

النفط والقبيلة والعولمة

تأليف

أسامة عبد الرحمن من السعودية

الطبعة العربية الأولى ٢٠٠٠م

مقدمة:

هذه ليست دراسة أكاديمية.. ولكنها قراءة عامة تحاول ملامسة الصورة العامة لواقع أقطار الخليج العربية.. بمنظار المتأمل العادي الذي يشاهد عن قرب نماذج تبدو صوراً صغيرة تحتاج إلى تكبير.. وهي محاولة لملامسة هذه الصور الصغيرة المتناثرة على صعيد الواقع في هذه الأقطار.. وربما كانت كل منها في حاجة إلى تكبير. هذه القراءة العامة.. لا تغوص في أعماق كل نموذج. وتفصيل كل صورة.. فكل منها قد تحتاج إلى دراسة مستقلة.. وهذه القراءة العامة لا تدعي كل الصواب ولا تنكر الخطأ.. ولكنها محاولة لإثارة قضايا تستحق الإثارة.

ولا ريب أن النفط.. شد الأبصار.. وشد الأطماع.. وجعل هذه الأقطار في لحظة تاريخية.. تقفز من دائرة النسيان.. إلى دائرة الاهتمام غير المسبوق.. وتقفز بها في لحظة تاريخية من دائرة الفقر المدقع.. إلى دائرة الثراء الفاحش.

والنفط كثروة.. قد هباً لهذه الأقطار أن تغدق على إنشاء العديد من المرافق والخدمات وجعلها ميسورة بصورة مجانية في أكثر الأحيان.. فبدت أقرب إلى دولة الرفاهية.. مع أنها لم تدخل عصر الدولة.. أو لم يدخل أكثرها عصر الدولة إلا مؤخراً.. ولكن هذه الثروة غير المسبوقة.. تبدد قدر منها تحت مظلات المشاريع الكبيرة التي تكالبت عليها الشركات الأجنبية الكبيرة بتكاليف كبيرة.. وتحت مظلة الصفقات

الكبيرة مع الشركات الأجنبية الكبيرة ومن ورائها بعض الدول الكبرى. ومرت هذه المنطقة.. من لحظة تاريخية كانت فيها تغفو على الشوك.. وتبيت على الطوى.. إلى لحظة تاريخية أخرى.. تغفو على الحرير. وتبيت على ما لذ وطاب. ومن لحظة تاريخية.. كان يجثم فيها الصمت الموحش.. إلى ورشة عمل.. فيها كل الصخب والضجيج.. ومن لحظة تاريخية كانت لا تعرف فيه زائرا إلا إذا كان من الرحالة المغامرين.. إلى ساحة تكتظ بالزائرين الداهيين الآيين.

ومع أن هناك العديد من الصور الإيجابية.. إلا أن الصورة السلبية.. يبدو أنها كانت طاغية خصوصا عندما يصبح قسط غير يسير من الثروة نهبا لمن يملك النهب من الداخل.. وكذلك لمن يملك النهب من الخارج.. وتصبح بعض الممارسات الفردية.. في البذخ والسفه.. مضرب الأمثال.. وتصبح قصص الفساد واضحة للعيان ولا تحتاج إلى بيان.. ولا تحتاج إلى رواة.

الفصل الأول القبيلة والثروة

صورة عامة

رغم المظهر البراق للمدن.. والواجهة العصرية للبني والمرافق.. فإنه عند الغوص في أعماق المجتمع.. أو على الأقل تجاوز القشرة المظهرية.. والولوج قليلاً تحت السطح البراق.. تبدو مظاهر وظواهر شتى تستحق التأمل. هذه الساحة كانت قبل برهة من الزمن.. غارقة في البدائية والبداءة.. بدت وكأنها بين عشية وضحاها.. قد خلعت رداء البدائية والبداءة.. وليست رداء الحضارة الجديدة.. وولجت إلى العصر من أوسع أبوابه. ورغم ولوجها هذه الساحة.. لم تخلع بدائيتها وبداءتها.. فهي متأصلة عميقة الجذور. منهجا وسلوكا.. ورغم أنها لم تأخذ من الحضارة إلا مظهرها وشيئا من قشورها.. ولم تدخل أبواب العصر.. ولكن العصر اقتحم عليها أبوابها وأقحمها في نتاج مستقبله ولا تشارك فيه.. فإن كل ذلك خلق خلخلة كبيرة.. وازدواجية عظيمة.. واختلالا غير مسبوق.

لقد كانت قبل برهة تاريخية.. خارج العصر.. وخارج حركة الزن وإيقاعه.. فأتى إليها العصر.. بقضيه وقضيضه.. بالقوى الكبرى.. والأطماع الكبرى.. ونتاج القوى الكبرى منذ أن تفجّر النفط فيها. فاستقطب الإهتمام.. واستقطب الأطماع.. واستقطب الشركات النفطية.. والشركات المتلهفة للمورد المالي النفطي.. والعمالة من أصقاع شتى. وأفاق المجتمع على صخب الشركات وسعارها بعد أن أصبحت هذه الشركات النفطية بإداريها وعمالها.. جزءا من المجتمع.. وإن كان معزولا أو آثر العزلة.. ووفدت العمالة من كل حذب وصوب للعمل في الشركات النفطية. وعندما بدأت الموارد المالية النفطية تزداد.. ويصل بعض فتاتها إلى الشرائح المجتمعية.. بدأ استقطاب العمالة.. لأعمال خدمية في الغالب.. وكان طوفان العمالة الوافدة كبيرا. ولما كانت وافدة من أصقاع شتى.. فإنها كانت تحمل معها نمط حياتها وسلوكها وثقافتها.. فعدت الساحة أشبه بمعترك لأنماط حياة وسلوك وثقافات متعددة.. وفي بعض الأحيان أو أكثرها.. غلب طوفان العمالة نسبة السكان الأساسيين القاطنين في الساحة.

كانت الشركات النفطية معها منهجها وسلوكها وثقافتها التي هي نهج وسلوك وثقافة العاملين فيها.. وليس بمستغرب أن يكون ذلك كله مختلفا عما ألفه المجتمع. وكان لهذه الشركات قدر من التأثير في محيطها.. ومحيطها محدود.. والتأثير في حد ذاته محدود.. فقد كانت أقرب ما تكون إلى المحميات المحاطة بسياس قوي.. وكل ما هو داخل هذا السياج.. من مظاهر سلوك وثقافة.. هي نفس مظاهر السلوك والثقافة والوافدة مع هذه الشركات الوافدة. بعض الرذاذ المتناثر هنا وهناك حول المحيط. أثر على قدر من المحيط تأثيرا محدودا.. وجعل هذا المحيط.. يفتح عينيه على مظاهر سلوك وثقافة لم يألّفها.. ومن هذا

المحيط.. من جذبه العمل في هذه الشركات.. فسنت له الفرصة أن يطلع على ما خلف السياج.. وقلة قليلة جدا.. ربما استقرت داخل السياج.. ذلك أن الكثرة.. عمالة مسحوقة ومضطهدة.. وربما كانت أكثر انسحاقا من عمالة وافدة من أصقاع أخرى غير تلك التي وفدت منها الشركات.. وحظيت قلة ممن في المحيط.. بقدر من التعامل التجاري.. لتأمين بعض الاحتياجات للشركات الوافدة.. فمثلت طبقة من رجال الأعمال لم تكن معهودة بهذه الصورة في المحيط.. أو لم تمارس مثل هذه الأعمال بهذه الصورة من قبل.

الخليجيون و "الخلجنة"

لقد أكد هويته.. أنه خليج عربي.. والقاطنون في أقطاره.. عرب قبل أن يعرفوا الخليج.. وبعد أن عرفوه.. أكدوا عربوته تأكيداً لعروبتهم.. والخليج بعروبتهم.. وقاطنو أقطاره بعروبتهم.. هم جزء من الوطن العربي.

لم يكن أبناء هذا الجزء من الوطن العربي.. يشعرون في قرارة أنفسهم.. أن لهذا الجزء هوية منفصلة أو مختلفة.. وما دار بخلدهم ذلك.. ولم يكن مجرد التفكير فيه وارداً. وكان شعورهم دائماً أنهم في جزء من الوطن العربي.. لا يفصله عن باقي الأجزاء فاصل إلا الحدود المصطنعة التي أقامها المستعمر. وفي خضم المد القومي الذي حاول التأكيد على اسم الخليج.. إنه عربي وليس فارسياً.. كان هناك ترحيب بذلك منقطع النظر.. ولكن لم يقفز إلى الذهن.. أن القاطنين في هذا الجزء على الخليج العربي.. يفكرون في هوية غير الهوية العربية.. فهم يؤكدون عروبة الخليج حينما يؤكدون أن الخليج عربي.. ولم يحتل مسمى الخليج حيزاً في إضفاء هوية لهم وإنما الهوية أنه عربي.. وجاء الرواج النفطية.. فقسّم العرب إلى فريقين أو هكذا بدا الأمر. ١- فريق اليسر.. ٢- وفريق العسر.. وبدا أبناء الخليج.. وهم في غمرة الترف النفطية.. بعيدون عن واقع إخوانهم الذين يواجهون شح الموارد.. أو بدأت نظرة العرب إلى أبناء أقطار الخليج العربي تتسم بأكثر من سمة. ربما كان في النظرة شيء من الاستنكار أن تأتي هذه الثروة لأقلية سكانية.. بينما الكثافة السكانية في العديد من الأقطار العربية لا تحصى بسرابها.. وربما كان في النظرة شيء من الغبن أن هؤلاء الذين هبطت عليهم الثروة.. ربما كانوا غير مؤهلين.. غير مهيين للاستفادة منها.. وفي كل الأحوال.. غلب التصور أن هذه الثروة أولى أن يستفيد منها الوطن العربي بأسره.. وهي ليست حكرًا على الأقلية السكانية في الجزء العربي القابع على ضفاف الخليج العربي. وفي مقابل هذه النظرة سادت نظرة لدى القاطنين على ضفاف الخليج العربي.. أن الثروة من حقهم.. وأنهم كانوا في وقت من الأوقات يواجهون شظف العيش بأقصى صورة.. ومع هذا لم يلتفت إليهم أحد من إخوانهم العرب.. أو يمد يد العون لهم في أقطار كانت غنية بالمنظور النسبي.

ومع تضاد النظرتين.. نشأ فاصل نفسي بين العرب القاطنين على ضفاف الخليج.. وإخوانهم العرب في باقي أجزاء العالم العربي وضافه.. وربما كان قد نشأ فاصل سياسي و أيديولوجي إبان فترة المد القومي بين

التقليديين والتقدميين.. والرجعيين والثوريين.. وتضافر الفاصل مع الفاصل.. فأوجدا فاصلا قويا. ولهذا فإن القاطنين على ضفاف الخليج العربي.. وهم فيما بدا لإخوانهم.. أنه نادي أثرياء انتظموا في تجمّع إقليمي اتخذ لنفسه صبغة خليجي. ومع أن المجلس لم يحقق خطوات جادة في ترسيخ التكامل على أي الأصعدة.. ناهيك عن الوحدة.. فإنه حشد شعارات تواكبت معه ومعها مشاعر عارمة من التأكيد على أهمية التعاون الخليجي.. والأمن الخليجي.. والاقتصاد الخليجي.. والتراث الخليجي.. إلى التغني بكل ما هو خليجي. حتى الانتماء.. طغت عليه "الخلجنة" وهذا في مقابل العرب في الأجزاء والصفاف العربية الأخرى.. أما داخل كل هذه المظلة الخليجية.. كان الانكفاء القطري قويا.. فالكويت.. تتحدث عن كل هذه المظلة الخليجية.. كان الانكفاء القطري قويا.. فالكويت.. تتحدث عن التكويت.. وقطر.. عن القطرنة.. والبحرين.. عن البحرنة.. والسعودية.. عن العودة..

ليس من الأهمية الأولى.. أن يكون اسم الخليج.. هو الخليج العربي.. بدلا من الخليج الفارسي.. ولكن الأهمية الأولى.. أن يكون للعرب على ضفافه.. قوة عربية.. ومكانة عربية. ما الفائدة أن يكون اسمه الخليج العربي؟ والعرب على ضفافه مستضعفون.. رغم الثروة التي تبدو أكثرها لغير مصلحة أهله أو أشقائهم. ربما لو ظل الاسم هو.. الخليج الفارسي.. مع قوة عربية ومكانة عربية للعرب القاطنين على ضفافه.. وهم غير مستضعفين.. ولا مستنزفين.. فما في ذلك ضير.. فالعرب إلى حد كبير.. كانوا يطلقون عليه اسم.. الخليج الفارسي.. ربما لأن أجدادهم حينما يمشوا شرقا فوصلوا إلى ضفاف الخليج.. كان أمامهم بلاد فارس.. فأطلقوا عليه هم أنفسهم اسم الخليج الفارسي.. قبل أن يلزمهم أحد بذلك.

القضية أن الخليج لم يعد في واقعه خليجا عربيا أو فارسيا. وإنما أصبح خليجا أمريكيا.. حيث القوة الضاربة بسنابكها على أمواجه وضافه.. وهي قوة لا تضاهيها قوة عربية أو فارسية. وهذه القوة كانت رابضة فيه منذ انفجار النفط في مرابعه.. ولكنها ازدادت عددا وعدة كلما بدالها أن هناك تهديدا.. وحتى لو لم يكن هذا التهديد واقعا.. وإنما مشجبا تعلق عليه أهمية زيادة العدد والعدة..

وجاءت كارثة الخليج بجحافل لم يشهدها الخليج من قبل.. ولا أي منطقة أخرى من العالم.. ووطدت الساحة لزيادة لم يسبق لها مثل في العدد والعدة.. خصوصا وأن التطور في الوسائل والأساليب كان تطورا لم يسبق له مثيل أيضاً. ورغم أن القوة الفارسية تتفوق على القوة العربية.. بعد انحسار القوة العراقية وانكسارها.. فإن القوة الفارسية لا تضاهي القوة الأمريكية.. أما القوة العربية.. وخصوصاً بعد كارثة الخليج.. فهي لا تدخل في حسابات القوة الأمريكية.. في الوقت الذي ترحب القوة العربية بالقوة الأمريكية وتعتبرها أمانا لها من تهديد كالذي أتى من العراق.. أو تهديد وارد من إيران.. بل إن التسهيلات التي شيدتها الولايات المتحدة الأمريكية على الضفة العربية للخليج بتكاليف باهظة.. دفعتها الأقطار العربية الخليجية.. قد أصبحت تسهيلات ميسورة للقوة الأمريكية.. تستخدمها متى شاءت.. وتقيم فيها كيفما شاءت. وفي هذه

الحقبة من التاريخ.. فلا جدال في أن الخليج في واقعه أمريكي.. ومن العبث إثارة جدل حول اسم الخليج وهل هو عربي أم فارسي.. مع أن الاسم في مطلقه ودلالاته اللغوية.. لا يعني شيئاً في معجم القوة الذي يجسد الواقع. والسؤال المطروح هو: هل هذه القوة الأمريكية مرهونة بأمد.. وقد تهجر المنطقة بإرادتها.. فلا يصبح الخليج أمريكياً.. ويبدو أن الإجابة عن مثل هذا السؤال يسيرة.. فطالما ظلت هناك مصلحة أمريكية.. فستبقى القوة الأمريكية.. والمصلحة الأمريكية مرهونة بالنفط.. ومرهونة باستمرار النفط.. كمطلب حيوي للولايات المتحدة الأمريكية.

النفط والثروة

إن النفط.. كثرة.. قد هيأ لأقطار المنطقة فرصة تاريخية للصعود الحقيقي على مدارج التنمية الحقيقية. وهي فرصة نادرة.. ولم تتح لغيرها.. وكان بالإمكان الاستفادة المثلى من هذه الفرصة.. لأنها لن تتكرر.. وموردها آيل للنضوب.. سواء بعد عقد أو بعد قرن.. فحركة التاريخ لا تقف عند عقد أو قرن.. والأجيال متواصلة.. ومن ثم فإن النظرة القصيرة المدى تعتبر نضوب المصدر بعيداً نسبياً.. وأن الأمر لا يستوجب القلق أو الإنشغال بمسألة النضوب.. وأن ذلك تنظير يحلو للاقتصاديين أو غيرهم أن يخوضوا فيه.. وتبدو الثروة وكأنها مرهونة بالحاضر.. وأن الحاضر من حقه أن يستنزف الثروة.. فهي قد هيأت له.. وهو أحق بالتمتع بها.. وليس للمستقبل في هذه النظرة القصيرة المدى حضور.

إن النفط.. ثروة هذا الجيل والأجيال القادمة.. ولما كان مصدراً آيلاً للنضوب.. ربما حتى قبل أن ينضب فعلاً.. بحكم حضور البدائل أو تطوير تقني سريع بدأت تظهر بعض مؤشرات.. فإن تلك الفرصة التاريخية النادرة.. تكون قد ضاعت إلى الأبد.. ولا ينفع إذ ذاك ندم.. ولا العظ على أصابع الندم. وإذا كان قسط غير يسير من هذه الفرصة قد ضاع أدراج ما تبدد من قسط من هذه الثورة.. فإن القضية المصرية المتمثلة في الوجود والبقاء.. تقتضي تداركاً للوضع.. وإن جاء متأخراً كثيراً. ومن المستغرب أن أقطار الخليج العربية.. مازالت منشغلة كل الانشغال بأسعار النفط.. تبتهج كل الابتهاج حين ترتفع أسعاره.. لأن ذلك يعني مردوداً أكبر.. وتسير على نفس السلوك التبديدي.. أو التبذيري.. أو غير السوي وفق منطق التنمية الحقيقية.. وحين تهبط أسعار.. تبدو الملامح متجهمة ولكنها تستمر على نفس السلوك إلا قليلاً مؤملة ومترقبة أن تعود أسعار النفط إلى الارتفاع.. وإذ ذاك تنفق عن سعة.

والقضية في مجملها ليست قضية ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.. إنها قضية النفط كثرة.. تستطيع أقطار المنطقة أن تبرهن أنها جديرة بها وأنها أهل لها للانطلاق إلى آفاق التنمية الحقيقية وليس قشورها أو مظاهرها أو بعض مرافقها. ويبدو أن أقطار المنطقة مازالت تسير على نفس السلوك مرتاحة له وراكنة إليه. قد يضغط عليها صندوق النقد الدولي.. أو زحف العولمة.. نحو تحقيق تصحيح اقتصادي.. أو تعديل في

الهيكل الاقتصادي.. أو تحسين في الأداء الاقتصادي والإداري.. ولكن ما يضغط به صندوق النقد والدولي.. أو منظمة التجارة العالمية.. هو ما يصب في مصالحهما ومصالح الدول القائدة لزحف العولمة. لا شك أن فيه فائدة لأقطار الخليج العربية.. ولكن ليست استراتيجية حقيقية لتنمية حقيقية شاملة.. وهو ما تحتاجه هذه الأقطار قبل أن يفوت الأوان.. وتضيع الفرصة النادرة.. وتضيع التنمية.

النفط والأطماع

إن انفجار النفط.. وتعاضم الثروة المالية النفطية.. قد جعل أقطار الخليج مهوى الأطماع والتحديات.. وأدخلها إلى حلبة الاهتمام والاستقطاب.. سواء الشركات الغربية ومن ورائها دولها.. للهيمنة على النفط.. والاستثمار بقدر غير يسير من الثروة المالية النفطية.. أو العمالة الأجنبية التي انشدت بحثاً عن فرص العمل من أقطار عربية ومن دول آسيوية.. مثلت ما يشبه الطوفان الذي ربما لم يشهده تاريخ في هجرة العمالة.. وألقى ذلك كله عبثاً على أقطار المنطقة.. وعلى بُناها التحتية.. وعلى مرافقها.. وحتى على ثرواتها المالية النفطية.. وقد سبق الإشارة.. إلى أن الترف النفطي.. أدخل أقطار المنطقة إلى العصر من باب النفط.. وجلب للمنطقة قدراً كبيراً من الرخاء بعد حقب طويلة من شظف العيش والفاقة.. ولكنه جلب للمنطقة كذلك الكثير من المتاعب والمشاكل. صحيح أن أقطار المنطقة لم تستفد الاستفادة المثلى من مواردها المالية النفطية.. سواء أكان ذلك بسبب عدم وجود الإدراك الكامل أو النضج الكافي للتعامل مع هذه الثروة المالية النفطية الكبيرة.. أو أن ذلك التدفق الكبير للنفط.. التدفق الكبير للموارد المالية النفطية.. فرضته ظروف.. أو أمله إرادة فوية.. لتلبية احتياجات الدول المتقدمة.. ثم الالتفات إلى الثروة المصاحبة.. والاستثمار بأكثر قدر منها من خلال العقود والصفقات الكبيرة. إن أقطار الخليج العربي.. بدت وكأنها مجموعة الأثرياء.. أو نادي الأثرياء.. في الساحة العربية.. وقد سادت إلى حد كبير.. نظرة فيها قدر من الريبة بالنسبة للآخرين.. وحتى العرب منهم.. على اعتبار أن المنطقة حين كانت رهينة المحبسين.. الفقر والفاقة.. لم يلتفت إليها حتى الأشقاء من العرب.. ولم يقدموا عوناً أو مساعدة.. ثم لما تفجّر النفط.. وتعاضمت موارده المالية.. نظر الإخوة العرب إلى هذه المنطقة.. وكأنها ليست أهلاً للثروة.. أو أنها أجرد أن تكون ثروة يقتسمها العرب. هذه النظرات المتبادلة.. المشحونة بقدر من الارتباب والشك.. غذاها ما بدا من استعلاء في جانب.. وحقد في الجانب الآخر.. ويبدو أن نظرة الغطرسة والاستعلاء.. وممارسة الغطرسة والاستعلاء.. قد صبغت كثيراً من الممارسات من أقطار الخليج العربي.. كما أن الأشقاء العرب.. مع ما بدا من نظرة تبدو وكأنها نظرة حقد.. ربما غذاها ذلك الاستعلاء والغطرسة.. وربما غدى الأخيرة ما بدا من نظرة حقد فيها قدر من الاستخفاف والاستهزاء.. وبدا ما يمكن أن يسمى مقايضة.. حين تتعلق المسألة بالعمالة العربية.. وإن لم يكن لها الحظ الأوفر مقارنة بالعمالة الآسيوية.. حيث تستفيد أقطار الخليج العربي.. كما تستفيد الأقطار العربية المصدرة للعمالة. ولم تخل المسألة من تملق وابتزاز.. ذلك أن الاستعلاء والغطرسة.. تبحتان في كل ساعة عن التمجيد والإشادة.. واستعداد لدفع ثمن كبير مقابل ذلك.. وكان لا بد أن يبرز في المقابل نفر ممن يعشقون الابتزاز والتملق.. والحصول على قدر أكبر من الترف النفطي دون عناء كبير.

القفزة السريعة

كانت قفزة أقطار الخليج العربي.. من المظاهر البدائية إلى المظاهر العصرية.. قفزة سريعة.. وهي ليست قفزة حضارية بما تعنيه الحضارة من معنى.. وهذه القفزة السريعة التي أتاحتها الظروف النفطية وموارده المالية المتعاظمة.. قد أفضت إلى عدد من المظاهر السلوكية التي لم تنقطع في أكثرها عن السلوك البدائي المتأصل.

وفي بعض الأحيان.. قد تكون بعض المظاهر السلوكية العصرية.. مؤطرة في ممارسات سلوكية من النمط البدائي المتأصل.. وفي أحيان أخرى.. قد تبدو هناك ازدواجية أو تناقض أو خلخلة فيما يعتبر قيمة سلوكية.. النزعة إلى الافتخار.. لم تغادر منصة الافتخار القبلي.. ولكنها عمقت الافتخار القبلي واستثمرت بريق المال النفطي لتضيف اقتخارا إلى نزعة افتخار متأصلة. وريق المال النفطي أشعرها أنها أحق بالفخر في محيط يحاول التقرب إليها أو توطيد العلاقة معها.. ولو وصل ذلك إلى حد إراقة ماء الوجه. ولا يقتصر ذلك على المحيط.. وإنما هو ممارس داخل أقطار الخليج العربية.. بين شريحة الثراء الفاحش.. والشرائح التي لم تلمس من الثراء إلا سرايه.. وهنا قد يلتقي الافتخار القبلي بريق الثراء الفاحش لدى شريحة الثراء النفطي.. وقد يبقى الافتخار القبلي.. متعلقا بسراب الثراء أو لاهثا وراء الشريحة الثرية.. وربما كانت هناك قلة جعل لها الثراء النفطي موقعا مجتمعا.. ولكن يعوزها الافتخار القبلي. ومحصلة القول.. أن التفريق بين أقطار اليسر وأقطار العسر.. وإن خُفّت حدته بانحسار الثراء النفطي وبريقه.. يقابله تفرقة بين شريحة العسر وشريحة اليسر.. وإن نسبيا داخل الأقطار العربية الخليجية نفسها.

والافتخار القبلي.. هو في تأصله.. ظل مشدودا إلى التباهي والمفاخرة.. بين انتماء قبلي وانتماء قبلي آخر.. وقد يبدو الانتماء إلى قبيلة أكثر مدعاة للفخر من الانتماء إلى قبيلة أخرى.. وقد يزيد هذا من نزعة البحث عن انتماء قبلي حتى بين المتعلمين أو من نالوا حظا منه. ومعروف أن هذا التباهي بالانتماء إلى قبيلة أو إلى قبيلة أخرى.. والتضاد والتصادم بين القبائل.. هو المسحة الغالبة في المجتمع البدوي.. الذي لم يستطع مظهر الدولة العصرية.. أن يلغيه أو يذيبه في إطاره.. أما الذين ليس لديهم انتماء قبلي.. فسيكون ذلك كفيلا لشعورهم بالدونية.. حتى وإن كان الحراك الاجتماعي.. من خلال التعليم.. قد وضعهم في مواقع إدارية عليا.. في إطار مظهر الدولة العصرية. وهكذا.. فإن المظاهر العصرية.. بما فيها مظهر الدولة.. لم يغير كثيرا على محك الواقع المعاش من الانحيازات القبلية وتخذ هذه الأقطار مظهر الدولة العصرية.. بينما واقع المجتمع.. برغم كل هذه المظاهر العصرية. هو سلوك المجتمع البدائي.. وإن أخذت بعض مظاهر السلوك شيئا من المظاهر العصرية.

والقفزة السريعة.. أو جدت لها وراء المظاهر العصرية.. تقدر عليه الشريحة الثرية.. وتظل تلهث خلفه الشريحة الفقيرة.. وتطرق إليها كل سبيل ولو تكبدت من أجله مشقة كبيرة.. أو أراقت ماء الوجه.. أو

سلكت سبيلا غير مشروع.. ولا ضير بالنسبة لها هذا اللهث وراء المظاهر العصرية.. وهنا يجد الفساد ضالته بعد أن استأثر بالثروة القلة من خلال الفساد الذي بدا وكأنه مشروع.. ويضرب الفساد أطنابه على الساحة وعلى كافة الأصعدة.

وهج الثروة

رغم أن هناك دولا غنيّةً جدا.. وأفرادا أغنياء جدا في العالم.. فإن أقطار الخليج العربي.. بدت وكأنها موئل الغنى ومنبع الثروة.. ربما لأن الغنى أو الثروة جاءت فجأة.. وربما لأنها جاءت في وسط قوم في نظر كثيرين ليسوا أهلا لها أو لا يعرفون كيفية الاستفادة منها. صحيح أن المنطقة كانت تحت وطأة الفقر والضعف والفاقة وشظف العيش.. ثم أصبحت وكأنها في نعيم مقيم وترف دائم خلال فترة وجيزة نسبياً في حساب الزمن. ولا ريب أن هناك بعض الممارسات الفردية التي تعبر عن غنى فاحش.. وتتم على صعيد المنطقة أو خارجها.. وما هو خارجها هو الذي يستقطب الأضواء والأنظار للتدليل على السفه والبذخ.. وقد تكون هناك ممارسات رسمية.. لكنها تعطي الانطباع عن الغنى الفاحش من ناحية وعدم الاكتراث بأوجه صرفه من ناحية أخرى.

ولا شك أن كل ذلك أثار حفيظة العالم وأثار نقمة الآخرين على المنطقة والترف الذي تغرف منه. ومعروف أن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.. تكالبت على منابع النفط لضمان تدفقه وللتحكم في إنتاجه وتصديره وتسعيه إلى حد ما.. ومعروف أيضاً أن ذلك صورة واحدة لتكالب أطماع الغرب الأمريكي.

أما الصورة الأخرى.. فهي التكالب على حصة هذه الأقطار من الموارد المالية النفطية بعد اقتطاع الغرب الأمريكي الجزء الأكبر منها لكي يحظى بأكبر نصيب أيضاً من هذه الحصة.. وذلك من خلال شركاته العملاقة التي تتكالب على العقود والصفقات الكبيرة التي لم تعرفها المنطقة من قبل. وهذه العقود والصفقات الكبيرة تلقى هوى في هذه الأقطار لأنها تأتي بالمشاريع الكبيرة وواجهاتها العمرانية التي تحول مظهر المدن في هذه المنقطة إلى مظهر متألق تضاهاي فيه أو تفوق أكثر دول العالم من حيث الطرق والجسور والأنفاق والمباني الشاهقة.. وفي نفس الوقت فإنها تتكالب على عقود وصفقات الأسلحة ذات المبالغ المتعاضمة.

والتكالب يلقي هوى بصورة خاصة لدى الشريحة المتنفذة والقيادات الإدارية إلى حد كبير.. فهو يمثل قناة من قنوات الاستئثار بقدر من الثروة تحت مظلة الفساد أو تحت جناح الفساد. وحتى الأقطار العربية غير النفطية.. تنظر بحسرة وأسى على ما تعتبره أموالاً مهدورة من قبل من لا يعرفون قيمتها وكيفية الاستفادة والإفادة منها.. وقد تنظر نظرة حقد وغيره على هذا الترف المقيم والنعيم الدائم الذي تغرق فيه المنطقة بينما هي شحيحة الموارد وقطاع عريض من القاعدة المجتمعية فيها تحت وطأة الفقر والفاقة.

الفصل الثاني

القبيلة الدولة

النمط القبلي

إن أبناء أقطار الخليج العربي.. شعب عربي.. وإن غلب النمط القبلي.. أو الانتماءات القبلية. والعرب قبائل.. وفيهم المفكرون والمثقفون والمبدعون.. قبل النفط.. وربما جاء الترف النفطي.. فأفسد فكرهم وثقافتهم وإبداعهم.. كما أفسد ذلك على صعيد الوطن العربي.. الذي أصبح كثير من مفكريه ومثقفيه ومبدعيه.. راكضين ولاهثين وراء الترف النفطي. وكثير منهم تلقى تعليمه على معلمين عرب أو في معاهد وجامعات عربية.. بالإضافة إلى الجامعات في الدول المتقدمة.. وهم لا يقلون قدرة وكفاءة عن العرب في أي مكان إلا بمقدار اختلاف مناخ الإبداع أو هامش الحرية للفكر والثقافة. صحيح أن الشعور بالنسيان والإهمال لبعض الوقت.. أو شعور الأصغر تجاه الأكبر.. أو شعور الأطراف تجاه المراكز.. يغذي نزعة الشعور بالاستعلاء أو محاولة أخذ زمام الريادة.. أو ربما غذاها الترف النفطي.. فلم تكن هذه الأقطار الصغيرة تشعر بأي قدر من الاستعلاء.. بل إن العربي على فطرته عرف الأنفة والإباء والإعتداد بالنفس والصدق والصراحة بالنفس والصدق والصراحة والبساطة والتواضع وحتى الكبرياء.. ولكن ليس الاستعلاء.. وهو قد عرف الجد والاجتهاد والعنت والشقاء في مجاهدة يومية مع ظروف الحياة الصعبة.

لقد جاء الترف النفطي.. فخلخل كثيراً من القيم الأصيلة.. وجعل الحياة.. إلى حد كبير.. حياة استرخاء وتقاعس.. ولكن ذلك لا يعني أن جميع أبناء هذه الأقطار قد هجروا القيم الأصيلة أو ركنوا إلى الاسترخاء والتقاعس.. ولذلك فمن غير الإنصاف أن تنسحب صورة المترف والمتقاعس والمسترخي والمتكلم على جهد الآخرين على كل أبناء هذه الأقطار.

إن الشريحة المترفة في أقطار الخليج العربي الصغيرة.. قد تمثل نسبة ضئيلة بالنسبة للسكان.. أو مقارنة بالأقطار العربية الأخرى التي توجد فيها شريحة مترفة تبدو ضئيلة إلى حد كبير بالنسبة للكثرة الضائعة في ردهات الفقر والفاقة.. ولكن الشريحة المترفة في الوضعين واحدة في منهجها وفي ممارساتها.. ولعل المفارقة في الوضع الثاني أكبر بين الشريحة المترفة والقاعدة المجتمعية العريضة في وضع أفضل نسبياً من القاعدة المجتمعية العريضة في الأقطار العربية الأخرى. وأي شريحة مترفة قد تشتري الفكر والثقافة والفن والأدب.. وقد تدعيها كلها لنفسها.. وقد تمارس الاستعلاء والغطرسة.. ولا تتورع حتى عن ممارسة السفه.

الانتماء القبلي

رغم تعدد الانتماءات القبلية.. فإن الوشائج القبلية.. وغياب الانتماءات الأيديولوجية.. يمكن من توظيف أعداد كبيرة في مجالات الأمن والمعلوماتية أو المخبرانية. إن بعض القبائل قد تكون مستأثرة بحيز أكبر من النفوذ على الساحة المجتمعية سواء في دوائر القطاع العام أو القطاع الخاص.. ورغم ذلك فإن بعض المنتمين إلى هذه القبائل.. قد يجدون أنفسهم في أدنى الهرم الوظيفي في القطاع العام أو الخاص.. وينضمون إلى أعداد من المنتمين إلى قبائل أخرى أكثرهم في هذه الدرجات الدنيا.. وقد يكون هناك عدد غير يسير عاطلا عن العمل. إنه رغم قوة الانتماء القبلي.. وتساعد وتيرته.. فإن الذين يملكون مواقع عليا في القطاع العام أو القطاع الخاص.. قد يصبح شغلهم الشاغل.. الحفاظ على مواقعهم.. ومن ثم فإنه مع اقتناعهم بأن القبيلة تنتظر منهم أن يفيدوا أبناءها.. فإن هذه الإفادة ممكنة متى ما كانت بعيدة عن التأثير على مواقعهم الوظيفية أو المصلحية أو غير متعارضة معها.

ورغم أن فئة التجار.. وهي قد تكون لها انتماءاتها القبلية.. فهي قد توظف عددا محدودا من أبناء القبيلة.. ولما كانت مصلحتها.. كما تراها.. تتطلب الاعتماد على العمالة الوافدة.. فلا بأس لديها أن تدير ظهرها لأبناء القبيلة.. خصوصاً وأن التكلفة.. كما يرونها.. كبيرة.. والمردود قد يكون ضئيلاً. ومعايير المصلحة تتغلب في كثير من الأحيان على معايير الانتماء القبلي.. ولعل معايير المصلحة.. تقرب بين أبناء قبائل متنافرة في إطار تنظيم للإتجار على سبيل المثال.. لو كان هناك مؤسسات للمجتمع المدني ليست بالضرورة في هيئة أحزاب وإنما نقابات واتحادات. ومتى ما كانت هذه المؤسسات قوية تعرف مصالحها.. وتذود عنها.. وتناضل من أجل حقوقها.. فإن المعايير الجامعة هنا أقوى من اعتبارات الانتماء القبلي.. ومعروف أن مؤسسات المجتمع المدني.. متى ما كانت فاعلة وقوية ومؤثرة.. فإنها تضعف الانتماءات القبلية أو العائلية.

وفي القطاع العام.. فإن المستأثرين ببعض الوظائف العليا. يظلون أيضاً حريصين على مواقعهم ومصالحهم.. وقد يفيدون عددا من أبناء القبيلة.. ما لم يتعارض ذلك مع مصالحهم.. ولكنهم لا يستطيعون إفادة العدد الأكبر من أبناء القبيلة. هذا العدد الأكبر قد يكون في أوضاع وظيفية متدنية.. وأوضاع اجتماعية متردية.. وفي هذه الأوضاع يسهل تسخيرهم لصالح العمل المخبراتي الذي يجدون فيه شيئا من السلطة.. وشيئا من تحسين الحال.

ورغم أن الانتماء القبلي لا يبدو واضحا في تحديد المكانة الرسمية أو الاجتماعية.. إلا أن دوره كبير في كثير من الأحيان.. غير أن الترقى ليس دائما محكوما بمكانة القبيلة. صحيح أن قبيلة قد تكون أعلى مكانة.. وحظ المنتمين إليها في الترقى افضل.. إلا أن الترقى يخضع لاعتبارات أخرى.. أهمها السند

والنصير.. وكلما كان السند والنصير من صانعي القرار أو الجامعين بين السلطة والثروة.. كلما كانت فرصة الترقى أكبر.. وفرص الكسب أعظم.. سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.. وكلما وصل فرد من قبيلة إلى موقع إداري أعلى.. وأصبح في مقدوره إفادة القريبين منه... فإنه هذه الفائدة تصب في صالح أبناء القبيلة من منطلق قبلي يجذب إعانة ذوي القربى.. مع أن ذلك ينطبق على المال الخاص.. ولا علاقة له أبداً بالمال العام.

والانتماء القبلي.. ليس ظاهرة جديدة على ساحة أقطار الخليج العربي.. وإنما الجديد فيها.. أنها خفت وتيرتها في وقت من الأوقات.. ثم بدأت وتيرتها تتصاعد حتى بين الذين نالوا حظاً من التعليم.. أو حصلوا على مؤهلات عليا.. وكأن محاولة تعزيز الانتماء القبلي.. يرسخ هويته ضمن إطار مجموعة تحكمها علاقات مصلحة أو عشائرية.. مع أن الترسخ لهذه الهوية.. يبدو غير متناغم مع الانتماء للوطن.. ومع مفهوم المواطنة.. وهي الهوية التي يفترض أن تجمع جميع الذين ينتمون إلى دولة معينة أو إلى أمة.. وربما تصاعدت وتيرتها أكثر بعد كارثة الخليج التي تم فيها اجتياح العراق للكويت.. والنأي عن الانتماء العربي أو الوجدوي أو القومي.. وأصبح البحث عن هوية ملاذاً وملجأً ومطمحاً.. في إطار الانتماء القبلي.. لأنه بدا وكأنه الأقرب إلى تحقيق الترابط بين الجماعة من الترابط على مستوى الدولة التي بدت هشة إلى حد كبير.. وغير قادرة على حماية المصالح وحماية الحدود.. ورغم هشاشة الدولة.. فإن تعزيز الانتماء القبلي.. قد يرسخ الصراع على أساس قبلي.. أو يخلق التنافر.. والتضاد على أساس قبلي.. وذلك يزيد من هشاشة الدولة.. ويضعف المجتمع الذي هو غير متماسك اصلاً.. في إطار التفرعات القبلية وصراع المصالح.

والانتماءات القبلية.. لا تفسح مجالاً للانتماءات الايديولوجية.. وإن بدا في وقت من الأوقات.. أن التوجهات العروبية والوجدوية والقومية.. قد وصلت إلى أقطار الخليج العربية ووجدت متبنين لأنكارها وأيديولوجيتها.. ولكن طالما كان الانتماء القبلي.. وقويا.. وتمسك به الأنظمة.. وهي ذات انتماءات قبلية عادة.. فإن مثل هذه الأفكار والأيديولوجيات.. يندر أن تتجذر على هذه الساحة.. إن كارثة الخليج.. التي تمثلت في اجتياح العراق للكويت.. وما صاحبها وما أعقبها.. قد ألغى التوجهات العروبية والوجدوية والقومية.. وكان المجتمع قد رجح ليؤكد انتماءاته القبلية.. مع أن هذا التأكيد للانتماءات القبلية.. صاحبه في بعض الأقطار.. وفي الكويت على وجه الخصوص.. نزوع إلى تقليد الغرب والغرب الأمريكي.. في إطار التقدير لدوره في تحرير الكويت.. وبنطوي هذا التقليد.. خصوصاً بين الناشئة.. على الحماس المنقطع النظير للأخذ بثقافة الغرب وسلوكه.. ولو كان هذا الأخذ إلى حد كبير سطحياً.

وهنا يبدو التزاوج بين الانتماء القبلي بثقافته وسلوكه.. والنزوع إلى الغرب الأمريكي بثقافته وسلوكه.. أمراً غير ممكن.. وبالطبع لا بد وأن ينجم عن ذلك خلل.. أو تنقسم القبيلة أو المجتمع برتمته إلى شرائح ترسخ الانتماء القبلي وثقافته وسلوكه.. وشرائح تنزع إلى الغرب الأمريكي وثقافته وسلوكه ويجب ألا يغيب

عن البال.. أن التوجه الأصولي.. يمثل صعوداً قويا.. وإذا كان من الممكن إيجاد حد أدنى من التناغم بين الانتماء القبلي والتوجه الأصولي.. فإنه من غير الممكن.. كما يبدو.. إيجاد أي حد للتناغم بين التوجه الأصولي والغرب الأمريكي.

والقضية ليست سهلة.. ولكنها بالغة التعقيد والتشابك في الانتماء القبلي.. إذ قد تبرر القبيلة نزوع بعض المنتمين لها إلى الغرب الأمريكي باعتباره نصيرا.. وأن ثقافة القبيلة تنصر النصير.. ولكن ثقافة الغرب الأمريكي وسلوكه.. يتناقضان مع ثقافة القبيلة وسلوكها.. ومن هنا يحدث الخلل مهما كان التبرير. وبالمقابل فإن الأصولية.. بحكم توجهها عادة.. مناهضة للغرب الأمريكي وثقافته وسلوكه.. والتقاء الانتماء القبلي بالتوجه الأصولي يعزز موقف الاثنين معا تجاه الغرب الأمريكي.

وأقطار الخليج العربي.. تلاقى فيها الانتماء القبلي بالانتماء الأصولي في مواجهة حضارة الغرب وثقافته. ورغم أن الإسلام كان ضد القبلية وانتماءاتها على مر العصور.. ولا ترى الشرائح القبيلة.. أي شعور بالخلل.. أو التناقض.. في محاولاتها الجمع بين الانتماء القبلي والأصولية.. مع أن الأصولية.. بمعناها المعاصر.. أو في أطرها التنظيمية المعاصرة.. لم تكن معروفة في أقطار الخليج العربي.. وإنما وفدت إليها مع من وفدوا من أقطار عربية كان فيها لمثل هذا التيار أو التوجه أطر مؤسسية معلنة أو غير معلنة..

ولقد قوي الارتباط بين الانتماء القبلي والأصولية في أقطار الخليج العربي.. خلال حقبة المد القومي.. عندما وظف الدين في المعركة ضد هذا التيار القومي.. ورفع شعار التضامن الإسلامي كبديل مشروع لشعار القومية العربية أو الوحدة العربية.. ولقد جذبت هذه الحقبة.. عددا من رموز أو قيادات التوجهات الأصولية في بعض الأقطار العربية التي وجدت في أقطار الخليج العربي ملاذا آمنا من ناحية.. كما فيها فرصة كبيرة للعمل.. ومكانة قريبة من دوائر صنع القرار في كثير من الأحيان.

وليس هنا مجال الخوض في التوظيف السياسي للدين.. ذلك أن المحور المطروح.. هو محور التلاقي الصلة بمنجزات العصر.. على اعتبار أن الأصولية تحارب الغرب وأفكاره.. إذ إن الأصولية في الواقع تستفيد من إنجازات الغرب.. فهي تستفيد من وسائل الاتصال والمواصلات والسلع والخدمات.. من أصغرها إلى أكبرها حجما.. ومن أقلها سعرا إلى أعلاها سعرا.. وهي تستفيد حتى من الإنترنت ومن أجياله.. كما تستفيد من الحاسب الآلي وأجياله.. فهي تعطيها قدرة أكبر على الحركة وتجاوز بعض الضوابط الأمنية أو المخابراتية. ولذلك فليس من المستغرب.. أن يكون الالتقاء بين الانتماءات القبلية والأصولية.. وفي نفس الوقت الأخذ بأسباب الحضارة الجديدة المعاصرة القادمة من الغرب من خلال إنجازاتها التي تغمر الأسواق الخليجية المفتوحة الأبواب.. وليس من المستغرب على حديث عهد بالعصر.. أن يكون نهما في محاولة اقتناء أحدث ما أنجزه العصر.. فذلك يلبي طموحا فطريا.. أو نزعة بشرية للدلالة على أن الفرد أصبح حضاريا بكل معنى الكلمة.. وأن أقطار الخليج العربي.. قد أضحت في مصاف الدول المتقدمة.

القبيلة الدولة

دخلت أقطار الخليج العربي.. إلى باب العصر.. متممة بسمات الدولة.. ومخفية سمات القبيلة.. وتمثلت سمات الدولة في شتى مظاهرها.. من وجود مؤسسات وأجهزة.. ونشيد وطني وعلم.. وسفارات.. وبنك مركزي.. وجامعات.. وعضوية في هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.. وما تحتها وما سواها من منظمات إقليمية.

لا ريب أن مظاهر الدولة ماثلة.. والرغبة الجامحة في البرهنة على حضور الدولة.. يتمثل في التأكيد في أكثر هذه الأقطار الصغيرة على لفظ الدولة مقترنا بإسمها.. فهناك دولة البحرين.. ودولة قطر.. ودولة الكويت.. ودولة الإمارات العربية المتحدة.. وإن كانت الأخيرة.. قد أوشكت أن تكون كل إمارة فيها.. دولة أيضاً..

إن كل مظاهر الدولة.. والاحتفاء بهذه المظاهر.. لا يعني أن القبيلة قد تخلت عن منطق القبيلة وقيمتها ومفاهيمها وأنماطها وطريقة تفكيرها.. ولكن منطق الدولة وقيمتها ومفاهيمها وأنماطها وطريقة تفكيرها.. تختلف عن تلك التي تتمسك بها القبيلة. وإذا أرادت القبيلة أن تكون دولة فعلاً.. فإن عليها ليس مجرد الأخذ بالسمات والمظاهر.. وإنما الممارسة الفعلية التي تذوب القبيلة فيها في بوتقة الدولة.. فتختفي النعرات القبلية.. والانتماءات القبلية.. والولاءات القبلية.

إن منطق الدولة يعني.. أنها هي البوتقة التي تجمع كافة الأفراد.. بصرف النظر عن أي انتماءات أو ولاءات.. فهم مواطنون.. والهوية التي أعطتها الدولة لهم.. هي المواطنة.

ولعله من اللافت للنظر.. أن أقطار الخليج العربي أو أكثرها.. يحاول أن يتمسك بمنطق القبيلة وقيمتها ومفاهيمها وأنماطها وطريقة تفكيرها في إطار المؤسسات والأجهزة القائمة التي تمثل سمات الدولة القبلية وقيمتها ومفاهيمها وأنماطها وطريقة تفكيرها.. لا تلغي هذا الحضور.. ومن ثم فإن هناك نوعاً من التواءم أو التناغم بين منطق القبيلة الممارس.. ومظهر الدولة المؤسسي. غير أن الأمر ليس بهذه السهولة.. ذلك أن الدولة ليست مجرد مظهر مؤسسي.. ولكن حضور فعلي على الساحة يتجسد بصورة رئيسية في تذويب النعرات والانتماءات والولاءات القبلية. ويحل محلها جميعاً الولاء والانتماء للدولة.

إن الدولة بصورتها المعاصرة.. لا يمكن أن تكون مجرد واجهة.. وهي لها مهام أساسية ومحورية في صياغة حركة المجتمع وتفاعله ومستقبله. ومن أبجديات الدولة.. أن تكون هي البوتقة والوعاء الذي تذوب فيه كل الانتماءات والولاءات الضيقة.. لأنه إن ظل المجال مفتوحاً لهذه الانتماءات والولاءات الضيقة.. فإن الدولة.. بحكم أنها الوعاء الناجم للمواطنين بهوية واحدة هي المواطنة.. تصبح مهزوزة تحت وطأة الانتماءات والولاءات الضيقة وإن كان هناك من يرى أنه يمكن الجمع بين الانتماء للقبيلة والانتماء للدولة.

ورغم أن كثيرا من الأقطار العربية أسبق من بعض أقطار الخليج العربي.. في الأخذ بمظاهر الحضارة المعاصرة.. وربما شهدت حراكا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا.. قبل ان تشهد أقطار الخليج العربي أي شيء.. ومع ذلك فإن إطار اتحاد الإمارات العربية.. يمكن ان يكون مطمحا لبعض من تبنا فكرة الوحدة.. أو بعض من وجد أن الوحدة.. بعيدة المنال.. وإن إطارا اتحاديا يسمح لكل دولة أن تكون لها خصوصيتها إلى حد ما.. هو الأقرب إلى الواقع.

وفي مثل ذلك الإطار.. يمكن أن تتنازل الأقطار العربية النفطية.. عن قدر من ثروتها النفطية.. وإن كان ذلك مقابل أن يكون لها الحظ الأوفر في الفرص والمغانم.. وفي الوظائف العليا في المؤسسات والأجهزة والإدارات. وإذا وجدت الأقطار العربية الأخرى.. أنها يمكن أن تنال قدرا من الثروة النفطية مقابل أن يكون حظها أدنى في الفرص والمغانم وفي الوظائف العليا في المؤسسات والأجهزة والإدارات.. فقد يكون ذلك وضعاً مقبولاً بالنسبة لها.. خصوصا إن كانت شحيحة الموارد.. ولكن ذلك يعني أن يكون للأقطار العربية النفطية.. اليد الطولى.. واليد العليا.. والباع الأطول.. في اتخاذ القرار.. وهو وضع يثير الشحنة والبغضاء.. خصوصا في وضع تعتبر فيه بعض الأقطار العربية.. غير النفطية.. أنها مركز الوعي العربي.. ومركز النضج الإشعاع والثقافة العربية.. ومركز القرار العربي.

إن بين إمارات الإمارات العربية المتحدة في ظل إطارها الذي تحضى فيه بعض الإمارات باليد الطولى واليد العليا والباع الأطول في اتخاذ القرار.. وتبدو إمارات أخرى وكأنها غائبة أو مُعَيَّبة.. ولكنها تنال شيئا من ثروة النفط الذي لم يتفجر فيها.. قدر من الشحنة والبغضاء.. ولكنه لا يبدو على السطح. ومعروف أن الشحنة والبغضاء بين القبائل.. هي السمة الغالبة على تاريخها ومنطقها.. بصرف النظر عن ثروة النفط.. وكثيرا ما كانت الحروب بينها لأتفه الأسباب.. فهل في مثل هذا الوضع تعتبر القبائل قادرة على فرض قدر من الانسجام داخل إطار اتحادي.. ولا تستطيع القبائل في الأقطار العربية.. أن تحقق قدرا من الانسجام في إطار اتحاد مماثل تقريبا؟ وإذا كانت الأقطار العربية غير النفطية بعضها.. يعتبر مثل هذا الاتحاد بهذه الصورة يعطي الثقل الأكبر لأقطار غنية بمواردها النفطية ولكنها فقيرة في كل شيء آخر.. وتتضاءل أقطار عربية.. تعتبر أنها مركز الوعي العربي ومركز القرار العربي ومركز النضج العربي.. فإن الواقع الحالي.. وبصرف النظر عن هذا الانتماء.. يجسد هذه الصورة. ولعل اتحاد الإمارات العربية.. يمثل إطارا أفضل من اعتبار كل إمارة صغيرة.. دولة.. بصرف النظر عن الإطار أو أصحاب فكرة الإطار.. ولكن هذا الإطار لم يبلغ الانتماء القبلي والولاء القبلي.. ولم يبلغ أيضا كون كل إمارة هي بمثابة القبيلة.. فهو في حقيقة الأمر.. تجمع قبائل.. ولكن هذا التجمع أخذ سمة الدولة.

بطبيعة الحال.. لا يمكن المقارنة بين هذا التجمع للإمارات أو للقبائل.. وبين تجمع الولايات في أمريكا في إطار الولايات المتحدة الأمريكية. فكل ولاية من الممكن أن تكون دولة.. وهي قائمة على أطر

مؤسسية.. وبلغت درجة كبيرة من النضج والإدراك والوعي.. ليس بمقتضيات الدولة في مفهومها المعاصر فحسب.. ولكن بكل منطلقات التقدم والرقي لهذه الدولة.. وهي حتى قبل أن تنضوي في إطار موحد.. ومع التقارب فيما بينها.. كانت هناك أسس لمقتضيات الدولة ومتطلباتها ومنطلقاتها.

وفي الإمارات العربية المتحدة فإن كل إمارة.. هي بمثابة القبيلة.. وكثيرا ما كانت تستخدم الخلافات بين القبائل.. ولذلك فإنها كانت تسمى بإمارات الساحل المتصالحة. ومع أن وجود إطار يجمعها أفضل من بقائها مبعثرة ولو اتخذت صفة الدول.. فإن هذا الإطار يجمع القبائل بمنطقها وقيمها ومفاهيمها وأنماطها.. فهو بمثابة المظلة للقبائل. صحيح أنه بإمكانه أن يدخلها أبواب العصر من خلال المؤسسات والأجهزة والإدارات.. ولكن هذه الأجهزة والمؤسسات والإدارات.. تعتبر الفرص فيها بمثابة الغنائم التي تتوق كل قبيلة أن يكون لها منها حظ أوفر. والثروة النفطية.. قد تفجرت في بعض الإمارات.. ولم تتفجر في إمارات أخرى.. وكان لا بد في هذا الإطار.. أن تتنازل الإمارات التي حظيت بالثروة النفطية.. بقدر منه لصالح الإطار.. ولكن مقابل أن يكون لها الحظ الأوفر في الفرص والغنائم.. ولا تجد الإمارات التي لم تحظ بثروة نفطية.. ضيرا في القبول بحظ أدنى من الفرص والغنائم.. وأن تنال قدرا من الثروة النفطية.. وإن كان محدوداً.. ذلك أنها خارج هذا الإطار.. وخارج هذه القسمة.. ستكون إمارات فقيرة إلى أبعد الحدود.. ومحاطة بإمارات غنية نسبياً.. ولن يكون لها قدرة على الوفاء بصورة الدولة المعاصرة.. حتى من خلال أطرها المظهرية من أجهزة ومؤسسات. هذا الإطار.. قبلي في منطقته ومشاعره ومفاهيمه وقيمه.. وإن اقتنى آخر صيحات الأزياء والموسيقى وأجمل المنتجات وملاعب الجولف.

مجلس القبائل.. الدول

ولكن مجلس التعاون الخليجي.. وهو إطار يضم القبائل في مجلس.. لم يصل إلى ضمها تحت مظلة اتحاد.. كاتحاد الإمارات العربية. ورغم ديباجة نظامه التي تؤكد على أهمية الوحدة بين شعوب المنطقة.. والسعي إليها.. فإن هذه القضية.. تبدو غائبة تماما عن ردهات المجلس.. وإذا كان تحقيق مثل هذه الوحدة صعبا أو مستحيلا.. فهل تحقيق اتحاد يظل صعبا ومستحيلاً أيضاً؟.. وإذا كانت هذه القبائل.. المتماثلة إلى حد كبير.. في منطقها ونمطها وطريقة تفكيرها وقيمها ومفاهيمها.. لا يمكنها أو لا ترغب في أن تنضوي تحت مظلة اتحاد.. فكيف ينتظر من الأقطار العربية.. أن تنضوي تحت مظلة اتحاد؟.. وهل يعني ذلك أن الإمارات العربية المتحدة.. قد بلغت ما لم يبلغه الآخرون.. ووصلت إلى تحقيق ما يصبو إليه الآخرون.. بصرف النظر عن كون هذا الاتحاد فرضته اعتبارات خارجية أو إقليمية؟. أو أنه كيان هش قابل للتفكك أمام أي عاصفة داخلية؟..

إن مجلس التعاون الخليجي.. وهو يجمع القبائل حول مائدة مستديرة.. ولكنه لم يجمعها ضمن إطار

اتحادي.. أو إطار وحدة.. مازال يعبر عن منطق القبائل وقيمها ومفاهيمها وطريقة تفكيرها.. فقد يثور خلاف يثور خلاف بين أي قبيلة وقبيلة أخرى على الحدود.. ولا تستطيع مائدة المجلس أن تحل مثل هذا الخلاف.. لأن مشاعر القبائل دائما قابلة للاشتعال.. منذ أن كان ذلك اشتعالا حول الماء والكلاء.

والقبائل.. قد تتكلم بلغة العصر.. إن وجدت أن ذلك لا مناص منه.. أو لإثبات مقدرتها على مجاراة العصر.. ولكنها لا تفرط أبدا في ممارساتها بمنطق القبيلة وقيمها ومفاهيمها وطريقة تفكيرها.. وذلك ما يعبر عنه أبلغ تعبير البيانات الصادرة عن المجلس.. فهي تتناول قضايا الساعة.. بما في ذلك أهمية احترام حقوق الإنسان.. وأهمية مواكبة العولمة. وأهمية استثمار الموارد النفطية الاستثمار الأمثل لتنويع القاعدة الاقتصادية. وتحقيق الرخاء الدائم والمستمر.. وهو بيان متكرر في نفس السياق.. للبرهنة على مجاراة العصر ومستجداته.. ولكن القبائل في ممارساتها.. بعيدة عن هذه البيانات.. وتكاد تنغمس إلى أبعد الحدود يوميا.. في نمط القبيلة ومفاهيمها وقيمها وطريقة تفكيرها.. فحقوق الإنسان.. هي حقوق الرعية في استجداء الصدقات والهبات.. وفي تقديم الطاعة والولاء.. والعولمة هي اقتناء آخر صيحات العصر.. ورفض المضامين الحضارية خصوصا ما يتعلق بالديمقراطية.. وأما استثمار الموارد النفطية الاستثمار الأمثل.. فذلك وفق منطق القبيلة الذي يعتبرها بمثابة الغنيمة.. والأهم هو الفوز منها بأكبر قدر.

تحالفات القبائل والاندماج

إن الاندماج بين أقطار الخليج العربية.. كما سبقت الإشارة إليه.. يبدو بعيداً.. أو غير قابل للخروج إلى حيز الواقع.. رغم النوايا الحسنة المعلنة. ويبدو أنه بجانب حساسية السيادة.. وحساسية النفط.. وحساسية خلافات الحدود المرتبطة أيضاً بالسيادة والنفط.. فإن القبائل لا تقر بأطر مؤسسية فاعلة تجمعها.. ولذلك فإن مفهوم التحالفات بين القبائل.. هو الأمر الذي يفرض نفسه بحكم الإرث القبلي.. النمط القبلي المهيمن.

والتحالفات بين القبائل.. مسألة مألوفة ومعروفة.. وهي تعطي للقبائل فرصة الدخول والخروج من أي تحالف وفق ما تمليه مصلحتها القبليّة. وهذه التحالفات القبليّة.. تركز على الوفاق الشخصي عادة بين قيادات القبائل.. فهم الذين يبرمون هذه التحالفات.. وهم الذين يخرجون منها أو ينقضونها.. والسمة الشخصية.. غالبية في هذه التحالفات.. وهي غالبية حتى على صعيد التعامل المجتمعي.. إذ تعتبر اللقاءات بين القيادات في حد ذاتها برهانا على صدق النوايا.. وأن العلاقات القبليّة على أحسن وضع. وهم بجانب اللقاءات الموسعة.. يلتقون لقاءات ثنائية وبتزاورون في مكان انعقاد أي لقاء.. ويعتبر ذلك تجسيدا لقوة التحالفات القبليّة.. مع أن اللقاءات ليست بالضرورة برهانا على قوة التحالفات القبليّة.. ولا التزاور دليل على متانة الأواصر القبليّة.

وتحالفات القبائل.. أقرب إلى الواقع من صورة مجلس التعاون الذي يبدو إطارا مؤسسيا.. وهو لا يعدو

أن يكون جهازا بروتوكوليا في أكثر الأحيان لترتيب اللقاءات.. وهذا الإطار المؤسسي لا يصهر القبائل.. ولا يملك أن يصهرها وإن نصت ديباجته على الوحدة. والمجلس هو وحده الذي يكيّف وضعه ليكون مساهما في التحالفات القبلية. مع أن التحالفات القبلية لا تحتاج إلى مجلس.. وهي معروفة منذ أن عرفت القبائل.. ولذلك تظل اللقاءات والزيارات والتحايا والابتسامات المتبادلة.. ليست مجرد نظهر بروتوكولي.. ولكنها دليل على قوة التحالفات القبلية.. أو على الأقل أنه ليس هناك توتر في علاقات القبائل.. حتى الرسائل التي يحملها مندوب من قبيلة إلى قيادة قبيلة أخرى.. قد تكون رسائل لا تخرج عن إطار الرسائل التي ربما عرفتها القبائل منذ مدة طويلة وقت أن عرفت الكتابة أو وجدت من يكتب لها.

وإذا كان الاندماج أمراً يفرضه المنطق.. أو يفرضه المصلحة المشتركة.. أو يفرضه زحف العولمة.. فإن القطر الأكبر بين أقطار الخليج.. سيكون له الهيمنة الكبرى على هذا الكيان.. وذلك أمر بديهي. فالقطر الأكبر.. هو الأكبر مساحة.. والأكبر سكانا.. والأكثر ثروة.. وهو الأكبر ثقلا في الساحة الإقليمية. إن أكثر أقطار الخليج العربية الصغيرة.. قد لا تتجاوز في مساحتها أو سكانها مساحة منطقة من مناطق القطر الأكبر. وإذا كان لها أمراء.. فإن لهذه المناطق أمراء. إن عمان تبدو مختلفة في مذهبها وزيتها. وإن اتفقت في نهجا إلى حد كبير مع باقي أقطار مجلس التعاون.. وهي سلطنة.. بينما أكثر أقطار الخليج العربية.. إمارات. والقطر الأكبر هو المهياً والمؤهل من خلال ملك تتبعه إمارات متعددة داخل القطر الأكبر.. أن يجمع الإمارات المستقلة في إطار كيان أكبر.. مع أن المنطقة الشرقية المُطلّة على الخليج العربي.. تبدو هي القريبة إلى حد كبير نمطاً وسلوكاً من الإمارات المطلّة على الخليج العربي.. وأن المنطقة الغربية على سبيل المثال.. أبعد ما تكون عن تلك الإمارات.. نمطا وسلوكا.. فالمنطقة الغربية.. أقرب إلى مصر والسودان واليمن.. من إمارات الخليج العربية.

وإذا أثرت في أكثر من مناسبة.. مسألة انضمام اليمن إلى مجلس التعاون.. أو أثرت مسألة انضمام العراق.. قبل ذلك وقبل أن يرتكب جريمته الكبرى في حق المنطقة والأمة.. فإن العراق قد أصبح انضمامه ابعده من المستحيل.. وهو قبل ذلك كان مستحيلا بحكم نظامه العسكري.. وإن كان عسكرة القبيلة.. وبحكم شعاراته التي تبدو بعيدة كل البعد عن الإرث القبلي والمزاج القبلي في أقطار الخليج العربية.. وأهم من ذلك كله.. فإن العراق سيكون الأكثر هيمنة بحكم ثقله السكاني وثقله العسكري. واليمن. يبدو أنه من المستحيل أيضاً دخوله إلى مجلس التعاون.. فنظامه العسكري.. وإن كان عسكرة القبيلة أيضاً. وإن اتخذ مظلة ديمقراطية فضفاضة.. وقد لا يكون لها من الديمقراطية نصيب ملموس.. إلا أنها تمثل واجهة عصرية لممارسات قبلية وتحالفات قبلية وتضامنيات قبلية.

والإمارات العربية المتحدة.. مهما كان كيانها.. في نظر كثيرين هشاً.. فهي تجسد صورة واقعية لإنصواء الإمارات المتعددة تحت الإمارة الأكبر. وهذا الكيان.. وإن كان هشاً.. هو أفضل من الوضع الذي تكون فيه

هذه الإمارات الصغيرة كلها مستقلة شكلاً.. وتسخ على من الثروة.. أو حصص في المشاريع أو الوظائف. ومن اللافت للنظر.. أن تكون دبي.. على سبيل المثال.. منفتحة على كل شيء.. وأن تكون بريدة.. منغلقة عن كل شيء.. إنهما مدينتان في قطرين من أقطار الخليج العربية. قد يفرق البعض بين قبائل الساحل وقبائل الداخل.. ولكن القضية أعمق من ذلك.. وربما أضاف البعد الديني.. حسب فهمه من كل قبيلة.. بعد أهم. ومع زحف العولمة.. تبدو دبي اجتماعياً. كأى مدينة في العالم.. ومن الممكن أن تجد الشركات أو مندوبوها أو مندوباتها الحرة متاحة في الحركة والتنقل.. وممارسة حياة اجتماعية كتلك المألوفة في أي مدينة في العالم المتقدم.. ولعل هذا يرسخ كثرة المؤتمرات والندوات واللقاءات والمعارض.. التي تقام في دبي على سبيل المثال. ويحضرها مشاركون ومشاركات وزائرون وزائرات من شتى أصقاع الأرض. إن ذلك يستحيل أن يكون متاحاً في بريدة على سبيل المثال.. فهي منغلقة على كل شيء تقريباً حتى على نفسها.. ولا يمكن أن يكون هناك حضور يتمثل فيه اختلاط بين الجنسين.. ولا يمكن لأي امرأة أن تحضر سافرة إلى أي ندوة أو مؤتمر ولو كانت قادمة من أي مدينة سافرة في العالم.. وبالطبع لا يمكن عقد ندوات ومؤتمرات ولقاءات ومعارض تكون مماثلة لتلك التي تنعقد على صعيد أكثر دول العالم.

وهذا وجه واحد من أوجه المفارقات فهي كثيرة.. مع أن أوجه الالتقاء والتماثل تظل أيضاً كثيرة وإن كانت ترتبط في مجملها بالنمط القبلي والسلوك القبلي.. وثقافة القبيلة.. وإرث القبيلة. ولا ريب أن العولمة في زحفها ستكتسح الكثير من العوائق والعقبات وإن كان بعضها.. مما له مسحة دينية.. يمثل قضية شائكة.. فتلك تبدو مسائل مقدسة ولا يجوز المساس بقديستها في الوقت الذي تبدو فيه العولمة مكتسحة للمقدس المحلي إن كان عائناً أمام زحفها أو أمام حركتها. ومن غير المتصور أن تقبل العولمة بمدن منغلقة على كل شيء ومنغلقة على نفسها.. في وقت يعتبر فيه الانفتاح اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً.. هو لغة العصر الوحيدة.. ومن لم يرغب أن يأخذ بناصية هذه اللغة.. فإن العولمة تلفظه أو تجعله نسياً منسياً.

ومن هنا فإن قيادة المرأة للسيارة في القطر الأكبر من أقطار الخليج العربية.. تبدو هامشية.. وهي أصلاً هامشية تحت وطأة الانفتاح الكبير ودخول الشركات بدون وكيل بنشاطها وموظفيها وموظفاتها.. اللاتي من مركز قوة العولمة.. سينعمن بحرية الحركة.. وحرية التنقل.. وممارسة حياة اجتماعية كتلك المألوفة في أي مدينة في العالم.

ورغم أن أقطار الخليج العربية.. تؤكد أن الوحدة بين شعوبها.. هدف أساسي.. وهو ما تضمنته ديباجة النظام الأساسي لدول مجلس التعاون.. فإنها مازالت تحاور نفسها عند نقطة البداية.. ولم تخط خطوة جادة ولمموسة في هذا لاتجاه.. ومرد ذلك معروف.. وهو الحساسية المفرطة بالنسبة لمفهوم السيادة ثم النزعات القبلية.. وجاء النفط لتعزيز هذه النزعات.. وبدلاً من أن يكون عنصر توحيد.. أصبح عنصر تجزئة تضيف إلى تجزئة.

ومما يضاعف من الحساسية.. شعور الأقطار الأصغر.. أنها ستذوب في الكيان الأكبر تحت مظلة القطر الأكبر.. وبعضها يتصور أنه حقق بعض المكاسب على الصعيد الاجتماعي خصوصا فيما يتعلق بالمرأة وحرياتها وحقوقها.. بينما القطر الأكبر مازالت فيه المرأة رهينة محابس.. وهي لا تكاد تملك حقا من حقوقها.. بل إنها لا تملك ما يثبت هويتها.. وقضية قيادتها للسيارة تدخل تحت مظلة المحرمات في الوقت الذي تملك فيه المرأة.. في أقطار أخرى.. بعض الحقوق التي تجعلها أكثر قدرة على الحركة على الصعيد المجتمعي.. وأكثر قدرة للوصول إلى وظائف عليا على الصعيد الإداري.. وبالطبع.. فإن قيادتها للسيارة ليست مثار جدل.

وبينما يقول الرجل بدور القيم على المرأة.. حتى العالية التأهيل.. حيث يخضع تعليم الإناث لقوامه الرجل.. ويتولى الرجل الوظائف العليا في الكيان المسؤول عن تعليم الإناث في القطر الأكبر.. فإن المرأة في بعض الأقطار الصغيرة وصلت إلى وظائف إدارية عليا تشرف فيها على أداء الذكور بجانب الإناث.. ومن أبرز ما وصلت إليها.. وظيفة رئاسة الجامعة.

وفي الإطار السياسي.. فإن بعض أقطار المنطقة تتصور أن المرأة أصبحت فيها تتمتع ببعض الحقوق فيما يتعلق بالانتخاب أو الترشيح.. ناهيك عن مشاركتها في الجمعيات المهنية والاتحادات.. بينما في القطر الأكبر.. تكفي المرأة على ذاتها تحت مظلة جمعيات خيرية نسائية.. قد تقوم ببعض النشاط التعليمي أو التدريبي أو التثقيفي.. ولكنها تعتبر امتدادا لدورها الطبيعي في التنشئة الأسرية وهذه الجمعيات تابعة أو خاضعة لرقابة وإشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.. التي يتولاها رجال.. مع أنه حتى لو وصلت المرأة إلى وظيفة وزيرة الشؤون الاجتماعية.. كما هو الحال في بعض الأقطار العربية.. فذلك توجه يرسخ الانطباع بأن دور المرأة يكاد يكون مقصورا على هذا الجانب الذي يعتبر إلى حد كبير امتدادا لدورها الأسري.. وبالطبع فإنه في القطر الأكبر.. يدخل تحت مظلة المحرمات إلى حد كبير الجمعيات المهنية والاتحادات والنقابات.. وليست القضية قضية المرأة فحسب وما تحقق لها في بعض الأقطار وما لم يتحقق لها في القطر الأكبر.. ذلك أن هامش الحرية المتاح اجتماعياً وسياسياً وثقافياً.. يختلف بين وجود هذا الهامش بتفاوت في بعض الأقطار.. وانعدام هذا الهامش تقريباً في القطر الأكبر.

ورغم كل المفارقات.. ورغم الحساسية المفرطة بالنسبة للسيادة.. فإن أقطار الخليج العربية الصغيرة.. ستضيق أمام زحف العولمة التي تتمثل فيها الكيانات الكبيرة.. إن القطر الأكبر منه يبدو صغيراً أمام أي تكتل صغير تحت مظلة العولمة.. بل إن في هذه التكتلات دولاً أكثر قوة على كافة الأصعدة من القطر الأكبر بين أقطار الخليج العربية.. ولذلك فإن العولمة.. ربما تفرض على هذه الأقطار أن تتوحد في تكتل.. بل إن هذا التكتل لو برز إلى حيز الوجود هو تكتل ليس بالقوي.. إذ إن هناك من يذهب إلى أن التكتل الذي يجمع بين الأقطار العربية كلها قد لا يكون ذا شأن قوي أمام التكتلات الكبيرة العملاقة والتي تجمع دولاً متقدمة

أو دولاً قد أخذت بناصية التقدم .. بينما الأقطار العربية ما زالت في وهدة التخلف.

ولكن التوحد في تكتل .. مع أهميته .. يمثل قضية واحدة رئيسية تحت مظلة العولمة أو زحف العولمة .. فالقبائل قد تقبل مرغمة أو مكرهة بالدخول في تكتل متى ما اقتنعت فعلاً بأن ذلك أصبح مسألة وجود وبقاء .. ولكن هل تقبل القبائل أن تلغي قبليتها وإرثها القبلي وسلوكها القبلي وثقافتها القبليّة؟ وهل تصبح الحريات على صعيد هذه الأقطار متاحة ومكفولة تحت مظلة سيادة القانون الذي لا يفرق بين الطبقة الدنيا من أبناء القبائل والطبقة العليا من أبناء القبائل .. وهل يكون توزيع الثروة مرتكزة الجهد اعتماداً على الحوافز الموضوعية وليس الاعتبار الشخصية .. بحيث لا تستأثر الشريحة العليا في القبيلة بأي قدر من الثروة إلا لقاء جهد؟ وهل تتخلى القبيلة عن معاييرها في الاختيار للمواقع وتطبق مبدأ الجدارة فعلاً؟ وهل تترك القبيلة للمرأة حرياتها وحقوقها حسب القوانين والمواثيق الدولية .. وليس حسب أعرافها وتقاليدها القبليّة؟ وهل تترك للرجل أيضاً حرياته حسب تلك القوانين والمواثيق؟ وهل تصبح الديمقراطية نمطاً حياً وليس واجهة شكلية لممارسة الاستبداد القبلي؟

إن القبيلة لن يكون بإمكانها الأخذ بالواجهات الحضارية.. وممارسة سلوكها القبلي الاستبدادي .. كأن تدعي إتاحة الحريات وتنهك الحريات.. أو تدعي تكافؤ الفرص وهي توزع الفرص حسب المشيئة وحسب الهوى الشخصي وتوزع الثروة حسب المشيئة والهوى الشخصي .. وتدعي أنها منحت المرأة حقوقها وهي لم تمنح المرأة ولا الرجل حقوقه .. وما كانت هذه الحقوق منحة . إن هذه الازدواجية لن يكون لها حضور.. ذلك أن العولمة وهي تؤكد على مبدأ المساواة والشفافية لن تترك مجالاً لذلك.

دولة المدينة

معروف أن أكثر أقطار الخليج العربي .. أشبه ما تكون بدولة المدينة .. فهي مدينة واحدة تقريباً .. ومع أن المدينة قد تعني التمدن الذي يصهر القبيلة في بوتقة ويخضعها لحركة المجتمع .. فإن القبيلة في أقطار الخليج العربي .. هي التي جعلت المدينة قبيلة أكثر من فرض المدينة على القبيلة للتمدن .. وليس المقصود بالتمدن .. الأخذ بوسائل وأسباب ومظاهر التمدن .. ولكنه التمدن في جوهره الحضاري والسلوكي.

لقد ولجت أكثر أقطار الخليج العربي.. إلى العصر من باب الدولة.. ولكنها دولة المدينة. ويبدو أن المدينة.. قبل إعلان الدولة أو بعد إعلانها.. لم تستطع أن تذيب الانتماءات والولاءات القبليّة الضيقة.. فأضافت إلى عجزها.. عجز الدولة عن تطبيق منطق الدولة على القبيلة.

ومن الإنصاف الإشارة إلى أنه في القديم كانت المدن تقسم الناس على أساس الأغنياء والفقراء .. أو الأحرار والعبيد.. وحتى الدولة.. كانت تقسم الناس على تلك الأسس أو غيرها وقد لا تسحب مظلة المواطنة على النساء. غير أنه من المفترض من المدينة في العصر الحاضر.. ومن الدولة بمفهومها المعاصر الذي أصبح

معروفاً .. أن تكون قادرة على تحقيق التمدن .. إدراكا ووعيا وسلوكا .. وعلى تحقيق المواطنة .. مشاركة ومساهمة فاعلة في صنع القرار .. ومساواة تحت سيادة القانون .. وكل هذه أمور لا تتفق مع منطق القبيلة .. ولا انتماءاتها وولاءاتها الضيقة. ولذلك فإنه ليس من المستغرب .. على صعيد الممارسة .. أن يكون هناك تفاوت بين المواطنين على أساس الانتماء والولاء القبلي .. وأن تختلف معاملة المواطنين أمام القانون .. على أساس الانتماء والولاء القبلي .. وأن تختلف فرص العمل والترقي والكسب والثروة .. بحسب الانتماء القبلي والولاء القبلي.

إن مثل هذه الممارسة المشدودة للمنطق القبلي .. وترسيخه للولاءات والانتماءات الضيقة .. يمارسها الأفراد أنفسهم بحكم مواقعهم في أجهزة الإدارة .. والقضاء .. ومؤسسات الدولة .. وهم مغلوبون .. إلى حد كبير .. منطق القبيلة .. ويعاملون المواطنين معاملة تعتمد على الانتماء القبلي .. والولاء القبلي .. متى ما كان هناك حضور لهذا الانتماء والولاء .. ولا تعترف أجهزة الدولة ومؤسساتها بهذه الممارسة .. وإن كانت تعرف عنها .. ذلك أن الاعتراف بها دحض لمنطق الأجهزة والمؤسسات الذي يفترض أن يكون منطق المواطنة ومنطق الدولة التي لا تعرف هوية غير المواطنة .. كما أنه دحض لمبدأ الدولة في الفكر والممارسة المعاصرين.

ولعله يصبح من العبث .. في مثل هذا الوضع .. الحديث عن المواطنة .. وحقوق المواطنة وواجباتها. قد تنحو أقطار الخليج العربي .. نحو الأخذ بهذا المبدأ ظاهراً بإعتباره أحد سمات الدولة .. وأحد سمات العصرنة .. ولكن الأخذ بهذا المبدأ .. يفترض إلغاء أي انتماءات أو ولاءات ضيقة .. لأنه في ظل الانتماءات والولاءات الضيقة .. تصبح الحقوق والواجبات مبعثرة ومختلفة بحسب مكانة القبيلة وثقلها ودورها. وحتى لو تم الأخذ بمبدأ المواطنة وحقوقها وواجباتها مع ترك المجال للانتماءات والولاءات القبلية .. فغن هذه الأخيرة .. تحاول ترسيخ وجودها .. وهذا يعني أن الأخذ بمبدأ المواطنة .. وحقوق المواطنة وواجباتها .. سيدحضه علي صعيد الممارسة .. واقع الانتماءات والولاءات الضيقة .. وهذه الولاءات والانتماءات الضيقة .. وهي تحاول ترسيخ وجودها .. تحاول أن تشعر المنتمين لها والموالين لها بقدرتها على ترسيخ مواقعهم .. وإعطائهم فرص العمل والترقي .. وفرص الحصول على المغنم والثراء .. وهي في كثير من الأحيان .. توظف الأطر الرسمية وغير الرسمية .. في سبيل تحقيق ذلك .. وهي إذ تسعى إلى تحقيق ذلك .. فإنما تسعى إلى دحض منطق الدولة .. ومنطق المواطنة.

ومن المعروف .. في كثير من الأحيان .. أن وصول فرد من قبيلة إلى سدة مؤسسة أو جهاز إداري .. يعني أن المنتمين إلى هذه القبيلة والموالين لها .. سيكون لهم الحظ الأوفر .. ولو رفعت المؤسسات والأجهزة الإدارية .. شعار الجدارة أو الكفاءة .. ووضعت كل النظم واللوائح للبرهنة على أنها تأخذ بهذا المبدأ وأنه ليس مجرد شعار ..

وفي مثل هذه الصورة وغيرها .. فإن منطق القبيلة .. هو الذي يسود على محك الممارسة .. ويبقى المبدأ مجرد واجهة مظهرية للتدليل على حضور الدولة أو دخولها إلى العصر من أوسع أبوابه. وحتى في مثل هذه الصورة .. فإن مرجعية الدولة .. بحكم أنها الوعاء للمواطنة.. والتي لا تفرق بين مواطنيها على أساس الولاءات والانتماءات الضيقة .. يصبح مظهراً ينأى عن الممارسة الفعلية .. فجميع الأفراد تحت مظلة الدولة .. يحملون هوية واحدة .. ويفترض أنه لهم نفس الحقوق والواجبات .. ولكن الانتماءات والولاءات الضيقة .. تجعل ذلك مجرد مظلة .. وما تمارسه هي هو الواقع.

حساسية السيادة والريادة

سبق الإشارة.. أن السيادة لدى أقطار الخليج العربية الصغيرة.. على وجه الخصوص.. لها مفهوم يتجاوز مفهومها العادي.. فهي تكاد تكون مقدسة وذات حساسية خاصة.. ربما لأن هذه الأقطار حديثة النشأة.. وربما لأنها تشعر أن كياناتها صغيرة وهشة ومحاطة بدول كبيرة نسبياً.. وربما أيضاً لأنها مستقطبة لأطماع كثيرة. هذه الحساسية المفرطة.. ليست بادية تجاه العرب الآخرين فحسب.. ولكنها بين هذه الكيانات نفسها.. وكثيراً ما كانت خلافات الحدود.. تأخذُ بعداً أكثر مما تستحق.. وأكثر مما تحتمل. صحيح أن احتمالات وجود النفط تمثل عاملاً رئيسياً في وصول هذه الخلافات إلى الصدام المسلح أحياناً.. ولكن قضية السيادة تظل هي المحورية.. إذ حتى لو ثبت أن المنطقة ليس بها نفط.. فإن خلافات الحدود تظل ذات طابع خاص.. لأنها تعتبر مساساً بالسيادة.. بل تعتبر خلخلة للكيان ذاته.

ولما كانت أقطار الخليج العربية الصغيرة.. قد ولجت إلى الساحة العربية والعالمية مؤخراً.. فإنها شديدة الحرص على إثبات حضورها.. وتأكيد دورها.. وقد منحها النفط والثراء النفطي.. فرصة لإثبات وجودها وأداء دور أكبر من حجمها الطبيعي.. وهي تحاول أن يكون لها اليد الطولى أو اليد العليا.. في كثير من المجالات والقرارات.. أو حيثما سنحت لها الفرصة لذلك.. ولا ريب أن بعضها بمساهماته المالية والتمويلية.. يعتبر أن من حقه الحصول على مقابل متمثل في أداء دور متميز على الساحة العربية.

ولما كانت المملكة العربية السعودية.. هي مركز الثقل بين هذه الأقطار الصغيرة.. فإنها تعطي دلالة على هذا التوجه الخليجي لأداء دور ريادي على الساحة العربية حيثما سمح مجال لذلك أو حيثما تهيأت فرصة.. ومن هنا كانت رئاسة الاتحاد العربي لكرة القدم .. للسعودية.. وكانت الرئاسة الفخرية لوزراء الداخلية العرب.. للسعودية. حتى الكويت والإمارات العربية المتحدة.. لهما دور بارز على الساحة العربية.. ورغم صغر مساحتهما.. ورغم ضآلة سكانهما.. ورغم عدم وجود موارد لديهما غير النفط.. فإن النفط هو المرتكز الحقيقي لذلك الدور.. ولذلك فهما يؤديان دوراً أبرز مما تؤديه أقطار عربية أخرى أكثر سكاناً وأكبر حجماً.. ولديهما موارد طبيعية.. ربما محدودة أو ربما لا تأتي بالثراء الذي يأتي به النفط.

وتسعى بعض أقطار الخليج العربية.. إلى تلميح واجهات ثقافية.. لكي يجملوا الصورة عن هذه الأقطار.. أو ليكونوا أندادا للعرب الذين يحتلون الواجهات الثقافية في المراكز الثقافية العربية.. أو عواصم الثقافة العربية. وتستغل بعض أقطار الخليج العربية ما لديها من وسائل إعلام في الخارج.. لكي تفسح مجالا لهذا النفر كي يبرهنوا أن في الخليج مفكرين ومثقفين يقفون أندادا للعرب الآخرين في عواصم الثقافة العربية أو ربما تجاوزوهم.. وذلك يخدم دورا آخر في البرهنة على أن الخليج ليس نفطا فحسب.

وغني عن البيان.. أن أقطار الخليج العربية.. شأنها شأن أي قطر عربي آخر.. قد يوجد فيه المفكرون والمثقفون والمبدعون وربما ما وجدوا صدى أو انتشارا أو ذيوغاً.. لأن أقطار الخليج العربية.. كانت حتى عهد قريب.. منسية من الخارطة العربية والذهن العربي.. وربما لأن أقطار الخليج العربية.. ليست مراكز انتشار وذيوع وشهرة.

إن أقطار الخليج العربية أو أكثرها.. يملك زمام إعطاء الفرصة أو حجبتها في مجال الثقافة والفكر والرياضة والثروة والموقع والمكانة زعماء القبائل.. فالقريب من زعماء القبائل يمكن أن يكون واجهة ثقافية أو فكرية أو رياضية أو صاحب ثروة أو موقع أو مكانة.. وذلك شيء مألوف وغير مستغرب في التراث القبلي.. وتحتفظ عليه القبيلة عادة بالثروة والموقع والمكانة وحتى الشعر.. وترعى الرياضة والفكر والثقافة. أما احتفاظها بالثروة والموقع والمكانة فذلك مرده أن السلطة بيديها.. والسلطة تأتي بكل ذلك.. وتملك في نفس الوقت أن تترك منه هامشا للمقربين منها.. فهي تعطيهم فرصة للشراء والحصول على موقع أو مكانة.. حتى الموقع أو المكانة الفكرية والثقافية.

ولما كان الشعر.. والشعر العامي خصوصا.. له مكانته المعهودة في تراث القبيلة.. فإن أعظم الشعراء يجب أن يكونوا من علية القبيلة.. وعليه القبيلة هي التي ترعى الشعر والشعراء.. كما أنها هي التي ترعى الرياضة.. وتكتفي في الرياضة بالرعاية.. لأن الرياضة.. وإن كانت من مدخلات العصر.. فإن مكانتها في التراث القبلي ليست عالية.. أو أنه لا يليق بعلية القوم ان يمارسوها.. كما هو الحال في الفن.. فإنه انتقائي أيضاً.. فعلي القوم من الممكن أن يكونوا رسامين.. وإن كان الرسم من إبداع غيرهم.. كما أن الشعر ربما كان من إبداع غيرهم.. مع أن الرسم ليس من تراث القبيلة.. ولكن يبدو أن له قبولا لإرتباطه بالشريحة العليا عادة.. وخصوصا عندما يروج عن كبريات المتاحف واللوحات العريقة.. أما الغناء فإنه من الممكن أن يسخر المغنون ليشدوا بكلمات صاغها علي القوم.. أو جبرت لهم صياغتها.. ولكن من المستحيل أن يكون من علية القوم مغنون.. تماما كما أن جبرت لهم صياغتها.. ولكن من المستحيل أن يكون من علية القوم مغنون.. تماما كما أن علية القوم هم أصحاب الثراء.. وهم الذين قد يجودون بفضول ثرائهم أو فتاتهم.. ولا يمكن أن يكون واحد منهم فقيرا.. أو ليس له من الثراء نصيب.

ومع الرغبة في لعب دور أكبر على الساحة العربية.. فإن هناك أحيانا إثارة للعزلة.. ففي الكويت.. على

سبيل المثال.. يبدو أن هناك إثارة كبيرة للعزلة عن الساحة العربية. مؤخراً ولكن ذلك لا ينطبق بالضرورة و بنفس الصورة على أقطار عربية خليجية أخرى. ولكن مهما كان الأمر.. فإنه في إطار النسيج المجتمعي.. والإرث الثقافي للقبيلة.. تبدو العزلة خياراً أفضل حفاظاً على القبيلة وقيمها ومفاهيمها وحتى مواردها. قد تغزو القبيلة.. قبيلة أخرى.. ولكن في كثير من الأحيان.. تميل القبيلة إلى الانكفاء على نفسها وعلى قيمها وتراثها. ومما يضاعف من ميل القبيلة إلى العزلة.. أي شعور بالتهديد.. وأقطار الخليج العربية الصغيرة.. لا بد وأن تشعر بالتهديد من كل صوب.. وهي حديثة النشأة.. وحديثة عهد بالعصر ومستجداته.. وحديثة المؤسسات والبنى.. وهي محدودة القدرة.. ومحدودة القوة.. وقد تكون هشة البنيان.

ومن هنا يأخذ مفهوم السيادة.. تصوراً مقدساً.. وتأخذ قضية الحدود.. بعداً بالغ الأهمية.. خصوصاً مع تفجر ثروة النفط.. ولكنه يظل مرتبطاً بالتصور المقدس للسيادة. ولقد حاولت هذه الأقطار التمسك بمفهوم السيادة.. تمسكاً يخرج به عن إطار واقعه.. وفي نفس الوقت.. حارب بعضها بعضاً في مسائل حدودية.. ولم تستطع أن تأتلف في كيان موحد رغم ما يبدو من تقارب كبير في منهجها وقيمها ومبادئها وعاداتها وإرثها التاريخي والقبلي.

ويبدو أن مسألة السيادة في هذا التصور المقدس.. هي التي تؤدي إلى قدر أكبر من الانكفاء والعزلة.. وعدم القبول بأي إطار جمعي أو تجمعي.. حتى بين أقطار المنقطة التي يبدو أنها تكاد تكون متماثلة أو متشابهة في نمطها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي إلى أبعد حد. صحيح أن هناك تفاوتاً في الأبعاد الاجتماعية بين مناطق انفلتت من عقالها تقريباً.. ومناطق مكبلة بعقالها ومنغلقة إلى أبعد حدود الانغلاق.. وإن كان هذا الانغلاق في أكثره سطحيًا.. وما تحت السطح يبدو منفلاً اجتماعياً إلى حد كبير.. وتكاد تبدو الأولى مجاريةً لروح العصر.. بينما تبدو الثانية خارجة عن سياق العصر. وكمثال على ذلك.. كان من المقرر قبل سنوات عقد ندوة عالمية للعلوم الإدارية ومعاهدها ومدارسها في الرياض.. وكانت الضوابط المفروض الالتزام بها من قبل الباحثات والباحثين القادمين من شتى أنحاء العالم.. تبدو صارمة وجافة أو خارجة عن سياق العصر.. وعندما تغير مكان انعقاد الندوة إلى دبي.. طلب إليهم عدم الالتزام بأي من تلك الضوابط.. على اعتبار أن دبي مثلها مثل أي عاصمة في العالم.

الفصل الثالث

المؤسسات والإرث القبلي

القبيلة والمؤسسات

والدولة في أقطار الخليج العربي.. ليست بالضرورة.. دولة مؤسسات.. بالمعنى الدارج لهذه الدولة أو غير الدارج.. وهي قبائل دخلت إلى ساحة العصر من باب النفط.. وأصبح لديها هياكل مؤسسية.. لا تختلف في مظهرها عن الهياكل المؤسسية في أكثر دول العالم تقدما.. ففي أصغر دولة فيها.. تجد وزارات للخارجية والمالية والمواصلات والاتصالات والصناعة.. وتجد بنكا مركزيا.. وتجد قيادة للأركان.. وعلما ونشيدا وطنيا.. تماما كما هو الوضع في الدول المتقدمة.. وفي ذات الوقت.. تجد أنظمة للخدمة المدنية.. قد تضاهي في نصوصها أنظمة الخدمة المدنية في الدول المتقدمة.. وقد تجد أنظمة للجامعات تتضمن نصوصا زخرفية سامية المعاني لأهداف الجامعة مثل: المساهمة في الحضارة الإنسانية.. أو إثراء الرصيد المعرفي الإنساني.. أو الإضافة للثقافة والفكر والعالم في العالم.

وعلى محك الممارسة.. قد يكون أكثر هذه الهياكل المؤسسية.. بعيدا كل البعد.. عن الممارسة العصرية السائدة في مؤسسات الدول المتقدمة.. فهي تظل ممارسات أقرب إلى الممارسات القبلية والتقليدية.. ولكن تبدو بمظهر عصري.. وبديهي أن القبلي أو البدائي.. لا يمكن أن يكون شخصا آخر غير ذاته متى ما وضع رداء عصريا.. ومثل ذلك.. هذه المؤسسات.. فهي تلبس ثوبا عصريا.. وتبدو في مظهر عصري.. ولكن ممارساتها قد لا يكون فيها شيء من العصرية.. فهي قبلية أو تقليدية بكل المقاييس. يكفي المظهر في هذه الدول أن يكون دالا على دخولها العصر من أبوابه الواسعة.. وشاهدا على التطور والتقدم الكبير الذي أحرزته في كافة الميادين.

ومن هنا يأتي الدور الإعلامي بالونني.. ليسلط الأضواء على هذه المظاهر.. فالأنفاق والجسور والمباني والمطارات.. تبهج الأبصار.. وتبدو أرقى مظهرا لكثير من مثيلاتها حتى في الدول المتقدمة.. أو لعل وجودها في هذه الدول.. وهي حديثة العهد بالعصر.. والصورة عنها أنها بدائية أو تقليدية.. يجعل هذه المظاهر للعصرية أكثر لمعانا.. أو تبعث على الدهشة.. كما تبعث على الإنبهار.

قبلية العسكر الدولة

إذا كانت أقطار الخليج العربية.. قد دخلت إلى العسكرة.. مع دخول العصر وفق واجهات عصرية تتمثل في المؤسسة العسكرية.. فإن غيرها من الأقطار العربية.. ربما دخل إلى باب العصر عبر المؤسسة العسكرية الانقلاية. ومع أن المؤسسة العسكرية تحكمها ضوابط وقود لم تألفها القبيلة.. فإن القبيلة ربما

قبلت بتلك الضوابط والقيود تحت مظلة المؤسسة العسكرية.. ولكنها تأقلمت معها وفق مرجعية قبلية.. إذ لا ينتظم في المؤسسة العسكرية عادة إلا أبناء القبائل.. ومن ثم فإنها تصبح عسكر القبيلة.

وربما كان الوضع.. في أقطار عربية أخرى.. مختلفا من حيث الشكل.. ولكنها تظل قبيلة العسكر.. فالمؤسسة العسكرية الانقلابية.. في عدد من الأقطار العربية.. عادة ما تشمل انقلابا قبليا أو عشائريا من داخل المؤسسة العسكرية. صحيح أنه في بعض أقطار الخليج العربية.. يُفرّق بين الجيش الذي لا يبدو فيه النمط القبلي ببناءً.. وبين الحرس الذي يأخذ نمطا قبليا بينا.. ولكن النمط القبلي متجذر إلى حد كبير في المؤسسة العسكرية.

قد يكون هناك فرق بين عسكرة القبائل.. وعسكرة المجتمع.. ففي بعض الأقطار العربية.. قد يتم إلى حد كبير.. عسكرة المجتمع تحت مظلات متعددة خارج إطار الجيش الرسمي. ومع أن فريقاً من العسكر يمثلون قبيلة أو عشيرة.. قد يكونون في موقع الحكم.. فإن المؤسسة العسكرية.. في أقطار الخليج العربية.. يعتمد عليها نظام الحكم القبلي النمط والجذور.. ولذلك فإن النمط القبلي المتجذر في المؤسسة العسكرية.. يجعل العلاقة طبيعية بينهما.. وإن كانت القضية عدد القبائل.. وقد يكون بين هذه القبائل إرث صدام تاريخي.. أو خلاف تاريخي.. أو نزعات قبلية.. وقد يبدو كل ذلك منصهرا في إطار النمط القبلي في المؤسسة العسكرية.. وتحت وطأة الضوابط والقيود.. ولكن يبدو أنه لا بد من مراعاة التوازنات القبلية. وتظل الخشية ماثلة من احتمال نزوع نفر من المؤسسة العسكرية من قبيلة للانقلاب على باقي القبائل.. لأن ذلك يفتح الباب على مصراعيه.. لانقلابات قبائلية أو عشائرية من تحت المظلة العسكرية.. ولا بد أن يؤدي ذلك إلى فوضى تضرب أطناها على الساحة.. ويعود بالمجتمع.. وإن بدا عصرها.. إلى عهد الغزو والسلب والنهب.. ومحاولة قبيلة فرض إرادتها على قبيلة أخرى في دوامة لا تنتهي.. إذ تحاول القبيلة المهزومة أن تعيد الكرة وتثار لنفسها. ومع أن أخذ التوازنات القبلية في الاعتبار.. أمر ضروري وملح.. فإن أنظمة الحكم تغدق على المؤسسة العسكرية إغداقا كبيرا.. وهذا الإغداق.. يمتص إلى حد كبير النزعة إلى الانقلاب الذي قد يفضي إلى انقلابات.. وترك القبائل في رغد من العيش تحت مظلة الترف النفطي.. وأشد حرصا على بقاء الأوضاع كما هي طالما لها من الترف نصيب كبير.

لعل الاتجاه نحو العسكرة.. هو ما فرضه الدخول إلى العصر ومؤسساته ومن بينها الجيش.. ولذلك فإن أقطار الخليج العربية.. اتجهت إلى بناء المؤسسة العسكرية.. ليس من منطلق مقتضيات العصر فحسب.. ولكن حتى من منطلق الحفاظ على أمن القبيلة وقيادتها. ولا ريب أن المؤسسة العسكرية.. ترويض لأبناء القبائل.. وتعويد على الانضباط والالتزام والطاعة واحترام النظم.. وكل ذلك يصب في صالح القيادات القبلية.. فهو يضمن الطاعة والانصياع.. ويضمن الأمن والاستقرار ضمن حدود الدولة. ومعروف أنه قبل أن تكون تلك الحدود.. التي جاءت مصطنعة إلى حد كبير.. كانت الساحة كلها مرتعا تمرح فيه القبائل.. ومسرحا تنتقل

فيه دون قيود وهي تبحث عن الماء والكلأ.. وترعى حيث طاب لها المرعى.. وجاءت الحدود.. ولو كانت مصطنعة. لتعلن انتهاء حقبة الانفلات على الساحة دون قيود أو ضوابط.

وضمن مفهوم السيادة الذي أخذ يرتبط بمفهوم الدولة ضمن هذه الحدود ولو مصطنعة.. بدأ الاهتمام بالاستقرار والتوطين.. ومن هنا كانت هناك محاولات لتوطين القبائل التي تعودت على التنقل وعدم الاستقرار في مكان واحد في بعض أقطار الخليج العربية. وحين يكون الاستقرار مطلباً ملحاً وضرورة.. فإن تأمين الاستقرار.. يتطلب وجود قوة نظامية تحفظ الاستقرار وتحفظ الأمن والنظام.. ومن هنا فإن الجيش.. بد تكوينه ضرورة ملحّة.. ليس لأنه من المؤسسات المطلوبة ومن متطلبات العصر.. فالمؤسسة العسكرية في أرجاء شتى من العالم. كانت قائمة.. وهو قديم قدم الدولة حتى قبل أن يتخذ هذا المفهوم أطره المعاصرة. ودخول أبناء القبائل في المؤسسة العسكرية.. في الوقت الذي حقق فيه متطلبات الدولة.. فإنه حقق القاعدة التي تضمن استقرار الدولة وحفظ النظام. ومعروف أن الانتظام في مثل هذه المؤسسة.. يمثل ترويضاً لأبناء القبائل على مفاهيم لم يألفوها من قبل تتعلق باحترام النظام والانضباط والالتزام. ولا ريب أن ذلك يمثل نقلة نوعية من البداوة بكل أبعاد الانفلات والتنقل الذي اعتادته.. إلى وضع لا يقبل الانفلات ولا يسمح بالتنقل إلا وفق ضوابط وتحده حدود شتى.. وهي مؤسسة تحضر البداوة.. وتنزع منها كثيراً مما ألفتته من حرية أو انفلات وما يرتبط بهما من غزو ونهب وسلب. هذا التحضر المؤسسي يرسخ مبدأ الطاعة أيضاً.. ومبدأ الطاعة محبب للقبيلة.. وهو محبب للقبيلة حتى لو نزع الثياب القبلية وارتدت ثياب الدولة.. ولذلك فإن كان هناك حماس من قيادات القبيلة لهذه المؤسسة العسكرية.. وإن كان هناك في بعض الأحيان قدر من الريبة والتوجس خصوصاً في حقبة الانقلابات العسكرية على الساحة العربية. ومعروف أن القبائل.. إن انفلت عقالها حتى بعد ترويضها تحت مظلة عسكرية.. أو غلبت عليها مطامح السلطة والقوة والثروة.. فإنها يمكن أن تقلب الأوضاع رأساً على عقب.. ولهذا.. فإن هذه المؤسسة العسكرية التي لاقت حماساً من قيادات القبيلة.. خالط هذا الحماس قدر من الريبة والتوجس من انقضاها على الأوضاع وتسلم السلطة.

القبيلة ومؤسسات المجتمع المدني

لا تعترف القبائل عادة بما يسمى مؤسسات المجتمع المدني.. وبديهي أن المجتمع المدني.. هو على نقيض المجتمع القبلي.. والقبيلة قد دخلت إلى بوابة العصر المتمدن.. وأخذت منه واجهاته.. ولكنها لم تأخذ عنه سلوكه.. وأقامت مؤسسات لتسيير العمل الإداري والتجاري والمرافق والخدمات.. ولكن التحالفات والولاءات والانتماءات في الأطر القبلية.. ما تزال هي السائدة وإن بدا أنها اختفت.. أو ليس لها حضور جلي. وهذه الأطر القبلية.. لا تعترف بطبيعتها بما يسمى مؤسسات المجتمع المدني.. فالرعاية الأبوية التي تمثل إرثاً قديماً.. مع أنها حاضرة في المجتمعات المتخلفة إجمالاً.. تجعل كل المتتمين للقبيلة أو الموجودين

على صعيدها.. خاضعين لمشيئة الرعاية الأبوية.. بل إن لفظ.. الأب أو الوالد.. يعتبر مألوفا ومحبيبا على الصعيد المجتمعي في كل إشارة إلى مصدر الرعاية الأبوية ورمزها.

ولما كان الأب حريصا كل الحرص على مصلحة أبنائه.. فإنهم يجب أن يدعوا له كل الإذعان.. وأن يقبلوا كل ما يصدر عنه.. ومن هنا يأتي الدور الأبوي السياسي متمصا للدور الأبوي الأسري الذي يعتمد الأبوة نهجا أخلاقيا.. وبذلك تضيي القبيلة على الدور الأبوي السياسي.. النهج الأخلاقي.. بحيث يبدو مجافاة للأخلاق.. عدم التزام الطاعة.. وعدم تقديم آيات الولاء.. وعدم الرضوخ.. وعدم الإذعان.. أو المطالبة بحق المشاركة في القرار.. أو حرية التعبير.. أو حرية الحركة.. أو حرية الإبداع.

ورغم التفاوت النسبي على صعيد أقطار الخليج العربية.. فإن حضور جمعيات ونقابات للعمال واتحادات لأصحاب الأعمال أو للطلاب أو لاتحادات نسوية.. أو حتى جمعيات مهنية.. تبدو غير منسجمة مع الأطر القبلية والدور الأبوي.. أو مظلة الرعاية الأبوية.

إن الأب الرمز في القبيلة.. يعرف مصالح وحقوق العمال.. وكذلك أصحاب الأعمال والطلاب والنساء والكفاءات المهنية.. أكثر مما تعرف.. وهو الأقدر على حفظ حقوقها.. ومن ثم فلا داعي لهذه الجمعيات والنقابات والاتحادات والأحزاب.. لأنها تمثل خروجا على الطاعة.. وعدم الالتزام بالولاء الكامل.. وعدم اعتراف بقدرة الأب الرمز على أداء دوره الطبيعي.. ولا تنظر القبيلة إلى هذه الجمعيات والنقابات والاتحادات والأحزاب على اعتبار أنها من الأطر المهمة والمحورية في المجتمع المدني.. ويبدو أن أبناء القبيلة وبناتها.. وهم تحت مظلة الترف النفطي.. قد يفضل أكثرهم الاعتراف بالدور الأبوي.. والرعاية الأبوية.. وإن كانت العولمة بزحفها.. لا تفضل ذلك أبدا.

الرعاية الأبوية

إذا كانت الرعاية الأبوية.. هي الطاغية على كافة الأصعدة.. فإن ذلك في نظر البعض.. ربما كان مرجعه الإرث القبلي للرعاية الأبوية.. ذلك أن مثل هذه الرعاية هي الطاغية في القبيلة.. ومن ثم فإن القفز إلى عصر الدولة لا يلغي الإرث القبلي.. وربما يرى آخرون.. أن الدولة ليس حاضرة في مضامينها وإن حضرت بمعالمها.. وأن القبيلة ما زالت هي القبيلة في سلوكها وقيمتها ومفاهيمها وإن لبست ثياب الدولة.. ومن هنا فإن هناك رعاية هي بمثابة حق يمليه رعاة القبيلة على رعية القبيلة.. فليس من حق الرعية أن تقوم بأي فعل إلا برعاية واحد من رعاة القبيلة.. ولا يؤخذ ذلك على أنه سلب الجهد.. وإنما يعتبر تفضلا لا بد أن تسجل فيه الرعية امتنانها لراعي الفعل.. ومثل ذلك ينسحب على أي نشاط اجتماعي أو ثقافي أو علمي أو فني أو إنساني.

ويبدو أن الرعاية الأبوية ليست إرثا قبليا فحسب. ولكنها إرث تربوي مجتمعي غالب على الساحة

العربية بتفاوت نسبي.. ولذلك فهو ما يزال له حضور حتى في الساحات التي ربما ما تمثلت فيها القبيلة بصورة قوية أو قفزت إلى العصر ومعالم الدولة منذ أمد بعيد نسبيا. صحيح أن الرعاية الأبوية ربما اهتزت إلى حد ما .. أو تقلصت نسبيا بفعل عوامل خارجية أكثر منها عوامل داخلية في عدد من الأقطار العربية.. وخصوصا من خلال الاحتكاك بثقافة الغرب.. وإذا كان هذا الاحتكاك قد بدا منذ مدة في ساحة عدد من الأقطار العربية.. وحضر إلى الخليج العربي متأخرا مع بروز النفط وبروز أهميته الإستراتيجية.. فإنه يبدو أن الغرب.. كان الاحتكاك به في عدد من الأقطار العربية.. احتكاكا صداميا في كثير من الأحيان وفعالا في أحيان أخرى.. وربما كان الغرب يتوق إلى فرض نمطه وثقافته على تلك الأقطار.. أما في أقطار الخليج العربي.. وإن كان أكثرها تحت مظلة الهيمنة الغربية المباشرة.. فإنه يبدو أن الهيمنة كانت مرتبطة إرتباطا مباشراً واستراتيجياً بالنفط.. ومن ثم فإن قضية فرض نمط أو ثقافة على مجتمعات الخليج العربي لم يكن حاضراً بقوة.. بل ربما بدا أن العكس هو الصحيح.. ذلك أن الغرب من خلال هيمنته على النفط.. وطالما تمكن من تلبية احتياجاتها.. فهو عازف أو غير متحمس أن يقحم نفسه في محيط قبلي يبدو محافظا إلى أقصى الحدود.. ويبدو منغلقا في أكثر الأحيان على نفسه.. وفي نفس الوقت لم يهدد مصالح الغرب في النفط بصورة جلية.. ربما لأنه اعتبر الغرب صاحب الفضل في بروز النفط وقيمه الإستراتيجية.. وأعانه على القفز إلى متاع الحياة المعاصرة وزخرفها.. ربما ما أدرك أكثره.. أن الغرب طامع.. يستنزف موارده النفطية.. لمصالحه قبل مصالح أصحاب النفط.. وأنه لا يهمله أن تأخذ المنطقة من نمطه أو ثقافته وإنما يهمله أن يسطر هيمنته على منابع النفط ومعين تدفقه دون أي إعاقة. وطالما ظل المجتمع ساكنا وراكدا وجامدا ومحافظا إلى أقصى الحدود.. فإن ذلك قد يكون نعمة للغرب.. طالما أنه ليس من وراء ذلك كله.. نقمة.

والرعاية الأبوية.. قد تتفاوت وطأتها.. ويرى البعض أنه حين تشد والوطأة في بعض الدول.. فلا يمكن عقد ندوة أو لقاء.. حتى لو كان علميا بحثا ومجردا عن الأطياف السياسية.. إلا بموافقة من الراعي أو ظلال الراعي.. ولا يمكن الموافقة لأي عالم أو باحث بحضور مؤتمر في الخارج.. إلا بموافقة الراعي أو ظلال الراعي.. وكذلك لا يمكن أن تسمى جائزة أو يطلق اسم على مشروع للنابعين أو المتفوقين أو المعاقين أو على صالة من صالاته.. إلا بموافقة الراعي أو ظلال الراعي. وعلى نفس السياق.. فلا يمكن أن تكون جمعية خيرية لأي عمل من أعمال الخير المنزهة عن الهوى الشخصي.. إلا بموافقة الراعي أو ظلال الراعي.. وأي ندوة أو جمعية أو مشروع من هذا القبيل.. يجب أن يكون برعاية الراعي أو ظلال الراعي.

والأفراد في هذا المجتمع.. في نظر البعض.. هم رعايا.. والمؤسسات في المجتمع التي يملكها الرعاية.. هي بمثابة الرعايا.. يستطيع الراعي أن يسخرها لما يشاء.. وأن يأخذ منها ما يشاء.. الأفراد هم طوع أمره ورهن إشارته.. وهم في معجم الرعاية الأبوية.. بمثابة القاصرين الذين لم يبلغوا الحلم.. فهو أعرف بصالحهم ومصلحتهم.. وهم لا يدركون صالحهم أو مصالحهم. والمفكر والعالم والباحث والمثقف والأستاذ الجامعي

وغيرهم.. في هذا المعجم.. قاصرون يحتاجون إلى رعاية الراعي في أي أمر من أمورهم.. ولا مفر لهم من ذلك.. ولا ملجأ لهم من أنفسهم إلا هو. والمؤسسات هي تحت تصرف الراعي.. أو ضلال الراعي.. فهم يأخذون من المصارف ما شاءوا دون أن يشعروا بأن ما أخذوه يفترض سداده.. وهم يأخذون من الشركات التجارية ما شاءوا من السلع.. دون أن يشعروا أن عليهم واجب الدفع لقيمة هذه السلع.

قد لا يكون ذلك ظاهرة بصورة صارخة.. ولكنها حاضرة حضورا بينا. ورغم أن ثقافة العصر قد تجاوزت مفهوم الرعاية الأبوية بكثير.. ورغم أن العالم يدخل الألفية الثالثة.. بينما الرعاية الأبوية ربما كانت مقبولة في الألفية الأولى وما قبلها.. فإن أكثر أقطار الخليج العربي.. تبدو مرهونة للرعاية الأبوية.. وإن بدا أنها تدخل إلى العصر من أوسع أبواب الترف.. وتقني زخارفه وزينته وحتى مؤسساته في مظهرها وليس في مضمونها. ولا ضير عند بعض هذه الأقطار أن يوقع على المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والتي تعطي الإنسان دورا محوريا في صنع قراراته أو القرارات التي تمسه.. وأن تظل الراية الأبوية جاثمة حتى لو أسقطت نظريا ذلك الدور المحوري.. ناهيك عن أن بعض هذه الأقطار لا يوقع على مثل هذه المواثيق متذعرا بذرائع قد لا تكون بالضرورة هي الأصل.. وإنما المشجب الذي تعلق عليه الرفض.. ويظل الأصل الرغبة في سيادة مفهوم الرعاية الأبوية واعتبار الإنسان.. مهما علت ثقافته.. قاصرا.

نقابات العمال

مع أن أقطار الخليج العربية.. بحكم إرثها القبلي.. وترسخ مفهوم الرعاية الأبوية.. لا تحبذ وجود نقابات أو هيئات أو اتحادات.. من حيث المبدأ.. فإنه تجدر الإشارة إلى أن أقطار الخليج العربي.. ليس فيها شريحة عمال مواطنة كبيرة. صحيح أنه قبل مدة.. وخصوصا في بداية عهدنا بالنفط.. كانت هناك شريحة عمال مواطنة.. إذ مثل ذلك في وقت من الأوقات.. فرصة للكسب يقصدها الباحثون على فرص العمل. مع أن الشركات الأجنبية النفطية.. كانت تستأثر بالوظائف القيادية والاستراتيجية الحاكمة.. وقد تعتمد في الإدارة الوسطى على بعض أبناء المستعمرات السابقة كالهند.. بحكم عدم وجود مهارات مواطنة.. خصوصا وأنه في تلك الحقبة لم يكن التعليم قد شق طريقه على الساحة.. وربما كان عدد الذين يجيدون القراءة والكتابة محدودا جدا.

ورغم أن ذلك أفضى إلى وجود شريحة عمال مواطنة كبيرة نسبيا.. فإن الشركات النفطية الأجنبية.. ما كانت تحبذ أن ينتظم هؤلاء في نقابة.. إذ قد تؤدي إلى تفجر الأوضاع أو توترها في أي وقت.. الأمر الذي يهدد مصالح هذه الشركات.. وحتى لو لم تأخذ النقابة بهذا المنحى القوي.. فإنها تمثل قوة ضاغطة على الشركات لحفظ حقوق المنتمين إليها.. وربما ما كان حاضرا في أذهان هذه الشريحة من العمال المواطنين.. فكرة تكوين نقابة.. ليس لأن مثل هذه الفكرة قد تكون مرفوضة سلفا من القبيلة.. ولكن لأن الشريحة ذاتها

لم تكن قد استوعبت كثيرا من مفاهيم العصر ولغته وأساليبه ومؤسساته بما فيها تلك الضامنة للحقوق أو الحافظة للمصالح. ومع أن الشركات النفطية الأجنبية.. تعترف بهذا الحق في بلدانها.. وتعتبره من البديهيات.. فإنها ما كانت تحبذ الاعتراف به على صعيد واقع أقطار المنطقة.. لأن عدم وجود هذا التنظيم المؤسسي سيجعل الشركة أكثر حرية في فرض إرادتها على العاملين.. وفي تقرير طرق اختيارهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم.. وغير ذلك مما يتصل بشؤون العاملين.. وكذلك تحديد ساعات العمل ودخولهم من العمل.

أما على الساحة المجتمعية.. فلم تكن هناك شريحة عمال بالمعنى المعروف.. لأن مثل هذه الشريحة.. عادة ما توجد عندما تكون هناك صناعات قائمة.. ولم تشهد المنطقة صناعة تحويلية تعتمد على عمالة ذات مهارة عالية.. وإن شهدت مؤخرا بعض الصناعات التجميعية.. وهذا الحضور المتأخر لمثل هذه الصناعات التجميعية.. جاء متزامنا مع طوفان العمالة الوافدة التي أصبحت هي القوة العددية والنسبية الأكبر على الساحة إجمالا.. وإذا ما كان هناك مثل هذا الاعتماد الطاغي على العمالة الوافدة.. فلمن تكون النقابات.. إن أمكن تكوينها؟.. فليس هناك عمالة مواطنة كبيرة.. والعمالة الوافدة هي في الغالب عمالة متغيرة غير مستقرة. إن إطار النقابة يبدو خارجا عن سياقه المألوف.. ولا ريب أن ذلك يريح القبيلة التي ما قبلت به حتى لو كانت العمالة المواطنة حاضرة وكبيرة نسبيا.

جمعيات رجال الأعمال

يغلب على قطاع في أقطار الخليج العربية.. التجارة.. ويغلب عليها أنماط الوكالات وما يترتب عليها من عمولة وسمسرة.. ولذلك فإن رجال أعمال القبائل.. هم في الغالب وكلاء أو وسطاء أو سماسرة. وتحت مظلة الترف النفطي.. فإن فكرة انضواء رجال الأعمال في جمعية أو اتحاد تبدو غير مُلحّة أو غير حاضرة أصلا. وهي مرفوضة من حيث المبدأ بحكم مرجعية الإرث القبلي والرعاية الأبوية.. ولذلك.. فإنه في عدد من أقطار الخليج العربية.. تبدو الغرف التجارية والصناعية.. بمثابة تجمع لرجال أعمال القبائل.. وهي في حقيقة الأمر.. جهة تكاد تكون رسمية.. ومن ثم فإنها لا تقابل تلك الاتحادات التي تجمع أصحاب المصالح المشتركة في مجال معين من رجال الأعمال في الدول المتقدمة.. والتي تمثل قوة ضغط حقيقية تجاه الحكومة.. وتجاه نقابات العمال.. كما أنها جزء من منظومة مؤسسات المجتمع المدني.

ورجال أعمال القبائل.. قد لا يرى أكثرهم.. ضرورة الجمعية أو اتحاد يجمعهم.. فهم يعترفون بمبدأ الراية الأبوية إلى حد كبير.. ولا يجدون ضيرا في قبوله طالما أنهم يحظون بقدر من الترف النفطي تحت مظلة الرعاية الأبوية.. ناهيك عن أن أكثر رجال أعمال القبائل.. قد يكونون واجهات أو وكلاء لأبناء الشريحة العليا المتنفذة في القبيلة.. أو على الأقل.. قد يجدون منهم السند والظهير والضامن للعقود والصفقات.. ومن ثم فإن محاولة تكوين جمعية أو اتحاد.. تبدو نشازا.. وهي ليست جزءا من منظومة

مؤسسات المجتمع المدني.. إذ أن مثل هذه المؤسسات غير حاضرة أصلاً في كثير من الأحيان.. أو حاضرة معها بإطاره القبلي وسلوكه القبلي.. بحيث لا يعدو كونه تجمعاً قبلياً.. أو تجمعاً لأبناء القبيلة.. أو من قبيل التضمنيات التي تعتمد على السند والظهير والضامن من بين أبناء الشريحة العليا المتنفذة.

ورغم ذلك.. فإن عدداً من أبناء الشريحة العليا المتنفذة.. هم رجال أعمال القبيلة.. ولا ريب أنهم في الموقع الأقوى للهيمنة على قطاع الأعمال أو الاستئثار بالقسط الأكبر من مردوده.. أو أن لهم اليد العليا والحظ الأوفر في المناقصات والعقود. وبالطبع.. فإن هذه الشريحة العليا من أبناء القبيلة.. لا تحتاج إلى جمعية أو اتحاد.. لكي يكون بمثابة ضامن للمصالح أو حافظ للحقوق.. فإنهم يحظون بأكثر من مصالحهم.. وينالون ما هو أكثر من حقوقهم.. ويصبح من العبث تصور أن تقبل هذه الشريحة بفكرة جمعية أو اتحاد لرجال أعمال القبائل.. لكي تكون بمثابة قوة ضغط.. وهم ليسوا في حاجة إلى أي قوة للضغط.. لأنهم أقوى ضغطاً من كل قوى الضغط.

القطاع الخاص: رجال أعمال القبائل

إن القطاع الخاص.. أشبه ما يكون.. في أقطار الخليج العربية.. برجال أعمال القبائل.. وليس معنى ذلك.. أن هؤلاء لا يعرفون التجارة أبداً.. فقبائل السواحل عرفت التجارة ومارستها.. وقد تنسجم التجارة.. ولو في أطر عصرية نسبياً.. مع التجارة كما عرفتها القبائل.. وقد كانت في كثير من الأحيان تأتيها التجارة عابرة بحكم موقعها.. فتستفيد من هذا العبور أو المرور.. ولذلك فإن اعتماد على الوكالات والسمسة.. لا يختلف مع مفهوم التجارة الذي تألفه القبائل.

ومعروف أن القطاع الخاص.. يفترض أن يكون قطاعاً إنتاجياً قادراً على المساهمة وتكوين بنية إنتاجية مستمرة العطاء.. وذا مردود متواصل مدعوماً ببنية تسويقية.. ومعتمداً على بنية قوية من المهارات والمعارف ووسائل التقنية المتطورة في الاتصال والمعلوماتية.. وكل ذلك.. تحت مظلة إدارية ذات كفاءة عالية. والمظلة الإدارية ذات الكفاءة العالية.. غير متوفرة في مؤسسات رجال أعمال القبائل.. ناهيك عن أن أي بنية إنتاجية أو تسويقية أو بشرية.. ذات رصيد معرفي ومهاراتي عالٍ.. غائبة وليس لها حضور.. فالتجارة.. في مفهومها البدائي ولكن في الأطر العصرية.. تعتبر هي المجال المحبب والأرحب.. وهو الذي يأتي بالكسب والمردود دون جهد كبير.

ولا ريب أنه تحت مظلة الترف النفطي.. فإن اللهث وراء الكسب.. يعتبر هو النسق السائد.. وتلاشى قيم الكفاءة والجديّة والمعرفة والمهارة والإخلاص والأمانة.. أو تنقلص إلى حد كبير. والمال النفطي.. الذي أصبح قسط غير يسير منه.. مسخراً للاستيراد.. يدفع كثيرين إلى أن يكونوا موردين أو وكلاء لتوريد والحصول على سمسة أو عمولة.. إذ تبدو هذه هي الصورة الغالبة.. فخوض المجالات الإنتاجية.. ليس في

وعى القبيلة.. ولا تأمن الخوض فيه.. ولا ترغب الخوض فيه.. ولا تدرك أهميته القصوى.. وتبدو التجارة بالصورة السائدة.. هي الأكثر أمنا.. والأكثر مردودا.. وذلك كل ما يهدف إليه رجال أعمال القبائل.

صحيح أن التجارة.. تحتاج إلى قدر من الجهد التسويقي.. ولكن الكثير من ذلك.. تتولاه الشركات الإنتاجية في الخارج.. وقد يقوم رجال أعمال القبائل.. بجزء هامشي من النشاط التسويقي المحلي.. ولكن ذلك في إطار محدود جدا.. ويعتبر مندرجا تحت مظلة الوكالة.. ولقاء السمسرة والعمولة.

ورجال أعمال القبائل.. تحت مظلة الترف النفطي.. وطغيان اللهث وراء الكسب السريع والكبير.. وطوفان الاستيراد من الخارج.. منفتحون على كل سلعة.. من أي جهة من العالم.. طالما كانت معروفة ورائجة.. أو أنه من الميسور أن تكون معروفة ورائجة.. وتدر دخلا.. وتأتي بمردود.

ومعروف أن رجال أعمال القبائل.. يحظى بالنصيب الأوفر والأكبر.. من تأييد زعمائهم.. ولا بد أن يجد كل واحد منهم سندا أو ظهيرا من زعماء القبيلة.. ليكون له حظ أوفر.. أو حظ لا ينازعه فيه منازع.

عرفت أقطار الخليج العربية.. التجارة.. منذ أمد بحكم موقعها.. وعرفته قبائل الساحل بصورة أكثر مما عرفته قبائل الداخل.. وقد برزت في هذه الأقطار بعض العائلات التجارية أو التي احترفت التجارة.. وعندما تطورت التجارة.. وبرزت الحاجة إلى وكلاء وسماسرة.. تمكنت بعض هذه العائلات.. من احتكار بعض الوكالات التجارية والقيام بدور ترويجي وتوزيعي.. وبمرور الوقت.. أصبحت هذه الوكالات مطمحا لمن يصبو إليها من الشريحة المتنفذة.. وربما تنازعت في بعض الأحيان عددا من هذه الوكالات مع العائلات التجارية التي كان لها دور أسبق في احتكار هذه الوكالات.. وكانت الغلبة للشريحة المتنفذة.

ولا ريب أن الشركات الأجنبية.. وخصوصا بعد إتساع مظلة الترف النفطي.. وإزداد الاستيراد من الخارج.. تتطلع هي أيضاً أن يكون وكلاؤها.. إن أمكن.. من الشريحة المتنفذة.. لأن ذلك يعطي لها قوة أكبر.. وحضورا أقوى.. خصوصا إن كانت السلعة من بين السلع التي تشملها الصفقات مع الأجهزة الحكومية.. وفي مثل هذه الحالات.. فإن الصفقات ستأتي ملبية رغبات الشركة الموردّة.. ومستجيبة لإرادة الوكيل من الشريحة المتنفذة.

ولا ريب أنه حتى لو لم تكن السلعة من بين السلع التي تشملها الصفقات مع الأجهزة الحكومية.. فإن كون الوكيل من الشريحة المتنفذة.. يعطي للشركة حضورا أكبر وأوسع على الساحة.. ويجعلها أقدر على تجاوز العوائق والعقبات الروتينية أو حتى الضوابط والقيود التي ربما تكون مفروضة من جهات حكومية معينة. غير أن الذي يصبو إليه المتطلع من الشريحة المتنفذة إلى ترف أوسع.. هي الوكالة عن الشركات الكبرى والعملاقة التي تطمح في الحصول على مردود كبير من خلال عقود وصفقات كبيرة.. سواء كان ذلك في مجال التشييد والبناء الذي أنفقت فيه مبالغ كبيرة.. أو عقود الصيانة للمرافق الكبيرة.. أو عقود

التشغيل والإدارة للمشروعات الكبيرة أيضا.. أو عقود الأسلحة التي ضربت في حجمها أرقاما قياسية.. وهذه العقود التي قد تكون الوكالات فيها محتكرة للقلة المترفة.. فإن الوسطاء فيها يحظون بقدر من الترف.. سواء بطريق مشروع أو بطريق غير مشروع تحت مظلة الفساد.

وإحتكار العمولات والوكالات والسمسرة.. بمثل وجهاً واحداً من إحتكار الثروة إلى حد كبير.. أو إحتكار الترف. ومن الممكن للشريحة المتنفذة.. إحتكار أي شيء.. من مواقع الأراضي السكنية الممتازة.. إلى المواقع الإدارية القيادية. وهي إذ تحظى بقسط وافر من الترف النفطي.. فإنها قد تحظى بحصص عينية من النفط مباشرة.. وقد تعتمد على وكلاء أو سماسرة في تسويقه.. وفي هذه الحالة فإنهم يحصلون لقاء الوكالة والسمسرة على مردود مجزٍ في كثير من الأحيان.

جمعيات نسائية

عرفت أقطار المنطقة.. الجمعيات النسائية.. التي تستظل بالرعاية الأبوية.. كما تستظل بالرعاية الإجتماعية.. وتتبع عادة وزارات الشؤون الإجتماعية.. بحكم أن المرأة هي الأولى بالرعاية.. ولو أتيح لها أن تكون لها جمعية.. فإنها تستظل بمظلة الترف النفطي وزخرفه وزينته.. رغم أنها مضطهدة ومقموعة ومقهورة بكل الإعتبارات الإنسانية والمعنوية غير المادية.. فإن هذا الاسترخاء ومحاولة الإستمتاع بزخرف الترف النفطي وزينته متى ما وجدت سبيلاً إليه.. بدا مطمحاً ومطلباً.. ولذلك تراجعت إلى حد كبير.. حتى بعض الصيحات التي تصاعدت فردية.. قبل تعاضم الترف النفطي.. للمطالبة بنصرة قضية المرأة.

والمرأة بحكم الاسترخاء تحت مظلة الترف النفطي وزخرفه وزينته.. وإعتمادها الكبير على العمالة الوافدة.. لا تحبذ وجود جمعية نسائية ذات هدف موضوعي لنصرة قضية المرأة والمطالبة بحقوقها.. وفي نفس الوقت.. فإن الأعداد المتعاظمة من العمالة النسوية الوافدة.. قد أصبحت نسبتها كبيرة جداً.. وربما كانت هذه العمالة النسوية الوافدة في حاجة إلى جمعية أو جمعيات ضامنة لحقوقها.. وحافضة لمصالحها.. غير أنها عمالة متغيرة غير مستقرة.. وهي في سبيل الحرص على الكسب.. مستعدة لقبول كل شيء.. أو مكرهة أن النسوية الوافدة.. هي في الغالب عمالة أمية لا تكاد تفقه شيئاً عن مكانها أو مكانتها.. وتكاد لا تعرف الكثير عن حقوقها ومصالحها.. ومن ثم فإنه من العبث.. تصور اهتمام العمالة النسوية الوافدة بفكرة جمعية نسوية لنصرة قضايا وحقوق المرأة العمالة الوافدة على الأقل. ثم ان هذه العمالة النسوية الوافدة.. قد جاءت من دول شتى.. وهي مختلفة الثقافة.. ومختلفة اللغة.. ومختلفة السلوك.. ولا يمكن أبداً أن تجتمع كلها في إطار واحد.. ناهيك عن أنها على صعيد المجتمع.. مبعثرة لا يجمعها حتى طار اجتماعي واحد.. وربما لا يتمثل هذه الإطار الاجتماعي الجامع.. حتى للعمالة النسوية الوافدة من نفس الدولة.. ولها نفس الثقافة واللغة والسلوك.

وهكذا يتضح جلياً.. أن قضية وجود جمعية أو اتحاد نسوي ذي هدف موضوعي.. أمر يبتعد كثيراً عن الواقع في هذه الأقطار.. سواء بالنسبة للمرأة المواطنة أو للمرأة العاملة الوافدة.. وإن كانت مسألة حقوق العمالة الوافدة.. موضع اهتمام جمعيات عالمية تعنى بحقوق الإنسان.. ورصد التجاوزات والانتهاكات. ولعل مثل هذه الجمعيات العالمية.. لا تغفل في كثير من الأحيان.. وضع المرأة المواطنة وحقوقها في هذه الأقطار.. حتى لو فضلت المرأة المواطنة الاسترخاء تحت مظلة الترف النفطي وزخرفه واضطهاد المرأة العاملة الوافدة.. وانتهاك حقوقها وحرقاتها.

عليه القوم

وعلية القوم.. ليس لها المكانة والموقع في القطاع العام فحسب.. ولكن حتى في القطاع الخاص.. وبالطبع على كل الساحة المجتمعية.. وقد أصبح القطاع الخاص في كثير من أقطار الخليج العربية.. مرتعاً لعلية القوم.. إذ أن أي مؤسسات يملكونها بطريق مباشر أو غير مباشر. لا بد أن تنهال عليها العقود والصفقات من كل صوب من القطاع العام. والقطاع العام في هذه الأقطار بحكم طبيعة المورد الواحد الذي يعتمد عليه كل شيء يعتمد عليه القطاع الخاص إلى حد كبير.. ولذلك فإن أي خلخلة في أسعار النفط يترتب عليها تقليص في الإنفاق العام.. لا يتأثر به القطاع العام فحسب ولكن يتأثر به القطاع الخاص أيضاً. والقطاع الخاص قد يكون مرتعاً سهلاً للفساد كما أن القطاع العام قد يكون مرتعاً سهلاً للفساد رغم الضوابط المكتوبة أحياناً.. والمعروف مسبقاً تجاهل تطبيقها خصوصاً عندما يتعلق الأمر بعلية القوم.. وهم بطبيعة الحال فوق أي ضوابط. وأي قانون.. وأي شبهة.. وأي اتهام.. ولذلك فإن أي فرد يرغب الحصول على موقع أو مكانة أو ثروة أو غيرها.. يجب أن يجد السند والنصير من أحد من علية القوم.. وإلا فإنه لن يكون له نصيب من أي شيء يتوق إليه.

إن التراث القبلي ما زال ماثلاً في كثير من الأطر والممارسات رغم مظاهر العصرية. وسبق الإشارة إلى أن البعض يفرق بين قبائل الساحل وقبائل الداخل على اعتبار أن قبائل الساحل أكثر ليناً ومرونة من قبائل الداخل التي قد تكون أكثر فظاظاً وقسوة.. والقضية الجوهرية.. ليست قضية اللين والمرونة أو الفظاظ والقسوة بقدر ما هي الممارسات ذات المرجعية القبلية. وقد يرى البعض أنه حتى في أقطار العالم العربي التي بدا أنها تجاوزت القبيلة.. فإن المدن والمدن أو العواصم فيها متريفة.. بمعنى أنها تحفل بكل ما في الريف من ممارسات.. على أساس أن أغلب القاطنين بها هم من أهل الريف الذين قدموا إليها بممارسات الريف وإرثه الثقافي فتتريف العواصم والمدن. وحين تكون المدن والعواصم متريفة.. وفي ظل الانتماءات التي قد تكون قبلية أو عشائرية أو مذهبية أو أسرية.. فإنه من الصعوبة بمكان دخول العصر من باب المجتمع المدني.. أو تمدن المدن بدلاً من تريفها.

حكيم القبيلة

يبدو أنه رغم العدد الكبير من حملة الدكتوراه المتعلقين بمطامح الثروة تحت مظلة الترف النفطي.. والمؤثرين تعاليم القبيلة على أي رصيد معرفي ربما حصلوا عليه.. فإن القبيلة قد تؤثر بضعهم بناء على اعتبارات الولاء القبليّة.. وليس على رصيده المعرفي أو كفاءته أو جدارته.. وقد يجد بعضهم الفرصة متاحة للجمع بين الثروة والموقع الوظيفي الذي منحت له زعامة القبيلة.. وهي تملك أن تسلبها منه بنفس الطريقة التي منحتها به وفق أي قرار تحكّمه الاعتبارات الشخصية. إن تعيين هؤلاء أو غيرهم وإعفاءهم.. هو قرار يخضع للاعتبارات الشخصية بما في ذلك المزاج الشخصي.. ومثل من يحتل مواقع عليا كممثل أي عامل أو خادم.. فهو يختار بقرار شخصي ويعفى بقرار شخصي ولا دخل عادة للاعتبارات الموضوعية.. في الاختيار أو في الإعفاء.. فربما تم اختياره لأنه برهن على ولائه الكبير للقبيلة أو لأن شخصيته تبدو مقبولة لدى صاحب القرار في القبيلة.. ولا يعني في هذا الوضع أن تكون الكفاءة أو الجدارة حاضرة أو غير حاضرة.. هو حين يُعفى من موقعه فلا يعني في هذا الوضع أيضاً أن يكون قد أدى أداء جيداً أم لم يؤدي أي أداء.

ومع أن الاختيار والفصل حتى لعامل أو خادم.. وفق الأعراف والمواثيق الدولية أو غيرها.. تخضع لضوابط عديدة تحفظ للعامل أو الخادم حقوقه وكرامته.. فإن الكرامة والحقوق في هذا الإطار القبلي ليس لها حضور بالضرورة.. فالقبيلة ترى دائماً أنها صاحبة الفضل في التعليم.. وصاحبة الفضل في الاختيار.. وصاحبة الفضل في رعاية المنتمين إليها.. ولذلك فإنها لا تسأل عن أي مبررات حين الإعفاء.

والقبيلة.. في كثير من الأحيان.. تعتمد على حكيم.. قد تختاره من بين هؤلاء أو من غيرهم. وحكيم القبيلة.. يكتسب بمرور الوقت.. صفة تكاد تكون مقدسة.. وترجع إليه القبيلة في كل أمر من أمورها.. وقد يكون جاهلاً بكل هذه الأمور. إن الثقة العمياء التي يحصل عليها حكيم القبيلة.. وتزداد بمرور الوقت.. هي رصيده الحقيقي.. فهو حاضر في كل مجلس.. هو حاضر في مجلس السياسة.. ومجلس الاقتصاد.. ومجلس الهبات.. ومجلس التراث.. ومجلس العولمة.. ومجلس الخصخصة.. ومجلس الانفتاح الاقتصادي.. ومجلس نظام السوق.. ومجلس نظام العشيرة.. ومجلس السياحة.. وهو قد لا يعرف عن أي منها.. فعلى سبيل المثال.. قد يكون في مجلس الانفتاح وهو لا يعرف إلا الانغلاق.. وقد يكون في مجلس السياحة وهو يعتبر من القاعدين.. ويكون في مجلس الهبات وما عرف عنه غير البخل.. غير أن القبيلة.. بحكم ثقافتها العمياء في حكيم القبيلة.. تجعله حاضراً في كل مجلس ولجنة حتى لو كان جهله بها يزن جهل القبيلة برمتها.

الواجهة الحضارية والإرث القبلي

وإذا أضحت هناك الكثير من التناقضات في أقطار الخليج العربي على صعيد الممارسة.. فإن هذه التناقضات ليست كلها من إفرازات الوضع الذي تداخلت فيه قيم ومفاهيم ورموز الحضارة الغربية مع قيم ومفاهيم ورموز الثقافة المجتمعية السائدة.. فالثقافة المجتمعية السائدة.. هي في حد ذاتها.. تحمل تناقضات كثيرة وإن بدا أنها متوحدة في الشكل.. وليس أدل على ذلك من أنه يمكن الاستدلال بشيء من الموروث الثقافي بكل أبعاده الدينية وما يتعلق بالقيم والتقاليد لتبرير وضع معين والاستدلال بشيء آخر من نفس الموروث الثقافي لتبرير وضع مناقض أو وضع مختلف.

وهذا التوحد الشكلي في الثقافة.. رغم التناقضات التي قد تكون في المضمون.. هو الذي يجعل الثقافة تبدو وكأنها مرجعية لا غبار عليها. صحيح أن الاختلاف في الروافد التي غدت هذه الثقافة والحقب الزمنية الثقافية المتعاقبة وما راكمته عليها.. لا بد وأن يجعل هذا المخزون الثقافي غير متوحد المضمون.. وربما من الطبيعي ألا تكون الثقافة متوحدة المضمون باختلاف المنظور الثقافي وباختلاف الإدراك وباختلاف الفهم وباختلاف الاجتهاد.. ولكن ذلك لا يلغي كون الثقافة.. حتى على مستوى التنظير.. قد تحمل تناقضات كثيرة.

صحيح أن الموروث الثقافي جاء متراكما عبر حقب زمنية مختلفة.. وقد غذته روافد مختلفة.. ومنها ما جاء من خلال الاحتكاك والتلاقح مع ثقافات أخرى وانصهرت في بوتقة الموروث الثقافي وبدت وكأنها إعادة إنتاج للثقافة في إطار يبدو موحدا. وقد يرى البعض أن ما يبدو تناقضا ليس إلا تعبيراً طبيعياً عن نمو الثقافة وتراكم مخزونها وموروثها من خلال إعادة إنتاج الثقافة ذاتها عبر الحقب واختلاف الظروف واختلاف المعايير بين حقبة وأخرى.. وكذلك من خلال الاحتكاك والتلاقح مع ثقافات أخرى.. ثم صهرها في بوتقة الموروث الثقافي.. وبدت وكأنها جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع السائدة.

وإذا كانت ثقافة المجتمع قد احتكت وتلاقحت مع ثقافات أخرى.. فما هو المستغرب في الاحتكاك بحضارة الغرب المعاصرة.. إذ تبدو المسألة قديمة قدم نشوء الثقافات واحتكاكها وتلاقحها بعضها ببعض الآخر. لعل الذي يجعل القضية تبدو مختلفة.. أن ما يحدث في الوضع الراهن.. ليس احتكاكا وتلاقحا بين ثقافات.. ولكنه هيمنة مفروضة لثقافة معينة تحمل معنى الإقصاء للآخر.. وهي ثقافة مسيدة.. ومن ثم فلا تأخذ من ثقافات مسودة.. ولكن ألم يكن شأن كل ثقافة ساندتها قوة هيمنة أن تكون هي بالطبع هيمنة على باقي الأمم وثقافاتهما؟

وأقطار الخليج العربية.. على ضآلة سكانها وتعاضم مواردها المالية.. فإن شيئا من الترف النفطي يجعل القوة الشرائية كبيرة نسبيا.. ويجعل الأسواق مستقطبة لنتاج الحضارة المعاصرة.. ومن الغرب الأمريكي على

وجه الخصوص.. وإن كانت منفتحة على نتاج الحضارة المعاصرة من أي صوب بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا واليابان.. ويقابل الانهيار لنتاج الحضارة المعاصرة والإغراق الذي تشهده أقطار الخليج العربية.. وجود قوة شرائية كبيرة نسبيا. وليس معنى ذلك أن الترف يغمر الساحة.. فهناك شريحة فقيرة.. ولعل الموظفين الحكوميين.. وهم النسبة الأكبر بين العاملين المواطنين في الأجهزة الحكومية.. برغم ما يحظون به من خدمات تكاد تكون مجانية.. فإن هناك شعورا عاما بأنهم أقرب إلى خط الفقر. غير أنه من الواضح أن الترف النفطي من لم يصبه منه وابل فطل.. ولذلك تبدو القوة الشرائية عموما أكبر من القوة الشرائية في الأقطار العربية غير النفطية. ولعل متوسط دخل الفرد الذي يبدو عاليا مقارنة بمتوسط الدخل في الأقطار العربية الأخرى يعطي مؤشرا على ذلك وإن كان هذا المؤشر.. كما هو معروف.. وليس دقيقا خصوصا فيما يتعلق بمسألة العدالة أو التكافؤ النسبيين في توزيع الدخل.. فقد تكون الفجوة كبيرة جدا بين المترفين الغارقين في الترف.. وبين اللاهين وراء سراب الترف والضائعين وراء السراب.

إن التصادم بين القديم والجديد صارخ جدا في أقطار الخليج العربية.. والناقض بين إفرزات القديم وإفرزات الجديد كبيرة جدا أيضا.. ومع ذلك تبدو الساحة مهادنة مع ما يعتمل فيها من هزات في ثقافة المجتمع وقيمه ومفاهيمه. هناك قوى تحاول استيراد حضارة الغرب بكل قيمها ومفاهيمها ورموزها بجانب نتاجها المادي المتمثل في السلع الاستهلاكية والترفيه والكمالية ولو كان ذلك على حساب الثقافة السائدة في المجتمع وقيمه ومفاهيمها.. فهي في منظورهم.. ثقافة تجاوزها الزمن وليست إلا انشدادا للتخلف في ردهات الماضي.. وتقابلها قوى أخرى تحاول أن تظل الثقافة السائدة.. سائدة وحدها بقيمتها ورموزها.. وبحكم أنها مخاصمة للغرب.. فهي تعتبر الركض وراء الحضارة المعاصرة وقيمتها ومفاهيمها ورموزها.. مخاصمة للثقافة السائدة ذات الموروث الديني والتقاليد والقيم المتوارثة.. وهي في نهاية المطاف.. تنكر للإسلام والعروبة وخروج عليهما. أو تأتي في الغالب الصيغة التوفيقية.

ورغم الصراع الذي احتدم منذ أكثر من قرن بين الأصالة والمعاصرة على ساحة بعض الأقطار العربية.. وما يزال يبرز بين آونة وأخرى.. وإن كان حضوره في أقطار الخليج العربي أصلا قد بدا متأخرا.. فإن هذه القضية.. رغم الضجيج أن هناك من يعتقد أن مثل هذه القضية قد حسمت منذ مدة.. وأنه يمكن الجمع بين الأصالة والمعاصرة.. وذلك على المستوى النظري أو التنظيري يبدو منطقيًا ومقبولا.. إلا أنه على صعيد الواقع.. فإن ذلك يبدو محل جدل وارتياب.. وإن كانت القاعدة المجتمعية العريضة غير عابثة بذلك الصراع أو الجدل.. وربما أدركت أنه لا يمثل بالنسبة لها قضية تستحق كل ذلك الضجيج. ويبدو أنه بعد انتصار الغرب على الساحة العالمية.. وانفرداه بالقيادة.. واعتبار نمطه وثقافته هما الأولى بالاتباع.. فإن ذلك أعاد بعث القضية من جديد بكل ضجيجها وقد علت الأصوات المطالبة بالحفاظ على الثقافة المحلية أو ثقافة الأمة.. وهي تضرب جذورها في الأعماق.. هي الأقوى في محيطها. صحيح أن بعض إفرزات الثقافة الغربية من

خلال الوسائل الإعلامية.. قد تجد الطريق ميسورا لها. وقد يبدو قطاع من المجتمع مشدودا إلى تلك الثقافة ومنجزاتها.. ولكن هذا الانشداد لا يعدو أن يكون سطحيا لا يستوعب مضامين تلك الثقافة.. ولا يدرك مفاهيمها وقيمها إدراكا واعيا متعمقا. إن نخبة من المثقفين قد تكون مستوعبة ومدركة لذلك.. ولكن الثقافة الغربية التي تبدو منتصرة ومخترقه كل الحواجز والحدود ومستقبلة إلى حد ما استقبالا دافئا. فإنها تظل في الوسط المجتمعي واجهة أو قشرة.. ويبقى الوسط المجتمعي في ممارساته وسلوكه محتفظا بإرثه التربوي والثقافي وإن اهتز ذلك الإرث اهتزازا نسبيا بفعل الاختراق الثقافي لعولمة الغرب.

إن هذه الواجهة أو القشرة الثقافية.. هي ما تمثله أنماط الاستهلاك والترفيه.. أما قيم الإنتاج والإبداع والمغامرة المحسوبة والحرية المستثمرة والكفاءة والجدارة والنقلات النوعية في العلم والثقافة والفن.. فهي ليست حاضرة في الوسط المجتمعي في الدول المتخلفة ومن بينها الأقطار العربية. والثقافة ليست مظهرا وإن بدا حضاريا.. ولكنها أعمق من ذلك بكثير.. فهي مضامين لا بد من أن يكون هناك مستوى عال من النضج المجتمعي والوعي المجتمعي لاستيعابها وإدراك غاياتها ومراميها واعتمادها وسيلة تقدم ورقي.. والالتزام بذلك في سباق مع المستجدات.. وفي تحقيق إنجاز على إنجاز في حلقات متواصلة من الإنجازات المتلاحقة.. يدعم ذلك كله حرية تستثمر في الإبداع.. وإنتاجية تحقق المردود الأعلى.. فهي سلوك وممارسة وليست نظيرا أو تلقينا يدحضه الواقع بسلوكه وممارساته.

الفصل الرابع من إفرازات الترف النفطي

الترف الثقافي والرياضي والإعلامي

يبدو أن أقطار الخليج العربي الصغيرة.. وقد كانت حتى عهد ليس ببعيد. مهملة.. وأن الصورة السائدة عنها أنها ليست شيئاً بدون النفط.. كما سبق الإشارة.. مما دفع بأحدهم أن يكتب كتاباً عن أن الخليج ليس نفطاً قد غذي بصورة مشروعة أحياناً وغير مشروعة في أحيان كثيرة أهمية البروز على الساحة العربية في أي مجال.. خصوصاً تلك المجالات التي يكون الانتشار فيها واسعاً.. وذلك التي تدل على الأهمية الفكرية والثقافية والأدبية. وربما بدا أنه بالتurf النفطي يمكن شراء أي شيء.. حتى الفكر والثقافة والأدب والضمائر والأقلام. وليس معنى ذلك أنه لا يوجد في هذه الأقطار مفكرون أو مثقفون أو أدباء وأصحاب أقلام وضمائر.. ولكنهم إما أن التurf النفطي أفسدهم.. وقليل منهم من زهد فيه وحافظ على القلم والضمير.. وهذا القليل أنكره وسطه وانسحب عليه نكران العرب في باقي أرجاء العالم العربي لأي فكر أو ثقافة أو أدب يتعرع في هذه الأقطار الصغيرة.. والتي كانت حتى عهد ليس ببعيد خارج إطار الفكر والثقافة والأدب.. أو هكذا تبدو الصورة عنها.

ومن اللافت للنظر.. أنه من السهولة بمكان.. أن تضفي صفة الشاعر أو الفنان أو الروائي أو المسرحي.. على نفر من المترفين في أقطار الخليج العربية.. أو من الدائرين في فلكهم. قد يكون ذلك مرتكزاً على شراء جهد عرب آخرين جندوا فكرهم وأقلامهم في خدمة هذا النفر مقابل حصول شيء من ترف النفط.. وهم بذلك أفسدوا أنفسهم.. وشاركوا ذلك النفر في إفساد محيطة والمحيط العربي إجمالاً. لقد بدا لمن يملك قدراً من التurf النفطي.. أن يكون شاعراً يملأ شعره الصحف من المشرق للمغرب.. أو كاتباً غنائياً يشدو بما كتب المغنون.. والمغنيات على كل الساحة العربية.. أو روائياً أو مسرحياً أو جميعها في نفس الوقت.

وفي نفس السياق.. فإن الألعاب الرياضية.. لم تعدها هذه الأقطار إلا مؤخراً.. ولا ريب أنها أنفقت مبالغ طائلة في إنشاء البنى والتجهيزات والاستادات الرياضية العملاقة.. وأتت كذلك بالمدرسين الأجانب مقابل مبالغ طائلة.. واستطاعت أن تنتزع الكؤوس من الأقطار العربية التي سبقتها في هذا المضمار بعقود طويلة.

إن الشأن الرياضي.. يخدم أهدافاً متعددة اجتماعية وسياسية.. ولكنه بالنسبة لأقطار الخليج العربية.. يمثل واحدة من الجبهات لانتزاع الريادة من الأقطار العربية التي كانت رائدة.. بل أصبحت هذه الأقطار تدين لبعض أقطار الخليج العربية بفضل الارتقاء بمستوى الألعاب الرياضية وتسئمتها سدة الرئاسة للاتحادات الرياضية العربية. ولا ريب أن الألعاب الرياضية.. كمثال.. تظل متصلة بمسألة السيادة في إطارها المقدس..

ولذلك يعتبر الفوز الكروي انتصارا يحشد من أجله كل شيء.. ويذلل في سبيله كل شيء.. وقد يعود إلى خلافات حتى بين أقطار الخليج العربية ذاتها.. كما تثير خلافات الحدود.. وإن كانت لا تصل إلى درجة المصادمة العسكرية.

ويمكن المال النفطي.. بعض أقطار الخليج العربية.. من امتلاك قنوات فضائية خارج صعيدها المحلي تحاول أن يكون لها محيط عربي أوسع.. أو حتى في صعيدها المحلي ولكن ذات سمة تبدو عربية واسعة الأبعاد.. وربما مختلفة المنهج والمعايير.. لكسب ريادة إعلامية.. ويمكن المال النفطي سمة عربية واسعة مع أنها مشدودة.. خيوط القرار فيها بأيدي المالكين. وربما حاول المال النفطي أن يكون مالكا لجزء من أي وكالة أنباء عالمية رئيسية. والهدف من وراء ذلك كله بين.. فهو تأكيد الريادة حتى في الإعلام لأقطار كانت حتى عهد ليس ببعيد خارج دائرة الإعلام.. وفي ذات الوقت تجميل الصورة الرسمية لأقطار المنطقة.. وتسليط الأضواء عليها في أغلب الأحيان.

الاستقطاب

وأقطار الخليج العربية.. وهي قد أصبحت تستقطب القادة والنخب السياسية والفكرية.. والعمالة من أقطار عربية شتى.. بدا لها ثقل أكبر من حجمها على الساحة العربية.. بل بدت.. النعيم.. لمن يتخيل النعيم في الترف المادي.. وبدت الملاذ لمن يبحث عن فرص العمل التي تلبى له احتياجاته الأساسية.. وجاء هذا الترف.. فاستهوى الأفتدة.. وأغوى العقول.. وسلب الإبداع.. وصادر كرامة الثقافة.

والمال النفطي يذهب قسط منه.. إلى نخب سياسية أو حملة أقلام من مفكرين وأدباء وكتاب.. مقابل اضعاف صورة جمالية وهالة سحرية على الإنجاز الحضاري.. والنهج أو سلوك أو توجه مغاير لحضارة الزخرف المادي النفطي ونهجها وسلوكها.

إن العالم العربي يستحق أن يرهن نفسه لهذا الاستقطاب.. فهو لم يستطع أن يجسد في القرن العشرين.. إنجازا حضاريا يتمثل فيه الرقي الحقيقي وصور الكرام وتحقيق الرخاء في الوقت الذي انبثقت فيه في هذا القرن حركات التحرر من الاستعمار.. والتخلص من التبعية.. والقفز على مدارج هذا القرن من خلال بناء وتطوير القدرات الذاتية. ويقتضي الإنصاف.. التأكيد على أن دول العالم الثالث إجمالا.. وليست الأقطار العربية فحسب.. لم تستطع أن تحقق التحرر الاقتصادي والسياسي وغيرهما من أبعاد التحرر.. وأن تتخلص من التبعية.. وأن تحقق صور الكرامة والرخاء.. وآل الأمر بهذه الدول في مجملها.. إلى أوضاع متردية وهي تتعلق طوعا أو كرها بما كانت تجأر بحتمية التحرر منه والتخلص من التبعية له.. وأصبحت في كثير من الأحيان.. رهن إرادته ملتزمة منه العون والمعونة.. أو تحسب له ألف حساب.. ولا تجرؤ على إثارتته.. ناهيك عن استفزازه. وهذا القوي المستكبر الذي يجثم على منابع النفط في الخليج العربي.. والذي كثيرا ما وصمت

أقطاره بأنها تابعة أو حتى عملية.. يجد الكثيرون.. وتجد معهم أقطار الخليج العربية.. أن دعاة التحرر والتخلص من التبعية.. قد أصبحوا أو أكثرهم في ركاب القوي المستكبر.

إن العربي في شتى أقطاره غير النفطية.. وهو يصدمه الواقع بكل أوزاره.. ربما أصبح يتصور أن الانصياع للقوي المستكبر والسير في ركابه.. كان أحق أن يتبع بدلا من خصومته واستثارة عداته.. وأن أقطار الخليج العربية.. قد أحسنت صنعا أو أحسن الطرف النفطية بها صنعا.. أن كانت منذ البداية راضية بهذه المظلة القوية، وإن اشتدت عليها وطأتها.. فقد غنمت شيئا من حقها النفطية.. وغنمت مساندة المظلة القوية لها.. وبدت أنها سلكت الطريق الأصوب بعد أن كان ردحا من الزمن يوصم بأنه طريق الخطايا.. وعاد الذين يصمونهم بطريق الخطايا إليه منزهينه عن الخطايا.. أو قابلين بالخطايا على أنها طريق الوصول إلى النعيم..

ومن اللافت للنظر.. أنه حتى الكثير من المفكرين أو المثقفين أو الكتاب.. الذين لهم مواقف وتوجهات تختلف تماما مع المواقف والتوجهات السائدة في أقطار الخليج العربية.. كثيرا ما يصبون إلى حضور ندوات أو مهرجانات أو على الأقل لا يمانعون في قبول أي دعوة توجه إليهم.. وحين يفتدون لحضور تلك الندوات والمهرجانات.. تنصب إشاراتهم على الوضع الحضاري في أقطار الخليج العربية.. والتطور الذي أصبحوا شاهدين عليه.. وعلى الإنجازات العظيمة التي تدل عليها كل المعالم المحيطة. وأصحاب دور النشر.. هم في نفس المسار.. وحتى لو كانت هناك دور نشر يكون لمطبوعاتها توجه مختلف.. تتحين الفرص وتحاول أن يكون لها حضور في أي معرض كتاب في أقطار الخليج العربية. وإذا كان من اليسير فهم استقطاب معارض الكتاب للناشرين.. وإن كانت توجهاتهم ومواقفهم مغايرة.. فذلك أن القاطنين في هذه الأقطار هم الأعلى قوة شرائية.. وربما لو كانوا الأقل ميلا للقراءة والأكثر اقتناء للكتب. ودور النشر لا يهتمها فقط حضورها في معارض للكتاب.. وإنما يهتمها أن يكون لإصداراتها حضور دائم في هذه الأقطار متضادين.. أو بين نزعة الالتزام بتوجه معين.. ونزعة الحصول على مردود.. إن لم يحقق لها كسبا.. فهو يساعدها على تغطية تكاليف إصداراتها ويحقق لها الاستمرارية.

أما المفكرون أو المثقفون أن الكتاب.. فإنه من غير المبرر لهث أكثرهم وراء حضور الندوات والمهرجانات في أقطار الخليج العربية.. ولو كان ذلك يمثل بالنسبة لبعضهم فرصة استكشاف.. وللبعض الآخر فرصة سياحة مدفوعة التكاليف.. وللبعض الآخر فرصة إقامة علاقات قد يكون لها مردود مستقبلي. وربما يعتبر بعض هؤلاء أو أكثرهم.. أن مثل هذا السلوك لا يضير طالما أنه سلوك مجاملة في ظرف مجاملة.. وأنهم خارج هذا الطرف ملتزمون بتوجهاتهم ومواقفهم المغايرة. وربما لا يدرك هؤلاء أن سلوك المجاملة في ظرف المجاملة يستثمر إعلاميا في الداخل.. فيهب الصورة كثيرا عن كثير من المفكرين أو المثقفين أو الكتاب العرب التي ربما كانت إصداراتهم ذات صدى يجتاز أسوار هذه الأقطار العربية الخليجية بكل توجهاتها ومواقفها.. ويترك مثل هذا السلوك آثارا سلبية تجعل القابضين على مفاتيح الثروة

والسلطة في هذه الأقطار.. ينظرون إلى الساحة وكأنهم فرسانها.. ويخطب ودهم المفكرون والمثقفون والكتاب العرب ودور النشر.. ناهيك عن السماسرة والوسطاء وكبار البيروقراطيين والقادة. وهذا الوضع يجعل كل الشرائح المتدمرة أو المتبرمة أو الساخطة على القابضين على مفاتيح الثروة والسلطة في هذه الأقطار.. في وضع لا يحسدون عليه.. ويصبح المفكرون والمثقفون والكتاب ممن يسيرون في ركاب القابضين على المفاتيح.. أقل سوءاً من هؤلاء الملتزمين الذين يمارسون سلوك المجاملة فيما يعتبرونه ظرف مجاملة.

الفرقة

لقد فرق النفط.. العرب.. ولم يساهم في توحيدهم.. وأستقطب أطماع الدول الكبرى.. والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.. وجدت الساحة ميسورة لها.. وحين ولجت إلى الساحة من أوسع أبوابها.. عمّقت الخلافات بين الأقطار العربية.. وساعدت على تأجيج الفرقة التي اتسعت دائرتها.. وأصبح العرب إجمالاً.. عربين.. عرب أثرياء.. وعرب فقراء.. أو أقطار يسر.. وأقطار عسر.. وربما شعر عرب اليسر بشيء من الاستعلاء على عرب العسر وهو استعلاء الغني على الفقير.. كما شعر عرب العسر بشيء من الاستياء أن تهبط هذه الثروة على الأطراف بدل المراكز العربية.. وأن تكون في أيدي من لا يملكون أو لا يحسنون الاستفادة منها وإفادة غيرهم من العرب.. كما أنها ثروة استأثر بقسط غير يسير منها الخصم الحقيقي للأمة العربية والحليف الاستراتيجي للكيان الصهيوني وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

وإبان المد القومي الذي اكتسحت شعاراته الساحة العربية من محيطها إلى خليجها.. أعلنت الأنظمة التقليدية على الضفة العربية للخليج.. إلى حد كبير.. خصومتها لهذا المد أو أخفت خصومتها.. وإن خالفها بعض قومها وجاري كرب المد القومي.. وبدا الصراع بين التيار التقليدي والتيار القومي.. صراعاً قوياً.. وساند الغرب الأمريكي التيار التقليدي بحكم مصالحه.. وبحكم مخصصته هو أيضاً ومعاداته للتيار القومي.. وربما انشد التيار القومي للشرق الاشتراكي.. وبدا الأمر وكأنه صراع اتسعت دائرته بين القطبين الكبيرين في تلك الحقبة.. ولكنه بالنسبة للقطبين الكبيرين.. لم يكن أكثر من صراع نفوذ.. أما بالنسبة للتيار التقليدي والتيار القومي.. فهو صراع أيديولوجي.. وإن كان للثروة النفطية دورها في هذا الصراع.. فهي أعطت سنداً للتيار التقليدي.. واستقطبت سندا في الغرب الأمريكي.. مع أنه حتى لو لم يكن الأمر كذلك.. فإن الغرب الأمريكي سيقف خصماً للتيار القومي الذي استنفر شعاراته ضد الكيان الصهيوني.. وسيكون لا محالة في خندق واحد مع التيار التقليدي.. واستنفر الغرب الأمريكي قواه لمساندة الكيان الصهيوني الذي استنفر من قبل قواه لضرب التيار القومي في الصميم وتمثل ذلك في نكسة عام ١٩٦٧م.. وانحسر المد القومي.. وعلقت به الأوزار والمثالب.. وختلت الساحة للتيار التقليدي مسنوداً بثروته النفطية.. وبالغرب الأمريكي العاثر بهذه الثروة.. وتحولت الأقطار التي رفعت شعارات القومية عن خط المد القومي أو تبرأت منه.. وأخذت تقترب من

الأنظمة التقليدية وتخطب ودها.. ولا ضير أن تدرج تحت مظلتها التي تخيم عليها مظلة الغرب الأمريكي.

وليس معنى ذلك أنه لم يكن هنا أي فائدة من النفط على أقطاره أو على أقطار عربية أخرى.. وإنما فوائد محدودة من ناحية.. ثم أنه قد يقابلها تبعات أو معطيات قد تكون أشد وطأة على الأقطار العربية الأخرى.. بحيث لا يكاد يكون للفائدة المحدودة مردود يذكر. لقد أنفقت الأقطار العربية النفطية على عدد كبير من مشاريع البنى التحتية.. وإن كان إنفاقا كبيرا باهظ الكلفة.. كما أنفقت على عدد كبير من المرافق والخدمات والتسهيلات.. واستقطبت هذه المشاريع عمالة من أقطار عربية وأخرى غير عربية. ولعل الأقطار العربية غير النفطية استفادت من تحويلات العاملين في الأقطار العربية النفطية.. وإن كان ذلك على حساب هجرة لعمالة نصف ماهرة أو غير ماهرة إلى جانب كفاءات تحتاج إليها الأقطار العربية غير النفطية.. كما أنه كانت هناك بعض المشروعات المشتركة.. وإن ظلت محصلتها محدودة وغلب عليها أجواء المزاج السياسي.. بالإضافة إلى استقطاب بعض الأقطار العربية غير النفطية لأموال نفطية من الأقطار النفطية.. سواء تمثل ذلك في بعض رجال الأعمال أو القابضين على بعض مفاتيح الثروة والمعتمدين على سماسرة ووسطاء في الأقطار العربية النفطية أو تمثل ذلك في هجرة سياحية إلى بعض الأقطار العربية غير النفطية وإن كانت في أغلبها سياحة ليلية.. وربما أضافت أجواؤها المليئة برائحة المال النفطي إلى الاستياء الذي يعتصر الشارع في الأقطار العربية غير النفطية من ممارسات فريدة في بعض الأحيان ولكنها تخلق سخطا عاما يغذي الصورة عن الترف النفطي.. وهي أصلا صورة سلبية تنعكس على أبناء الأقطار العربية النفطية بما فيهم البعيدون كل البعد عن مرافئ الترف النفطي أو حتى سراهبه. ومما يضيف إلى السخط العام أن المهاجرين من الأقطار العربية غير النفطية إلى الأقطار العربية النفطية.. غالبا ما ينظر إليهم أنهم عمالة تخدم السادة المترفين. حتى في ردهات الأجهزة الحكومية وشركات القطاع الخاص.. فأرباب العمل لا بد وأن يكونوا هم في الوظائف القيادية.. ويحظون بالمردود الأكبر ماليا ومعنويا.. وطلاب العمل هم باحثون على فرص عمل ويكفي أن تتاح لهم هذه الفرص.. وأن يتقبلوا كل معطياتها.. وإن كان أرباب العمل أو حتى رؤسائهم في الإدارات الحكومية أو شركات القطاع الخاص أقل كفاءة وقدرة وخبرة.

إن الجهات الحكومية لا بد وأن تحتاج إلى العمالة العربية بصورة رئيسية حيث اللغة هي العامل الحاسم.. أما في القطاع الخاص فإن الغلبة للعمالة غير العربية. ويبدو أن الأقطار العربية النفطية لا تميل إلى العمالة العربية على اعتبار أنها تنقل معها تناقضات الأنظمة العربية وتوجهاتها السياسية.. وإن كان ذلك اعتبار غير معلن.. إذ المعلن أن العمالة غير العربية.. أقل كلفة وأكثر كفاءة وأكثر انضباطا ومن اللافت للنظر أن العمالة غير العربية لا بد وأن تنقل معها ثقافتها وسلوكها وهي قد تكون بعيدة كل البعد عن الثقافة والسلوك في الأقطار العربية النفطية. صحيح أن الأنظمة تلزم العمالة العربية وغير العربية بمراعاة قواعد السلوك العام السائد والنظام العام السائد. ومعروف أنه في الجهات الحكومية التي يفترض فيها أن تكون قواعد التعاقد

موضوعية حافظة لحقوق الطرفين.. فإن الجهة الحكومية من الممكن أن تلغي في أي وقت عقدها مع أي عربي دون إبداء الأسباب.. وكثيرا ما أحاط هذا الظرف القانوني غير المتكافئ وضع العربي العامل بالاهتزاز وعدم الاستقرار.. الأمر الذي لا بد أن ينعكس على أدائه من ناحية.. ومن ناحية أخرى فإن منهم من يؤثر أن يقدم كل ما يفرضه سلوك الاسترضاء من تملق أو تحمل أعباء أكبر من أعباء مهمته للقابضين على زمام القرار في إلغاء عقده أو تجديد عقده.

وفي فترة الرواج النفطي.. وتعاضم الموارد المالية النفطية.. وطغيان الإنفاق البذخي.. ارتفع متوسط دخل الفرد في أقطار الخليج العربية.. بصورة تبدو صارخة مقارنة بالعديد من الأقطار العربية غير النفطية. صحيح أن متوسط دخل الفرد لا يعكس عدالة التوزيع.. ولا يعني عدم وجود شريحة فقيرة نسبيا.. غير أنه في الوقت الذي استقطبت فيه الأقطار العربية في الخليج أعدادا كبيرة نسبيا من العمالة العربية.. وكانت منطقة جذب قوية للباحثين عن فرص العمل والهروب من الأوضاع المتردية بما فيها البطالة.. فإن بعض الأقطار العربية غير النفطية.. استقطبت عددا من السائحين من أقطار الخليج العربية الذين غاص أكثر شبابهم في مستنقعات الليل وعاثوا في ردهاته سفها. وذلك مما أثار حفيظة البعض.. فإنه كان للبعض الآخر فرص للكسب تحت مظلة السياحة. وهنا تبدو مفارقة لافتة للنظر.. بين أعداد بشرية باحثة عن العمل في أقطار الخليج العربية.. وبين أعداد بشرية باحثة عن اللهو في الأقطار العربية غير النفطية. ولا يعني ذلك أن من بين الأعداد البشرية المتجهة إلى أقطار الخليج العربية من يبحث عن ثراء بأسرع السبل ولو لم يكن مشروعاً.. ولا يعني أيضاً في نفس الوقت أنه لم يكن من بين الأعداد البشرية المتجهة إلى بعض الأقطار العربية غير النفطية للسياحة من هو بريء القصد نظيف الهدف.

طغيان الصور السلبية

لعل أقطار الخليج العربي.. استهوت كثير من شبابها الغرب لما فيه من هامش واسع للهو.. وبعض الأقطار العربية الأخرى التي يوجد فيها هامش أقل وإن كان مظلماً تحت جناح الليل. وفي الوقت الذي تشد أوروبا أبصار الباحثين عن فرص العمل من أبناء المغرب.. فإن أكثر أقطار المشرق العربي.. كان انشداد الأبصار فيها إلى حد كبير صوب أقطار الخليج العربية.. وإن كان هناك انشداد نحو الغرب.

وتجدر الإشارة إلى أنه في أقطار الخليج العربي ذاتها.. اتسعت مساحة اللهو تحت أكثر من مظلة وإن كانت بعضها تحت جناح ليل مظلم دامس تماما.. وفي بعضها الآخر تحت الأضواء الساطعة على ضفاف الخليج. غير أنه في الغالب كان هناك استقطاب للغانيات من أصقاع شتى بحيث تبدو المسألة وكأنها بمثابة استراحة من السفر بحثاً عن الغانيات من الخارج طالما من الممكن استقطاب الغانيات وتكليفهن مشقة السفر. غير أن المسألة التي تمثل أيضاً مفارقة عجيبة.. أنه في الوقت الذي تبدو فيه المظلة الدينية متسعة

ومطبقة على الساحة.. ينخرط رواد الليل الخائضون في ردهاته بمنأى عن المظلة في مساحة غير ضيقة من اللهو والعبث والمجون.. أو يسافرون أميالا عن المظلة إن وجدوا أنها ربما أطقت عليهم.. وتهياً لهم كل الأسباب لذلك من القابضين على زمام الأمور والقابضين على مقابض المصالح.

ولعل هذه الصورة المترفة السمجة عن الخليج العربي هي التي دفعت نزار قباني أن يقول مثلاً:

لو أعطى السلطة في بلدي

لسلبت قياصرة الصحراء

كل الأثواب الحضرية

ونزعت جميع خواتمهم

ومحوت طلاء أظافرهم

وسحقت الأحذية اللماعة

والساعات الذهبية

وأعدت حليب النوق لهم

وأعدت سروج الخيل لهم

وأعدت لهم حتى الأسماء العربية

ويتصور أكثر أبناء الخليج أن هذه تمثل نظرة متجنية.. وهي نظرة ربما تغلب على الساحة العربية.. ولكن قراءة مختلفة لهذه الصورة.. ربما لا تمثل تجنيا.. وربما تعني الاعتراف بأصالة الشعب العربي في هذه المنطقة قبل أن ينحرف به ترف النفط.. وكأنما كان النفط هو المسؤول عن انحرافه.. وربما غطرسته واستعلائه.

ويقتضي الإنصاف.. التأكيد على أن هذه النظرة.. فيها قدر من التجني لو كانت عامة.. لكن إن ركز نزار قباني على "القياصرة" أو على الشريحة المترفة وحدها ولم يتعرض لغيرها.. فهو في ذلك لم يتجن.. ذلك أن هناك قطاعات من المجتمع "الخليجي" لم تنل من ترف النفط نصيباً وإن حظيت ببعض الفتات.. حظيت ببعض الخدمات المجانية أو شبه المجانية.. وهو أمر يضع الفرد في هذه الأقطار في وضع أفضل نسبياً من الفرد العربي على ساحة أكثر أقطاره.

ولا ريب أن "القياصرة" حتى في الدول الشحيحة الموارد.. لديهم من الثروة نصيب كبير.. ولديهم الخواتم والساعات الذهبية والأحذية اللماعة.. وإن كثر الناس على ساحة هذه البلدان يبحثون عما يقيم أودهم.. يلهثون خلف لقمة العيش.

إن الصور السلبية عن أقطار الخليج العربية.. تبدو طاغية على الساحة العربية وغيرها.. وهي صور على ساحة الغرب تتجاوز كونها نمطا عربيا إلى كونها نمطا عربيا إسلاميا.. وهنا يزوج بالعروبة والإسلام في هذه الصورة السلبية التي عادة ما تصور الثري النفطي الأمي البدين الشَّره الشرس الذي ينفق المال يمنا ويسرة باستخفاف ولا مبالاة ضاربا عرض الحائط بكل القيم الحضارية.

وهذه الصور السلبية.. تغذيها وسائل إعلام وترفدها ممارسات تبدو صارخة في بعض عواصم العالم بحيث تصبح حديث المدائن. وليس الخليج صورا سلبية لا تقابلها صور الإيجابية.. فهناك العديد من الصور الإيجابية التي تنصرف الأضواء عنها إلى الصور السلبية الصارخة فتكاد تلغيها.. وما كانت الصور الإيجابية عادة بجاذبة للأضواء.. لأنه ليس فيها الإثارة التي عادة ما تكون في الصور السلبية الصارخة.. خصوصا في ظل مناخ استقطب النفط فيه العالم واستقطب الثراء النفطي أبصار العالم.

ولكن يبدو أن الكثيرين في أقطار الخليج العربية يرون أنفسهم مظلومين بهذه الصور السلبية التي تجعلهم يشعرون دائما بأنهم مستهدفون.. وأنهم مستهدفون حتى من أكثر الأصدقاء العرب الذين يرون هذا الثراء النفطي حقا للعرب أو لهم فيه حق.. وأنه وضع بأيدي أقل الشعوب وعيا ونضجا وقدرة على الاستفادة من هذا الثراء النفطي.. ولعل هذا يغذي الصور السلبية الصارخة على صعيد العالم العربي.. ولا يكاد يكون هناك حضور لأي صور إيجابية مع أن أقطار الخليج العربية فيها العديد من الصور الإيجابية شأنها شأن أي مجتمع في العالم له سلبياته وله إيجابياته.

ورغم ما يراه البعض من تضائل لفرص المشاركة تحت مظلة القبيلة الدولة بمواردها المالية النفطية عن حقبة القبيلة قبل تفجر النفط.. وما سبق الإشارة إليه عن الالتقاء بين ثقافة الاستهلاك وثقافة الاستبداد.. وعن الترف المادي والحرمان المدني أو السياسي.. فإن أقطار الخليج العربية.. تبدو في الوقت الراهن مستريحة إلى هذا الإطار.. وهي لا ترى في دولة العسكر أو القبيلة العسكر.. إلا نمطا أقسى بكثير من القبيلة أو القبيلة الدولة. ذلك أن دولة العسكر والقبيلة العسكر.. رسخت ثقافة الاستبداد مع العنف.. وطحنت المجتمع تحت وطأة الفاقة والفقر والبطالة.. وأن الموارد الشحيحة ذهب جُلها إلى جيوب الجلادين العسكر.. ولم يجن المجتمع غير الحرمان المادي والمدني والسياسي.

قوافل من الانتهازين

ومؤسسات أعمال رجال القبائل.. قد يكون فيها أبناء القبائل في الواجهة.. بينما الذين يتولون كل أعمال هذه المؤسسات من أصغرها إلى أكبرها.. هم من العمالة الوافدة.. سواء أكانت عربية أم أجنبية. وقد تكون الثقة كبيرة أحيانا فتندم المتابعة ويصبح من السهل على أي فرد أن يستفيد من أي فرصة متاحة.. وقد تكون الفرص كبيرة خصوصا إن كانت المؤسسة لها سند أو نصير أو مالك

قوي السلطة والنفوذ.. فتنهال العقود عليها من القطاع العام.. وتأتي معها بأرباح كبيرة.. وقد يخرج أي فرد أو كلت إليه مهام رئيسة في أي مؤسسة من هذه المؤسسات.. بكل ما يصبو إليه من ترف أو فوق ما كان يصبو إليه.. وقد لا يكثرث السند أو النصير أو المالك لهذا الترف الذي يحظى به واحد من العاملين في مؤسسته والموكل إليهم أداء مهام رئيسة.. ذلك أن هذا الجزء من الترف لا يؤثر على مردوده المالي الكبير ولا على أرباحه الوفيرة.. وقد يعتبره من قبيل الفتات.

ولما كانت الإدارة كمرتكز رئيسي لنجاح المؤسسات.. غائبة من الناحية الفعلية.. عن ساحة هذه المؤسسات بحكم أنها ليست عنصر استراتيجيا في تحقيق النجاح أو تحقيق الربح.. فالنجاح دائما حليف المؤسسات ذات السند أو النصير أو الملك القوي السلطة والنفوذ.. ولو أقصى مفهوم الإدارة ولم يعره أي اهتمام.

وقد يميل السند أو النصير أو المالك للمؤسسة من أبناء القبائل إلى الاعتماد على واحد أو أكثر من غير أبناء القبائل.. فقد يتصور أنهم أكثر مهارة وقدرة وأكثر اعتمادا عليه وأكثر ولاء له.. وهو يملك في ذات الوقت أن يقيهم وأن يعفيهم.. ليس خارج المؤسسة فحسب.. ولكن حتى خارج البلاد.. وزمام أمرهم يملكه كله.. فهو المتصرف فيهم كيف يشاء.. وهم بحكم وضعهم الوظيفي غير الآمن مستعدون أن يقوموا بأي شيء يكلفهم به ولو كان في أطر شخصية لا علاقة لها بالمؤسسة.. وهم في نفس الوقت يعرفون أن وضعهم الوظيفي قد ينهار في أي وقت وفق المزاج أو على الأقل مرهون بفرد واحد لا يملكون أن فرصة سانحة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكسب قبل أن تذهب الفرص أو ينهار الوضع الوظيفي غير الآمن أصلاً وتنهار معه حتى إمكانية الكسب أو الحصول على الحقوق.

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن نفر من العمالة الوافدة التي تقوم بالمهام الرئيسية خلف واجهة مواطنة.. لا بد أن تكون قد برهنت على ولائها المطلق لتلك الواجهة المواطنة واستعدادها أن تقدم كل شيء في سبيل ذلك الولاء.. وهذا ما يقابله السند أو النصير أو المالك للمؤسسة من ذوي السلطة والنفوذ في القبيلة بثقة تكاد تكون مطلقة أيضاً.. وهكذا يبدو أن الولاء من ناحية يتجاوز سقوف الولاء المألوفة.. ومن ناحية أخرى.. فالثقة المطلقة تتجاوز سقوف المألوفة.

وأتاح حقبة الترف النفطي.. لنفر أن يقفز إلى المغنم فيها بأيسر الطرق وأسرعها.. ولذلك بزرت خلال فترة وجيزة.. طائفة ممن استطاعوا أن يصلوا إلى الترف من خلال أعمال ليست بالضرورة في قائمة الأولويات على مستوى البناء الوطني وربما من خلال استقطاب كفاءات من بلدان أخرى لتقوم بالدور الحقيقي وتحفظ بالواجهة لذلك النفر.

وهكذا برز رجال أعمال ربما ما تجاوز أكثرهم دور السماسرة والوكلاء.. وربما كان أكثرهم انتهازيا

في وضع أصبحت فيه الانتهازية بمثابة السبيل المشروع والسريع للوصول إلى الكسب الكبير.

وفي ظل طغيان الانتهازية.. أصبح اللهث وراء المغنم الكبير والكسب الكبير لا يقف عند حدود. وإذا حظي بعض الأفراد ممن أصبحوا يسمون رجال الأعمال بعقود كبيرة وضعتهم في مصاف المترفين.. ووصل بعضهم إلى تكوين ثروة ما خطرت له على بال.. فإن الشريحة المتنفذة.. والتي تملك المكانة والجاه.. لا يمكن أن يغفل بصرها عن الثروة وهي تنساب بين يديها.. ولذلك فإن أفراد هذه الشريحة المتنفذة.. أصبح لهم شركات سواء كانت بأسماء غير أسمائهم.. أو بواجهات غير واجهاتهم.. وانغمسوا في هذه الأعمال ليضيفوا ثراء إلى ثراء.. وربما ضيقوا على غيرهم من اللاهثين وراء الثراء والذين يفتقرون إلى المكانة والجاه. ولذلك فإن الكثيرين أصبح همهم الأكبر الانضواء تحت مظلة فرد من الشريحة المتنفذة أو الاشتراك معه في أعمال تعود بمردود كبير وإن اختلفت القسمة وأصبحت قسمة ضيزى.

وليس معنى ذلك أنه ليس هناك رجال أعمال يؤدون دورا هو إلى حد كبير دور بعيد عن أرباب القفز السريع خلال مدة وجيزة إلى منصات رجال الأعمال وأصحاب الثروة.. ولكنهم يعملون في مناخ مناهض لهم وربما انحسر دورهم أو تلاشى في ظل القافزين الجدد على منصات رجال الأعمال وأصحاب الثروة. ولعل الثروة النفطية المتعاطمة قد خلقت لاهثين وراء الصفقات والعود الكبيرة ذات المردود المالي الكبير.. وهم في تكوينهم للثروة خلال مدة وجيزة وبأرقام لا تخطر على بال.. أشبه ما يكونون بأثرياء الحرب. وأثرياء العقود الكبيرة التي أفرزها الزمن النفطي.. ولا يختلفون عن أثرياء الحرب.. وإذا كان أثرياء الحرب يكونون ثروة كبيرة خلال الحرب من صفقات الأسلحة أو احتكار السلع الأساسية.. فإن أثرياء الزمن النفطي هم كذلك.. يثرون ثراء فاحشا من خلال صفقات الأسلحة التي تشتري وتكسب وترسنتكون منصة ثراء لا منصة رد عدوان.. ومن خلال العقود الكبيرة في أعمال التشييد والبناء التي تضفي على المنطقة مظاهر التقدم ولا تعدو أن تكون واجهة كل ما خلفها لا يمت إلى التقدم بصلة.. بل هو غارق في التخلف إلى حد بعيد. وهذه الظاهرة ليست بعيدة عن ظاهرة أثرياء الانفتاح الاقتصادي الذين يقفزون على منصات الثروة تحت مظلة الانفتاح ويسحقون الكثرة على الساحة المجتمعية.

أثرياء الطفرة

عندما تعاطمت الثروة المالية النفطية إبان حقبة الرواج النفطي أو الطفرة النفطية.. تعاضم الإنفاق الحكومي وتعاطمت العقود والصفقات وتعاضم الفساد. وتحت مظلة الطفرة.. وجد رجال أعمال القبائل فرصة سانحة كبيرة لإقتناص أو إقتطاع قدر من الثروة المالية النفطية.. وفي غضون حقبة محدودة.. برز على الساحة أثرياء كبار كانوا حتى عهد قريب بعيدين عن الثراء أو لم يكن لديهم من الثراء نصيب. ولا ريب أنهم استطاعوا أن يجمعوا بين قدرتهم ومهارتهم في تصيد الفرص وبين التوقيت المناسب.. ذلك أنه بعد

انحسار الموارد المالية النفطية.. حاول آخرون أن يتصيدوا نفس الفرص.. ولكن الفرص أصبحت محدودة وغير سانحة كثيرا ولا تكفي إلا للقلّة من ذوي السلطة والنفوذ.. وربما كان معروفاً أنه حتى خلال حقبة الطفرة النفطية.. لم تكن مسألة الثراء السريع من خلال الفرص الكبيرة السانحة تكفي فيها المهارة أو القدرة في تصعيد الفرص أو توقيت تصيدها.. بل إنه يجب أن يكون هناك سند أو نصير من ذوي السلطة والنفوذ الذين يستقطعون جزءاً غير يسير من هذا الثراء يضيفونه إلى ثرائهم غير اليسير.. ويبقى لرجال أعمال القبائل من ذلك نصيب وافر.. فالكعكة كبيرة.. ويصبح بعض هؤلاء أشبه بأثرياء الطفرة.. فهم قبل الطفرة النفطية لم يكونوا أثرياء.. ولو مروا بها كما مر كثيرون لما أصبحوا أثرياء.. ولكنهم خلال سنوات محدودة أصبحت ثروتهم كبيرة.. وأصبح ثراؤهم لافتاً للأنظار.

وكثير من هؤلاء قد تكون لهم مهاراتهم وقدراتهم الشخصية.. ولكنها القدرات والمهارات الشخصية في معرفة قواعد اللعبة وقنوات الاتصال والعلاقات في الإطار القبلي الذي تعتمد عليه الممارسة ويعتمد منطق الغنائم.

وأثريا الطفرة.. يبرز خلال فترة وجيزة.. واجهات اجتماعية لها مكائنها الاجتماعية. وبديهي أنهم ربما قفزوا من شريحة دنيا إلى شريحة عليها مترفة وما مروا بالطبقة الوسطى. ولا كانوا في الشريحة الوسطى.. وإن كان من غير المستبعد أن يكون بعض هؤلاء من الطبقة الوسطى أو أدنى نسق في الطبقة الوسطى أو أعلى نسق من الطبقة الوسطى.. ولكنهم كانوا تواقين إلى القفز إلى مستوى الشريحة العليا المترفة.. وأن ينعموا بما تنعم به هذه الشريحة الغارقة عادة في الملذات الحسية أكثر من اكتراثها بالنعيم المعنوي.. ذلك أن العنصر المادي هو الطاعني وهو الذي يتمثل في الثروة وما تحقّقه الثروة. قد يتختم هؤلاء بالملذات الحسية فيشعرون بالحاجة إلى شيء من الترف الفكري ويحاول بعضهم أحيانا أن يخوض في الشأن الثقافي أو الفكري.. أو يمد جسورا مع بعض المهتمين بالشأن الثقافي أو الفكري.. ولكن تظل الثقافة والفكر.. أو يمد جسورا مع بعض المهتمين بالشأن الثقافي أو الفكري.. ولكن تظل الثقافة والفكر بمنأى عنهم. والنعيم الحسي المترف وما فيه معان وهو بعيد كل البعد عن مهوى الشريحة العليا المترفة أو يتناقض معه كالشعور بالكرامة والنزاهة والأمانة والزهد والاستقامة.

ولكن بعض أثرياء الطفرة.. يظلون يشعرون بأن هناك شيئا ينقصهم.. هو الفكر والثقافة.. ولذلك فإنهم حين يحاولون الخوض في الشأن الثقافي والفكري.. فإنما يحاولون أن يثبتوا أنهم مهتمون بهذا الشأن وقادرون على الخوض فيه ولو اعتمدوا على آخرين في هذا الخوض. وهم حين يمدون جسورا مع المهتمين بالشأن الثقافي والفكري. وقد يتبنى بعضهم شأنا ثقافيا أو فكريا أو منتدى أو معهدا. ومعروف في أقطار الخليج العربية.. أن الشعر يكاد يكون هو الشأن الثقافي الأول.. والشعر باللهجة البدوية أو القبلية الدارجة له هذا الشأن أكثر من الشعر الذي هو باللغة الفصحى بحكم أن هذا الشعر الذي يفهمه زعماء القبيلة

ويتزعمونه ويملكون ريادته ونواصيه.. وهم بذلك يجمعون بين الشأن الثقافي الأول والثروة الأعظم والنفوذ الأقوى.

وأثرياء الطفرة.. قد يبدو لهم ذلك مثلاً يحتذونه وإن لم يكن في إمكانهم أن يصلوا إليه فقد ينالون حظاً منه. وإذا كان بعض زعماء القبيلة الذين يملكون ريادة الشعر باللهجة العامية.. وربما ملكوا ريادة النحت والرسم والتصوير والفنون التشكيلية مجارة لروح العصر.. فإن ذلك لا يلغي كون الشعر هو الشأن الثقافي الأول.. ولكنه يعطي انطبعا عن تجاوز الأطر القبلية إلى أطر الدولة في مفهومها العصري وثقافتها العصرية.

ومعروف أن أصحاب الثروة قد يكون مسورا لهم استقطاب القادرين على الإبداع في الشعر أو النحت أو الرسم أو التصوير أو الفنون التشكيلية أو الرواية أو القصة أو المسرحيات وتبوأ المكانة الثقافية أو الفكرية أو الفنية التي يطمحون إليها معتمدين على جهد الآخرين وإبداعهم. وهؤلاء الآخرون.. قد يكونوا.. تحت وطأة الإغراء المالي أو تحت وطأة الحاجة إلى المال لتلبية احتياجات أساسية لهم.. مستعدين أن يقوموا بأي شيء.. وأن يقدموا أي شيء.. وأن ينسبوا أي شيء جهدوا فيه لغيرهم.

ومن هذا المنطلق.. فإنه ليس عسيراً على أثرياء الطفرة.. أن يكون منهم الشاعر والفنان والرسام والقاص والروائي.. أو تتوحد في واحد منهم شخصيات شتى في كل هذه الألوان.. والساحة العربية من خليجها إلى محيطها وحتى خارجه حيث الساحة فيها عرب مهاجرون.. مفتوحة لهم ومباحة ومستباحة. وبعض هؤلاء يشعر أنه يستطيع أن يستقطب كل الشعراء والفنانين والكتاب والمتقنين والمفكرين.. وأن يستقدمهم كما يستقدم أي عمالة تتولى خدمته.. ويستخدمها لقاء مقابل مالي.

الفقراء البعيدون عن الترف النفطي

قد لا يهتم القطاع الأكبر من المجتمع بارتفاع أسعار النفط أو انخفاضه. صحيح أنهم في السنين الأخيرة.. بعد أن تم فرض بعض الرسوم.. وإن لم تطل هذه الرسوم بالضورة كل المترفين.. أصبحوا يحسبون حساباً لمزيد من الرسوم عند انخفاض أسعار النفط.. ولكنهم على الأقل لا يهتمون كثيراً لارتفاع أسعار النفط.. إلا من منظور أن ذلك لن يصحبه زيادة في الرسوم عليهم. أما ارتفاع الأسعار باعتباره أنه قد يصيبهم من مردود.. فذلك ما أصبحوا يعرفون أو علمتهم الأيام والتجارب أنه لا يعود عليهم في الغالب أي مردود منه.. فهو قد يذهب إلى جهات معينة إلا جهتهم. لقد أصبحوا يعرفون أن الزيادة في أسعار النفط.. يؤول قسط منها إلى القلة المترفة أصلاً.. وقسط آخر تتكالب عليه الشركات الأجنبية الكبرى التي تحصل على عقود كبيرة من أبرزها عقود وصفقات الأسلحة. وربما مئى الموظفين الحكوميين.. في كثير من الأحيان.. أنفسهم بأن يكون قسط.. ولو يسير من ذلك.. يصب في تحسين رواتبهم التي تأكلت قوتها الشرائية بمرور

السنوات.. والتي ربما لم يحصل خلالها أي زيادة في هذه الرواتب لتقابل أو لتخفف من تكاليف الإرتفاع في مستويات المعيشة.

لقد تدنى في كثير من الأحيان مستوى أداء الخدمات المجانية وشبه المجانية وربما تم فرض رسوم لم تعهدها أقطار المنطقة من قبل.. وبرز عجز كبير نسبيا في ميزانيات هذا الأقطار.. وظهرت مشكلات البطالة الفعلية بعد البطالة المقنعة والمرفهة.. كما برزت مظاهر للفقر..

ورغم الثروة النفطية الكبيرة والمردود المالي المتعاظم من هذه الثروة والتي تراكم منها رصيد كبير خلال العقد أو العقدين الماضيين.. فإن تأكل ذلك الرصيد ليس يفعل الحرب مع العراق وحدها.. ولكن قبل تلك الحرب.. وإن كانت الحرب قد أصبحت بمثابة المشجب الذي علقت عليه قضية تأكل الرصيد المالي الكبير.

إن الأمر اللافت للنظر.. أنه حتى مع انخفاض في أسعار النفط.. فإن الموارد المالية التي تحظى بها أقطار الخليج العربية.. كبيرة بكل المقاييس.. لقد بلغت إيرادات السعودية وحدها أكثر من ثلث إيرادات الأقطار العربية كلها حسب الميزانيات في عام ١٩٩٧. وقد بلغت إيرادات بعض أقطار المنطقة مثل السعودية والكويت والإمارات أكثر من نصف إجمالي الإيرادات للأقطار العربية كلها حسب الميزانيات في ذلك العام. لعل ذلك يوضح أن الموارد المالية التي انحسرت بسبب انخفاض أسعار النفط ما تزال كبيرة نسبيا.. ومن الممكن أن تحقق التنمية والرفاه.. وتلغي الفقر والبطالة على صعيدها.. وتسهم بتحقيق ذلك على صعيد عربي أشمل.. ولكن إذا لم تفعل ذلك وهي تنعم بموارد مالية أكبر ورصيد مالي كبير وخلال حقبة إرتفاع أسعار النفط؟ فهل هي فاعلة في الوقت الراهن؟؟

إن أبناء أقطار الخليج العربية.. وهم يمثلون القطاع الأكبر من العاملين في الإدارات الحكومية.. تعتبر رواتبهم محدودة.. ويضغط عليها الإرتفاع المتصاعد في تكاليف المعيشة.. تعتبر رواتبهم محدودة.. ويضغط عليها الإرتفاع المتصاعد في تكاليف المعيشة.. يعتبرون فقراء أو قريبين من خط الفقر. ويندرج في هذا السياق حتى أساتذة الجامعات الذين وضع لهم في بعض الأحيان كادر خاص يبدو وكأنه يعود عليهم بمردود أفضل من موظفي الإدارات الحكومية.. ولكن حتى هؤلاء.. لا يكاد مردودهم المالي يلبي احتياجاتهم الأساسية.. ومن ثم يصبح البحث عن مردود آخر مطلباً ملحاً.. وقد لا يكون المصدر الآخر متاحاً وميسوراً.. ذلك أن الجمع بين العمل في القطاع الحكومي والقطاع الخاص قد تحرمه الأنظمة.. وإن حاولت بعض أقطار المنطقة تخفيف حدة المشكلة وليس حلها.. وضعت صيغاً لإمكانية العمل لفئات معينة خارج وقت الدوام الرسمي.. وكذلك السماح لأساتذة الجامعات بالعمل في القطاع الخاص وفق ضوابط.. وذلك لا يمثل حلاً للمشكلة.. وإنما تخفيفاً لحدة المشكلة وامتصاصاً لبعض ردود الفعل التي قد تكون ناقمة وهي تتجه بأبصارها إلى الترف النفطي وزينته وزخرفته وأكثره في أيدي القلة.. وتبقى حتى وهذه المحاولة

عاجزة في الغالب عن تحقيق المردود المناسب وعلى مدى زمني طويل نسبيا.

والفقراء.. و القرييون من خط الفقر.. في أقطار الخليج العربية.. مع أنهم يدون أفضل حظا من غيرهم من الفقراء في الدول المتخلفة الأخرى بحكم الخدمات المجانية وشبه المجانية التي يحصلون عليها.. فإن وجودهم في محيط يطغى فيه الترف.. وإن استحوذ عليه القليل.. يجعلهم يشعرون بقمة الفارق أكثر مما يشعر به الفقراء في أكثر الدول المتخلفة.

وإذا كان المترفون في الدول المتقدمة وقد وصل أكثرهم إلى هذا الترف من خلال حصاد عملي جاد له.. أو حصاد جاد لعائلته فهو ليس ترفا يهبط فجأة على قلة لم تبذل أي جهد في سبيله ولا شقيت أبدا في السعي إليه.. بل إن أكثرها عاطل مترف.

إن النعمة التي يشعر بها الفقراء وأشباه الفقراء في أقطار الخليج العربية النفطية الغنية بمواردها المالية من النفط.. هو شعور مضاعف.. ذلك أنهم يشعرون أن الثروة التي هبطت فجأة أو تفجرت فجأة في بلادهم.. لهم فيها نصيب متكافئ.. ذلك أن المترفين الذين استأثروا بأكثر هذه الثروة ما بذلوا جهدا.. ولا تكبدوا مشقة.. فهم مثل من تعدى على حقوق الآخرين في هذه الثروة.. وهذا التعدي هو الذي أو جد فقراء وأشباه فقراء في هذا الوسط الصغير القليل السكان والغني إلى درجة الترف بموارده المالية النفطية.

إن أقطار الخليج العربية الغنية بمواردها المالية الكبيرة من النفط.. توجد بها شريحة فقيرة.. وهي نسبة ليست بالضرورة ضئيلة.. إن لم تكن على خط الفقر فهي لصيقة به. وقد يتصور البعض أن الموارد المالية النفطية المتعاضمة.. في محيط خفيف السكان.. لا بد وأن يحظى فيه كل فرد بنصيب.. وأنه حتى لو كان هناك استئثار للقلة بالقدر الأكبر من الثروة.. فإن الفتات الذي يصل الآخرين.. لا بد وأن يهيئ لهم أسباب العيش الكريم.. أو ينأى بهم عن خط الفقر. ومن اللافت للنظر أن أي دراسة تتعلق بالفقر أو الشريحة الفقيرة ربما تبدو مرفوضة في هذه الأقطار بحكم أنها تغدو مثارا للتساؤل في محيط غارق كما يبدو في الترف الذي تطغى مظاهره على الساحة.. وقد تطغى حتى خارج الساحة في ممارسات وإن بدت فردية.. فهي تبقى مؤشرا على الشراء الفاحش الذي وصلت إليه القلة. إن القلة.. إذا جاز التعبير.. تبدو كبيرة وإن استحوذت على الجزء الأكبر.. فإن الباقي يفترض أن يلبي احتياجات الآخرين.. ليس في الوصول إلى الترف.. ولكن بالحصول على شيء من باقي الترف.

ورغم أن الشريحة الفقيرة والقريبة من خط الفقر كما سبق الإشارة.. تحظى كغيرها بكثير من الخدمات المجانية أو شبه المجانية التي هيأ النفط أسبابها وإمكاناتها.. فإن المردود المالي الذي يحصلون عليه.. لا يلبي احتياجاتهم الأساسية في مجتمع غارق في النهم الاستهلاكي. ربما كان المتصور أنه في خضم النهم الاستهلاكي والنزعة الاستهلاكية الطاغية.. فإن المردود المالي الذي يعتبر كافيا لتلبية الاحتياجات الأساسية.. يبدو غير كاف بحكم الوسط المترف.. وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما.. ولكن الشريحة

الفقيرة و القريبة من خط الفقر.. قد تعجز عن تلبية احتياجاتها الأساسية لأن المردود المالي الذي تحصل عليه غير كاف.. ولأن الأسعار تتواصل صعودا. وكثيرا ما تهبط القوة الشرائية لذوي الدخل المحدودة وأكثرهم موظفو الأجهزة الحكومية. قد يبرر التصاعد في الأسعار.. في كثير من الأحيان.. بأنه مستورد من الخارج مع السلع التي تعطى أسعارا أعلى اعتمادا على قدرة هذه الأقطار على الشراء بأسعار أعلى. ويظل ذوو الدخل المحدودة ينظرون إلى مردودهم المالي وقوته الشرائية تتضاءل خصوصا وأنه ليس هناك قياس حقيقي لتكاليف المعيشة يصاحبه ارتفاع متكافئ في معدلات الدخل لكي تحافظ على نفس المستوى على الأقل. ومن اللافت للنظر أنه لا يوجد حد أدنى للأجر مبني على القياس المستمر لتكاليف المعيشة والمواءمة بينها وبين المتطلبات الحياتية الأساسية.

التدزم تحت مظلة الترف

ورغم وجود مظلة الترف النفطي واتساعها خلال حقبة الرواج النفطي.. ورغم أن هناك من استطاع أن يستفيد كثيرا من الترف المناسب أو المتسبب إلى جانب القلة الأكثر ترفا.. ومع أن فتات الترف النفطي قد شمل إطارا أو سع.. إلا أنه ظلت هناك قاعدة عريضة نسبيا بهرما بريق الترف ولم تحظ من الترف بنصيب ولا بد أنها تشعر بقدر كبير من التدزم الذي قد يتجاوز ذلك إلى كونه نقمة.

غير أن اللافت للنظر.. أن الذين حصلوا على قدر من الترف النفطي.. ربما بدا منهم تدزم.. ذلك لأنهم يشعرون أن ما حصلوا عليه أقل مما هم حريون بالحصول عليه.. أو لأن آخرين قد حصلوا على قدر أكبر مما حصلوا عليه. وتظل هذه المسألة مرتبطة بديها بحجم التوقعات. إلا أن المترفين المتدزمين.. ظاهرة تكاد تكون نادرة إلا في أقطار الخليج العربية النفطية.. ففي الوقت الذي حصل فيه رجال أعمال القبائل والوسطاء والسماسة والانتهازيون البدائيون والانتهازيون المحترفون.. على قدر غير يسير من الترف دون جهد متكافئ أو دون جهد يذكر.. فإن نشوء تدزم لديهم يثير الاستغراب لولا أن ذلك راجع إلى مرجعية التوقعات.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للذين حصلوا على قدر من الترف النفطي.. فكيف يكون الوضع بالنسبة للذين لم يحصلوا على قدر من ذلك الترف. وبهرهم بريق الترف دون أن يلامسهم الترف.. وظلوا أقرب إلى دائرة الحرمان.. قد تشمل قطاعات مختلفة من المجتمع.. فإلى جانب أبناء الطبقة الدنيا من القبائل الذي ينتظمون في أعمال مختلفة حكومية أو غير حكومية قليلة الشأن وقليلة المردود.. فإنها أصبحت تضم قطاعات مهنية تشمل المدرسين وربما أساتذة الجامعات.

ومع انحسار مظلة الترف النفطي.. وانحسار ما يسمى بمظلة الرفاه الاجتماعي التي تشمل الخدمات الاجتماعية المجانية أو شبه المجانية فقد ضغطت في اتجاه فرض رسوم على بعض الخدمات والمرافق وتوافق ذلك مع ضغوط العولمة وشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية..

لتقليل الإنفاق الحكومي.. في إطار تصحيح الهيكل الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي والخصخصة.. ورفع الدعم عن السلع الأساسية.. وزيادة الرسوم على المرافق والخدمات إلى المستوى الذي لا تمثل فيه أعباء على الدولة.. وهو المستوى الذي يلتقي فيه المردود من الخدمات مع تكلفة تلك الخدمات.

وفي وضع.. ألفت قدرا من الرفاهية تحت مظلة الترف النفطي وإن كان هناك من لم يحظ بقدر من هذا الترف.. إلا أنهم كانوا يتمتعون بخدمات مجانية أو شبه مجانية ربما تمثل زيادة الرسوم عليها ضغطا إضافيا على مردودهم المحدود فيزيد ذلك من الشعور بالتذمر. ويضعف الشعور بالتذمر.. أن الشريحة الأكثر ترفا.. تظل هي الشريحة التي لا تطالها تلك الرسوم.. وينسحب ذلك الشعور بالتذمر.. وإن كان بدرجة أقل.. حتى على الذين حصلوا على قدر من الترف ولكنه أقل وتطالهم تلك الرسوم على الخدمات.

ربما يزيد من الشعور بالتذمر.. أن انحسار مظلة الترف النفطي.. قد لفتت أنظار الكثيرين إلى استمرار انسياب انسياب القدر من الترف إلى الشريحة الأكثر ترفا بحيث بدأ أنها لم تتأثر أبدا بانحسار مظلة الترف النفطي. كما أن بدت صارخة قضية عدم عدالة توزيع الدخل أو عدم التكافؤ في فرص توزيع الثروة.. وهذه القضية يمكن أن تكون في إطار طرح نظري يتوخى العدالة المطلقة.. وليست هناك عدالة مطلقة.. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى.. فإنه لا يمكن أن يكون هناك توزيع عادل لدخل أو تكافؤ في توزيع الثروة.. فذلك أمر يبدو مثاليا يتجاوز إمكانية التطبيق.. ويتجاوز واقع التطبيق. ربما كان الأقرب إلى الواقع.. هو الربط الموضوعي بين الجهد والمردود.. وبين الأداء والدخل.. في إطار حوافز موضوعية.

وأطلت البطالة الفعلية بين الخريجين.. بما في ذلك خريجو الجامعات.. فأوجدت وضعاً شائكا خصوصا في مجتمع تطغى فيه العمالة الوافدة والموارد البشرية على صعيده محدودة وضيئة نسبيا.. الأمر الذي بدأ أنه المبرر البديهي وراء طوفان العمالة الوافدة. والشباب المتطلع إلى الفرصة تحت مظلة الترف النفطي.. يجد نفسه غير قادر على الحصول على الوظيفة التي قد تؤمن له الحد الأدنى من الدخل لتلبية احتياجاته الأساسية ناهيك عن تحقيق ما يطمح إليه من فرص أو يصبو إليه من ترف. ويصل التذمر بالشباب المحبط تحت وطأة البطالة الفعلية.. وما زال بريق الترف النفطي ماثلا في الساحة.. حدا كبيرا يندر أن يتمثل في أي شباب في الدول المتخلفة.. ذلك أن الدول المتخلفة.. وهي شريحة الموارد وشريحة الفرص.. لم تخلق مرتعا خصبا للتوقعات الجامحة المنفلتة من عقالها.. بينما الوضع في أقطار الخليج العربية.. أن الشباب قد وجد أكثره.. مظلة الترف النفطي وانبهر أيما انبهار ببريق الترف النفطي.. ووجد أمامه أو قريبا منه أمثلة لأفراد تمكنوا خلال برهة من الزمن أن يقفزوا إلى مصاف أغنياء العالم.. وهو في الوقت الذي يواجه البطالة الفعلية ويتطلع إلى الوظيفة.. ينسى أن الوظيفة لا تحقق له فرصة الثراء.. ولا فرصة الوصول إلى شواطئ الترف حتى لو أبحر في بحر الوظيفة عقودا.. والوظيفة أصبحت لا تؤمن له حتى الحد الأدنى من المردود لتلبية احتياجاته الأساسية. فحين يكون الوصول إلى الوظيفة ليس ميسورا.. يصح الطموح إلى الترف أبعد منالاً.. والتفكير في القفز إلى مستحيلا.. والبطالة الفعلية.. وهي تترك كثيرا من الشباب نهبا لإحباطاتها.. تخلق تذمرا واسع النطاق.. وتذمرا قد يصل إلى حد الغليان.

الفصل الخامس

العمالة الوافدة

العمالة الوافدة

رغم أن العمالة الغالبية.. هي العمالة غير العربية.. فإن العمالة إجمالاً هي مستقطبة بقوة الجذب التي تمثلها فرص العمل والكسب في أقطار الخليج العربية.. وكذلك تحت وطأة قوة الطرد في بلدانها.. حيث الفرص ضئيلة والموارد شحيحة نسبياً.. هذه العمالة.. تؤدي في كثير من الأحيان أعمالاً خدمية.. وحتى الذين يقعون خلف مكاتب وثيرة.. يمثلون فئة تتولى خدمة أصحاب الأعمال أو القابضين على مفاتيح الفرص.

ومع وجود بعض الأنظمة والقوانين واللوائح المتعلقة بالعمالة.. فإن الواقع يفرض عليها القبول بمعطياته.. وكثيراً ما تكون علاقتها بأصحاب الأعمال أو القابضين على مفاتيح فرص العمل.. علاقة المسود بالسيد.. وفي كثير من الأحيان.. لا بد من الانصياع لمقتضيات هذا الواقع في ظل غياب ضمانات حقيقية للعمالة في مواجهة أصحاب الأعمال أو أصحاب المنافع.. وفي ظل التشبث كرهاً إن لم يكن طوعاً بهذه المواقع.. لأنه يظل بديلاً أفضل من بديل العودة إلى الوطن.. وهذا ما يجعل قوة أصحاب الأعمال كبيرة في مواجهة العمالة حتى المهينة إلى حد ما.. ويجعل هذه العمالة في موقف المستجدي أو المتذلل أو المستضعف. وربما كان من هؤلاء.. ولو تحت مظلة الاستجداء أو التذلل أو الإستهفاف أو الإذعان.. من حاول جاهداً أن يحظى بأكبر قدر من الكسب.. مشروعاً أو غير مشروع.. في واقع يبرر إلى حد كبير الكسب غير المشروع والذي يتمثل إلى حد كبير في كثير من أصحاب الأعمال أو أصحاب المنافع الضالعين في الفساد. وهذه العوامل تغذي نزعة الاستعلاء عند أصحاب الأعمال وأصحاب المنافع. وليس بالضرورة أن تقتصر هذه النزعة على العلاقة بين أصحاب الأعمال والعمالة.. بل هي تكاد تكون موجودة على كافة الأصعدة في علاقة المواطن بالوافد.

ومن اللافت للنظر.. أنه حتى في الحقل الأكاديمي.. ورغم وجود نسبة من المهنيين العرب المشهود لبعضهم بالمعرفة والجدارة.. فإن النمط الغالب في العلاقة بين المهني العربي الوافد والمهني العربي المواطن.. أن يقدم المهني العربي الوافد في كثير من الأحيان عطاءً وإنتاجاً فيقتسمه مع مهني مواطن.. وربما قدم له ذلك العطاء وتنازل عن حقه واسمه. قد يكون ذلك بمقابل.. وليس المقابل مالياً بالضرورة.. ولكنه في كثير من الأحيان مقابل يتمثل في كسب سند أو نصير أو ظهير يعطيه حق الاستمرار ولا يلغي عقده بجرة قلم ودون إبداء الأسباب كما تنص على ذلك عقود الإذعان في بعض هذه الأقطار.

إن كثيراً من مواطني أقطار الخليج العربي.. ينظرون إلى العمالة الوافدة بما فيها العمالة العربية.. على

أنها قادمة لخدمتهم.. وإن كان ذلك من خلال خدمتهم في كثير من المشاريع والمرافق. كما أن أغلب العمالة الوافدة.. ربما داعب مخيلتها.. أنها قادمة إلى مشارف كنز قد يلعب الحظ دورا في جعلهم ينالون منه قدرا يقفز بهم فوق حواجز الفقر والفاقة إلى حيث الغنى والثراء الذي يحقق لهم الكثير مما يتطلعون إليه حيث العودة إلى مواطنهم.. ويضمن لهم مستقبلا رغدا وحياة رغدة ومكانة اجتماعية واقتصادية.. إن لم تكن سياسية أيضاً.. بعد أن طحنتهم رحي الففز والفاقة ومتطلبات المعيشة وتلبية احتياجاتها.

ظاهرة الكفيل

مفارقة.. أن تذهب الأعداد البشرية.. إلى أقطار الخليج العربية.. وهي مرهونة بما يسمى.. بالكفيل.. في كثير من الأحيان.. إذ لا يمكن لأي فرد من أي قطر عربي أو غير عربي.. أن يلج إلى بعض أقطار الخليج العربي.. حتى لزيارة ما لم تكن لأداء نسك.. دون كفيل. ولا تطلب الأقطار العربية التي تتجه إليها الأعداد البشرية من أقطار الخليج العربية ذلك.. بل إن بعضها من وراء النظرة إلى المردود المالي.. بصرف النظر عن مساحة اللهو والعبث وتبعاته.. تعطيهم أفضلية على غيرهم في كثير من الأحيان.

ومسألة الكفيل في أقطار الخليج العربي.. تعطي حقا غير مبرر في الغالب على حقوق المكفول.. ذلك أن الأخير عادة في موقف المستضعف الذي يمكن أن يقرر الكفيل أي شأن بحقه بما في ذلك استبعاده من البلاد. وتحفظ الكثير من الجهات في أقطار الخليج العربية بالحق في إلغاء العقد دون إبداء الأسباب.. ولذلك فإن الأعداد البشرية المستقطبة للعمل في أقطار الخليج العربية.. هي في وضع غير آمن.. وغير مستقر بالنسبة للهدف الأول الذي ارتبطت به.. وهو العمل. حتى الأساتذة المتعاقد معهم في جامعات الخليج العربية.. معرضون كغيرهم من العمالة المستقطبة.. للإقصاء والإبعاد.. دون إبداء الأسباب. وليس من المتصور أن يكون عطاء هذه الأعداد البشرية عطاء متصلا متواصلا في مناخ لا يتوفر فيه الحد الأدنى من الأمان والاستقرار الوظيفي.. ناهيك عن أن مسألة الكفيل هي في حد ذاتها مسألة تبدو متخلفة المدلول والمغزى.. ويندر أن يكون لها مثل على الساحة العالمية.

ولا ريب أن مسألة الكفيل تغذي ما سبق الإشارة إليه من نظرة استعلائية.. ذلك أن المكفول أشبه بالمستبعد.. وهو في مثل هذا المناخ الوظيفي.. غير الآمن وغير المستقر.. يضطر في كثير من الأحيان إلى التغاضي عن بعض حقوقه.. وربما كرامته.. ويسعى ما وسعه الجهد إلى إرضاء الكفيل صاحب القرار النهائي في استمراره الوظيفي أو عدم استمراره.. وهو في سياق هذا الإرضاء.. قد يقدم الكثير من الخدمات التي لا ينص عليها عقد.. على حساب وقته وجهده وربما كرامته.. وهذا الوضع لا بد وأن يترك في نفسية المكفول بجانب الشعور بالإحباط.. وربما حتى المهانة.. شعورا بالحقد والكراهية.. وربما النزعة إلى الانتقام متى ما كانت الفرصة مواتية.. أو تبقى تبعاتها في نفسه ومخزون ذاكرته حين عودته إلى موطنه. وهذه المسألة التي

تغذي الاستعلائية.. على محك الممارسة.. تعطي انطبعا لدى أبناء أقطار الخليج العربي.. أنهم أعلى شأننا ومكانا ومكانة.. وهي في ذهن الجيل الشبابي منهم.. تعطي صورة صارخة ومضللة عن الوضع.. وتجعل نظرتهم للآخرين استعلائية فيها كثير من الامتهان والاحتقار والازدراء للآخر وهو أمر لا يتفق مع أي مفهوم أخلاقي إنساني.

وظاهرة الكفيل.. قد بدأت تلفت نظر الآخرين.. وهي ليست جديدة. غير أنه من غير المفهوم لدى الآخرين.. لماذا تستمر هذه الظاهرة في وقت طغى فيه على الساحة العالمية.. مفهوم حقوق الإنسان.. وأصبح هناك الكثير من الضغوط.. حتى على ساحة أقطار الخليج العربي.. للأخذ بمفاهيم حقوق الإنسان.

وقضية حقوق الإنسان.. لا تثار بالنسبة لظاهرة الكفيل فحسب.. ولكنها تثار بالنسبة للعمال الوافدة إجمالاً وحقوقها حتى ولو لم تكن هناك ظاهرة الكفيل.. غير أن هذه الظاهرة المتصلة بالعمال الوافدة تجعلها أكثر بروزاً.. كما أن قضية حقوق الإنسان لا تقتصر على ذلك فحسب.. وإنما تشمل وضع المرأة التي يفرض عليها الخناق من كل الجوانب.. وأكثر الخناق هو من إرث الاستبداد.. وإرث الأعراف والتقاليد.. كما أنها تشمل المرأة والرجل معا في إطار حقوق الإنسان التي لا يتمتع بها الرجل في هذه المجتمعات التي تعتبر ذكورية صارخة.. بمعنى هيمنة الرجل على مقاليد الأمور.. ذلك أن الرجل كمواطن.. يندر أن يتمتع بالحد الأدنى من حقوق المواطنة.

وظاهرة الكفيل.. تبدو وكأن فيها قدرا من الاستعباد أو الرق الذي كان حتى عهد ليس ببعيد موجودا على الساحة. ولعل ظاهرة العمالة الخدمية المنزلية.. على وجه الخصوص.. تعطي هذا الانطباع.. ذلك أنه يندر أن يكون هناك منزل بدون خادمة أجنبية هي بمثابة الأمة.. يمارس عليها الكبير والصغير ما يشاء.. ويعتبرها مسخرة لخدمته.. وليس لها في هذا التصور ثمة حقوق.. بل إن عليها كل الواجبات. والذي يعزز هذا التصور.. أنه حتى الأسر التي قد تكون قريبة من خط الفقر أو ربما هي على خط الفقر.. تحرص أن يكون لديها خادمة تمارس عليها قدراً من التسلط.. وتشعر من خلال ذلك بقدر من القيمة الاجتماعية التي أفرزها هذا التصور الخاطيء.

ولما كان عهد الرق ليس ببعيد.. فإن هذه الظاهرة تعتبر استعادة للظاهرة بشوب آخر وبإجراء آخر.. ولكن محصلة التعامل متقاربة أو متماثلة.. وعلاوة على ذلك.. فإنه مما يرسخ هذا التصور.. أن التأشيرات للعمال أصبحت في بعض الأحيان نوعاً من المنحة. وقد يحظى نفر من الشريحة المتنفذة أو القريبة منهم بعدد من التأشيرات. كبير.. لإستقدام عمالة تزرع تحت نير استعبادهم ويحصلون من وراء جهودها على قدر من المال.. إذ تعمل هذه العمالة.. ينصب أكثر مردود عملها في جيوب الكفلاء.. ويعتبر هذا من قبيل عمل السخرة.. ولا تستطيع العمالة الوافدة أن تفعل تعرف أن تفعل شيئاً إزاء ذلك.. فهي مرهونة تماماً للكفيل.

وتظل العمالة الوافدة تعرف أنها في قدومها وتحركها مرهونة بكفيل.. سواء أكان شخصاً معنوياً أم

طبيعياً.. وهو نمط ليس له مثيل في باقي أرجاء المعمورة.. إذ ان الكفيل شرط ضروري لاستقدام العمالة ولا استمرارها.. وربما راجت في بعض الأحيان.. تحت مظلة الفساد المتعدد الألوان والأبعاد.. تأشيرات استقدام العمالة التي تعطى لقلّة أو ربما ما هو أكثر من القلّة.. بحيث يعتبر ذلك دخلاً إضافياً بالنسبة للكفيل الذي قد يطلقهم في سوق العمال وهم مرتبطون به ومرتهنون لديه.. ولا بد أن يقدموا إليه ربما النسبة الأكبر مما يحصلون عليه من وراء جهدهم وكدهم في وقت لم يبذل فيه الكفيل أي جهد وهو يهفو إلى الراحة والدعة والرفاهية على حساب جهدهم وكدهم.. وهم في مثل هذا الوضع أشبه بعمال السخرة الذين يستنفد جهدهم وتستنفد طاقتهم في البحث عن موارد مالية قد يستقطع الكفيل منها الجزء الأكبر ويتركهم يدورون مع النسبة الأصغر في ردهات لا تهين لهم فرص العيش الكريم ولا ادخار ما يصبون إلى ادخاره للمستقبل ولضمان عيش كريم بعد العودة إلى مواطنهم التي ما هجروها إلا من أجل هذا الهدف.. وهذا الهدف محوري ومصيري بالنسبة لهم.

إن قضية الكفيل.. ربما طرأت على أقطار المنطقة.. وهي في بداية قفزها من أطر القبيلة إلى أطر الدولة.. في وضع هش تمثل السيادة فيه مفهوماً مبالغاً فيه إلى درجة الحساسية المفرطة.. الأمر الذي يزيد من تفاقم مشاكل الحدود المصطنعة بين هذه الدول. ولكن قضية الكفيل.. تبدو خارجة عن سياق العصر.. أي عصر.. وهي تتعلق بالإنسان وكرامته وحرية وحقه في العدالة والمساواة والمعاملة الكريمة.. وتلك المسألة لا تتفق مع جوهر الدين. ولكنها ربما تتفق مع الإرث القبلي.. واستبعاد القبيلة الأقوى لباقي القبائل.. واستثارتها بقدر من مواردها وجهدها.

ومما يزيد من جعل ظاهرة الكفيل صارخة.. أن هذه الظاهرة لا تؤثر بالضرورة على الأفراد الذين يأتون من الدول المتقدمة.. وخصوصاً تلك الدول التي لها ثقل أكبر ودور أكبر على الساحة العالمية وعلى ساحة أقطار الخليج العربي. ومسألة واضحة ولا تحتاج إلى تدليل وتبدو مبررة على صعيد الواقع.. ذلك أنه بالنسبة للأحكام القضائية أو الإدارية.. غالباً ما تطبق على الوافدين من الدول المتخلفة.. ويندر أن تطبق على وافد من الدول المتقدمة خصوصاً تلك التي لها ثقل عالمي وخليجي.. بل عن الوافد من هذه الدول المتقدمة يبدو وكأنه أفضل حظاً من المواطن العادي.. ذلك أن المفارقة بين الوافدين من الدول المتقدمة والوافدين من الدول المتخلفة حيال حقوقهم وحرّياتهم تماثل المفارقة بين الشريحة المتنفذة والقطاع الأكبر من المجتمع.. فالشريحة المتنفذة تتمتع بحقوق وحرّيات لا يتمتع بها المواطن العادي.. وليس بالضرورة أن تطالها الأحكام الإدارية أو القضائية.

ولذلك فبما يتعلق بحقوق الإنسان.. فإن الفئة المنتهكة حقوقها بصورة صارخة.. هي العمالة الوافدة من الدول المتخلفة ومنها الأقطار العربية.. أما الوافدون من الدول المتقدمة.. فلهم من الحقوق والحرّيات ما يتجاوز حقوق الإنسان في أطرها المقننة المعروفة. والفئة الثانية المنتهكة حقوقها.. هو المواطن العادي..

والمرأة المواطنة على وجه الخصوص.. ففي أكثر هذه المجتمعات لا يكاد يتمتع المواطن العادي بالحد الأدنى من حقوقه الأساسية وإن بدا أنه يعيش تحت مظلة رفاه اجتماعي نسبي حيث الخدمات تقدم له في كثير من الأحيان مجاناً.. ولكنه مسلوب الحقوق والإرادة.. والمرأة مسلوقة كل شيء حتى هويتها في بعض الأقطار.. إذ ليس للمرأة هوية.. مع أن هذه الهوية شكلية نظامية.. بمعنى أنه ليس لها بطاقة أحوال مدنية.. فهي مسجلة في دفتر العائلة.. وهي تعتبر كائناً ليس وجوداً.. ووجوده ينصهر في وجود الرجل بمثابة التابع.. أو بصورة أكثر قبولاً بمثابة الطفل القاصر تحت رعاية الرجل وعباءته النظامية ووجوده المجتمعي.. والفرق بين الفئة الأولى والثانية يظل كبيراً.. كما أن الفرق في الفئة الثانية بين المرأة والرجل يظل كبيراً.. فأى قضية يختصم فيها العامل الوافد والمواطن.. ينتصر فيها عادة للمواطن ويظل العامل الوافد ضائع الحقوق تجاه المواطن الذي هو منتهك الحقوق ولكنه في مثل هذا المواقف يبدو سيدها.. والمواطن في اختصاصه مع أي فرد من الشريحة المتنفذة.. يبدو ضائع الحقوق.. لأن خصمه هو سيد الموقف.. وهو الذي ينتصر له بقوة النظام وما فوق النظام.

وحين تدخل العولمة بقيمها ولغتها وثقافتها.. ستتقلص أو تختفي هذه السطوة التي ترعاها مفاهيم الرعاية الأبوية في المجتمعات التقليدية.. ولن يكون هناك سيد موقف إلا القانون والقضاء المستقل استقلالاً فعلياً.. ولا يمكن لشريحة متنفذة أن تكون فوق القانون ولا أن تعتبر الناس رعايا وأن الرعايا وما يملكون ملك لها.. ولا بد أن تكون حقوق الإنسان منهجا مطبقاً لا شعاراً.. لأن ذلك لا يتعلق بالبعد السياسي كما يتبادر إلى الذهن عادة من خلال تفعيل المشاركة في اتخاذ القرار.. ولكن يتعلق بكل الأبعاد الأخرى بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. وتستطيع المرأة المواطنة والرجل المواطن.. أن يتمتعوا بالحقوق والحريات تحت مظلة العولمة وفي إطار مفاهيمها وقيمها.. ولن يكون هناك مجال لاستبعاد إنسان لآخر لو استبعاداً معنوياً.. فلن تكون المرأة المواطنة مستعبدة.. ولن يكون الرجل المواطن مستعبداً.. ولن يكون العامل الوافد مستعبداً للكفيل أو لغير الكفيل.

ولكن هل المسألة بهذه السهولة؟.. صحيح أن قوى الرفض قد يؤول بها المال إلى العزلة والتفوق ولن يكون بإمكانها في مثل هذه المسألة إيقاف زحف العولمة بقيمها ومفاهيمها ونظمها التي ستكون هي السائدة على الساحة.. ولكن ربما جنحت قوى الرفض إلى العنف.. وحينئذ سيندرج هذا العنف تحت تصنيفات الإرهاب الذي حشدت له العولمة منذ البداية جهداً كبيراً.. ورصدت أموالاً طائلة.. وجندت الدول المتخلفة للتغني بمكافحة الإرهاب واعتباره من أولى أولوياتها.. ولن تقبل الدول المتخلفة بأن يأخذ العنف مكاناً حتى لو كان هدفاً لإيقاف زحف العولمة على خصوصيتها الاجتماعية والثقافية.. أو ما يعتبر مناطق فيها حرمان ومقدسات لا يجوز خدشها ولا المساس بها.. ناهيك عن الزحف عليها بعجلات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. وربما لا يكون هناك أي انتصار لقوى الرفض.. إلا أن جاءت ردة فعل عارمة أخذت من الدول المتخلفة زمامها.. ورفضت العولمة برمتها أو أن العولمة قررت بنفسها إلغاء نفسها أو انهارت بفعل عوامل لم تكن في الحسبان.

التمييز على أساس المكان والمكانة

ولعل هناك تمييزا بين المواطنين بالنسبة لكل شيء حتى في مواجهة القانون.. إذ من المعلوم أن الشريعة العليا.. صاحبة الثروة والسلطة.. هي فوق القانون مهما نص القانون على أن الناس في مواجهته سواسية.. ومهما كان الخطاب الرسمي يؤكد.. أن لا أحد فوق القانون.. فإنه يقابل ذلك تمييز بين العمالة الوافدة.. حسب الدولة مصدر العمالة.. فإن كانت من الدول المتخلفة.. فشأنها شأن المواطنين المستضعفين.. ذلك أنه يطبق بحقها القانون بحذافيره.. وما بعد حذافيره.. وقد تتعرض لقسوة القانون وبطشه.. وإن كانت الدولة من الدول المتقدمة.. فمثلها مثل علية القوم.. إذ تصبح فوق القانون.. ولا يسمح أبداً بأن يطبق القانون بحق واحد منهم خصوصا بالنسبة للعقوبات القاسية.. ويكاد يكون وضع العمالة من هذه الدول المتقدمة أعلى مستوى وقيمة ومكانة من العمالة المواطنة.. ويحصلون على مردود أعلى بكثير مما تحصل عليه العمالة المواطنة.

ومن اللافت للنظر.. أن يكتسب هذا التمييز غير المبرر قانونيا وأخلاقيا وإنسانيا صفة القبول وكأنه قدر.. إذ أن قدر عليه القوم أن يكونوا فوق القانون.. وقدر غيرهم أن يكونوا تحت قمع القانون.. كما أن قدر العمالة من الدول المتخلفة بما فيها الأقطار العربية.. أن يكونوا تحت قمع القانون.. وأن قدر العمالة من الدول المتقدمة أن يكونوا فوق القانون.. وهكذا يلتقي علية القوم مع الوافدين من الدول المتقدمة باعتبارهم فوق القانون.. ويلتقي المستضعفون سواء أكانوا من المواطنين أم من العمالة الوافدة من الدول المتخلفة في كونهم تحت قمع القانون.

والأنكى من ذلك.. كما سبق الإشارة.. أن المستضعفين من المواطنين يظنون أفضل وضعا نسبيا من العمالة الوافدة من الدول المتخلفة.. وإن كان هناك تمييز بين المستضعفين من المواطنين مع أي عامل من العمالة الوافدة من الدول المتخلفة.. فإن النصرة تكون للمواطن ويحل الظلم بغير المواطن. أما إذا اختلف العامل من العمالة الوافدة مع أحد من علية القوم.. فإنه ليس من حقه أن يختلف.. وعليه أن يدفع ثمننا كبيرا لقاء هذا الاختلاف.. ناهيك عن أن القانون سيتعرض عضلاته في البطش به. وإذا اختلف أي من المستضعفين من المواطنين مع أحد من علية القوم.. فإنه لن يختلف وضعه كثيرا عن وضع سابقه. أما إذا اختلف واحد من علية القوم مع واحد من الوافدين من الدول المتقدمة.. فإن الأمر غالبا ما يسوى بيسر.. وقد تتدخل القبيلة فتقدم لكل منهما ما يرضيه تحت مظلة احتواء للقضية لا بد أن تدعى فيها الحكمة.

تأثير العمالة الوافدة على مجتمعات الخليج العربية

إن العمالة الوافدة إلى أقطار الخليج العربية.. تحمل معها سلوكها وثقافتها وقيمها ومفاهيمها.. ولذلك تخشى مجتمعات هذه الأقطار من الخلل الذي قد تحدثه هذه الأنماط الوافدة على ثقافة المجتمعات وقيمها

ومفاهيمها. وقد خاض الخاضعون كثيرا في هذه القضية وانطلق أكثرهم من منطلق الحرص على هوية أقطار الخليج العربية وثقافة مجتمعاتها من أن تتلاش أو تصبح مسخا.. وتطرقوا إلى الآثار السلبية للعمالة الوافدة على التنشئة الأسرية التنشئة المدرسية وحتى على محيط العمل.

والموضوع طويل ومعقد.. ففي الوقت الذي يجب فيه التفرقة بين العمالة العربية والعمالة الأجنبية.. فإن هناك من ينظر من زاوية معينة ويغفل غيرها من الزوايا.. والقضية برمتها في زواياها الكثير من التناقض أو التعارض أو التداخل. فهناك من يركز على أن العمالة لها محيطها وهي لا تنغمس كثيرا في المجتمع الخليجي.. وأنها في كثير من الأحيان تجتمع في أطرها في جزرها التي قد تكون معزولة.. وهناك من يركز على أن احتكاك العمالة بالمواطنين أكثر كثيرا من احتكاك المواطنين بعضهم ببعض وخصوصا في إطار العمل الخدمي المنزلي.

ومن جهة أخرى.. فإن أبناء المجتمعات الخليجية.. يبدوون ارتياحا في تغلغل أنماط السلوك أو الثقافة أو القيم والمفاهيم في أوساطهم.. وفي المقابل فإن بعض الدول والأقطار العربية المصدرة للعمالة ترتاب في أنماط السلوك والثقافة والقيم والمفاهيم التي تحملها معها العمالة إلى مجتمعاتها الأصلي.

وهذا التصعيد في القضية مرده أن العمالة الوافدة تميل إلى الالتئام في محيطها متى ما سنحت لها الفرصة.. وهذه الفرصة قد يتاح لها وقت وقد لا يتاح لها وقت حسب طبيعة العمل.. فالعمالة الخدمية المنزلية أكثر احتكاكا بالمواطنين أرباب المنازل.. أما العمالة في الشركات والمؤسسات والأجهزة الحكومية.. فقد تجد الفرصة للالتئام خارج إطار العمل.. وهنا تكون قادرة على تكوين مجتمعات خاصة بها.. وتبدو هذه المسألة مرغوبة ومستحسنة من قبل هذه البلدان التي يسكنها التوجس والريبة من تأثير العمالة الوافدة على ثقافة المجتمع وسلوكه وقيمه ومفاهيمه. غير أنه من منطلق الجو المسكون بالتوجس والريبة.. تبدو الخشية من هذه المجتمعات خصوصا إن كانت عربية.. وخصوصا أيضاً إن كان الانطباع أنها تغذي تيارا أو تيارات سياسية. والعمالة الخدمية المنزلية الأكثر احتكاكا بالمواطنين من أرباب المنازل.. هي التي ينصب التأكيد على خطورة تأثيرها على الأطفال والناشئة سلوكيا وثقافيا.. وما تحمله الثقافة من قيم ومفاهيم تؤدي إلى تكون جيل مسخ يجمع بين الكسل والالتكالية واللامبالاة والغطرسة والاستعلاء.. فكيف ينتظر من هذا الجيل المسخ.. وهو الذي يمثل كوادر المستقبل.. أن تكون له محصلة ملموسة أو عطاء ملموس؟

ورغم أن هناك قدرا من العمالة العربية وإن لم تكن هي العمالة الغالبة في أقطار الخليج العربية.. ومع أن تحويلات هذه العمالة إلى مواطنها تحويلات تسد احتياجا إلى العمالة الصعبة أو موارد إضافية.. فإن استفادة الأقطار العربية المصدرة للعمالة.. تظل استفادة محدودة في خضم الموارد المالية النفطية المتعاظمة.. وإن كان قدر من الاستفادة محدود أيضاً قد صب في قنوات ما يسمى بالعمل العربي المشترك. ومع أن

هناك خشية رسمية في أقطار الخليج العربية أو أكثرها من أثر العمالة العربية.. خصوصا إبان فترات الأدلجة السياسية والتي ظلت عالقة حتى بعد تلاشي أو انحسار الأدلجة السياسية.. فإن العمالة العربية ليست كما يبدو بالمشوثة كثيرا في النمط السائد.. بل تصبح هي أكثر تأثيرا بالنمط السائد في السلوك الإستهلاكي على وجه الخصوص.. وإن تجاوزه أحيانا إلى بعض أنماط السلوك الاجتماعي.. خصوصا من خلال الحفاظ على النمط الصحراوي.. كما يشاع أحيانا. ولكن قدرا غير يسير من العمالة العربية.. يعود وهو يجر معه شيئا من مظاهر السلوك الإستهلاكي السائد.. وشيئا من المال.. وكذلك شيئا من مرارة التجربة.. وربما كانت الصورة السائدة أو الغالبة التي يحملونها معهم.. هي صورة المجتمع الحضاري مظهرا والبدوي سلوكا والمترف المتخلف.

تأثير مجتمعات الخليج العربية على العمالة الوافدة

لا بد وأن تتأثر العمالة الوافدة بمحيطها.. ويبدو أن محيطها في مجتمعات الخليج العربية قد تتفاوت أبعاده. والعمالة عادة ما تكون مرتبطة بمجتمعها الأصلي مشدودة إليه.. وتعتبر أن وجودها في مجتمعات الخليج العربية هو وجود مؤقت. وطالما أن هدفها الغالب.. هو تحقيق مردود يهيئ حياة أفضل لها بعد عودتها إلى مجتمعها الأصلي.. فإنها تميل إلى الاقتصاد في إنفاقها وربما التضيق على نفسها.. هذا بالنسبة للسواد الأعظم من العمالة في المستويات الدنيا.

أما العمالة في المستوى الأعلى.. فهي تجاري إلى حد ما النهم الإستهلاكي الترفي وإن ظل هدفها في ادخار ما يضمن لها مستوى معيشيا مرتفعا بعد عودتها إلى مجتمعها هو الهدف الأسمى والمائل أمامها دائما. وحتى السواد الأعظم من العمالة الوافدة.. قد يتغير نمطه الإستهلاكي.. حتى في ادخاره.. يحاول أن يحصل على ما يمكن الحصول عليه من وسائل المتعة التي يمكنه اقتناؤها للإستمتاع بها بعد عودته.

ومعروف أن العمالة المهاجرة حين تعود.. فإنها لا تمثل عبئا على موطنها الأصلي فحسب.. وإنما تمثل سلوكا مختلفا نسبيا. وليس نمط الإستهلاك والاقتناء هو التأثير الوحيد في سلوك العمالة المهاجرة.. بل إن تأثيرا ثقافيا قد ينسحب على تلك العمالة.. خصوصا من الأقطار العربية التي عادة ما يخشى من تأثيرها الثقافي على مجتمعات أقطار الخليج العربية.. وخصوصا في إطار التناقضات في السياسة العربية. واقرب مثل على ذلك.. أن مصر على سبيل المثال.. وهي صاحبة النسبة الأكبر من العمالة المهاجرة في أقطار الخليج العربية بالنسبة للأقطار العربية.. تلحظ أحيانا السلوك الإستهلاكي المختلف نسبيا وإن أصبحت مظاهر ووسائل الترفيه متاحة في مصر وينغمس فيها من لم يهاجر.. كما أنها تلحظ بعض الاختلاف في المظهر أو الزي أو الزينة التي تأتي بها العمالة المهاجرة من أقطار الخليج العربي.

إن تأثير مجتمعات الخليج العربية على العمالة الوافدة.. تأثير لا يذكر على العمالة غير العربية.. ولكن

تأثيرها قد يكون أكبر على العمالة العربية وإن كان ذلك التأثير يقابله تأثير للعمالة في المجتمع المحيط فهو تأثير متبادل.. غير أنه ليس من المتصور في إطار العمالة العربية.. أن يكون تأثيرها مما يخشى منه على الثقافة أو هوية المجتمع.. وهو الأمر الذي لا بد وأن يطغى حين الإشارة إلى تأثير العمالة غير العربية على مجتمعات الخليج العربية. ورغم أن العلاقة.. حتى في هذه الحالة.. هي علاقة تأثير متبادل.. فإن تأثير العمالة الوافدة هو الأكبر خصوصا في الإطار الأسري والتنشئة.. إذ كثيرا ما توكل أمور الأطفال لها فيكون التلقي للتأثير أيسر.. بل يكاد يكون التأثير من جانب واحد ولكنه كبير جدا.

إن التصور المائل أحيانا في أقطار الخليج العربية.. بأن العمالة العربية قد تحمل معها تناقضات الأنظمة العربية.. وقد تؤثر على التوجه السياسي في محيطها ليس له ما يبرره.. يقابله التصور المائل في الأقطار العربية المصدرة للعمالة.. أنها تتأثر بنمط النهم الاستهلاكي وربما ببعض التوجهات المذهبية.

الفصل السادس جيل النفط.. والمرأة النفطية

جيل النفط

والقضية المحورية التي لم تحظ بالاهتمام الكافي في أقطار الخليج العربية.. أن الجيل الناشئ.. قد أَلْفَ الترف أو قشوره.. وألف الركض واللهث من جميع أرجاء العالم العربي إلى مرابعه.. قادة وسماسرة وعمالة.. كما أَلْفَ الصورة الزائفة الرائجة عن التفوق الحضاري الذي سبق الزمن وجعل بلاده في مصاف الدول المتقدمة.. ويلتقي الإعلام والتعليم في ترسيخ هذه الصورة.. والمناخ العربي العام يساعد على ترسيخ هذه الصورة.

إن الجيل الناشئ يجد بين يديه أحداث مقتنيات العصر من سلع استهلاكية وكمالية.. ويجد القادة من جميع أرجاء العالم العربي يسعون إلى مرابعه.. وهو في نظره سعي استرضاء وكسب ود أو جلب منفعة والإياب بمردود.. كما يجد السماسرة الذين يحاولون أن يكون لهم نصيب من الثروة النفطية من خلال أدائهم لأدوار ربما كان القابضون على مفاتيح الثروة غير مؤهلين للقيام بها. وعلاوة على ذلك.. يجد العمالة القادمة.. وهي تسعى إلى كسب فرص العيش من فئاته.. لعل كل ما رسخ في تصوره.. أن الجميع في خدمته.. وما دار بخلده أنهم في خدمة المال النفطي الذي بين يديه.

إن الجيل الناشئ ينظر للقادمين إلى مرابعه من عمالة عربية وغير عربية أنهم يسعون لخدمته.. ولما كانت أغلبية العمالة غير العربية على وجه الخصوص.. عمالة منزلية.. فإنه يعتبرها قد أصبحت مسخرة لخدمته بحيث ينشأ على الاتكال المفرط عليها طالما هي تلبية أي طلب منه.. ولا يكلف نفسه عناء الخطو خطوة واحدة طالما كان هناك من يمكنه أن يأمره فيليب. وقد يتصور أن بلدان جنوب شرق آسيا أو القارة الهندية التي تأتي منها أيضاً العمالة غير العربية.. هي بلدان لا يوجد فيها إلا آمال من يراهم في محيطه.. وكأنه ليس فيها علماء وأطباء ومهندسون ومفكرون وفنانون.. ويقوده هذا التصور المشوه إلى اعتبار نفسه وقد بلغ أعلى درجات الرقي.. لغة وثقافة وفكراً وعلماء.. بينما الآخرون يقعون في درجات دنيا في سلم الحضارة.. إن كانت للحضارة أو سلمها درجات دنيا.. ذلك أنه قد يتصورهم بلا حضارة أصلاً.. وأن الحضارة هي فقط الماثلة بين يديه في العمارات الشاهقة والسيارات الفارهة والأنفاق والجسور والطرق السريعة الكبيرة.. وكل أنماط الإنفاق والبذخ الاستهلاكي لتقنيات العصر ونتاجه من كل أصقاع الأرض. وما دار بخلده.. أن كل ذلك ليس من صنعه.. وما له فيه ذرة فضل إلا كونه مشترياً.. قد يكون مغفلاً في كثير من الأحيان.. فيستأثر الآخرون بقدر من ثرائه النفطي.. وهو لا يكثر بمقدار ما استأثر به الآخرون في مناخ الصلف والاستعلاء الذي أوجده الترف النفطي وإن خبا بريقه أو قلّت موارده فما زال في زخمه فاعلاً

ومؤثرا في ترسيخ هذا المناخ المشوه وهذه الصورة المشوهة.. وهذا الجيل الناشئ المشوه فكرا وثقافة وسلوكا.

ومعروف أن الفئة العمرية الغالبة نسبتها.. هي فئة الشباب فما دون.. في أقطار الخليج العربية.. وربما في العالم العربي ودول العالم المتخلف إجمالا. وهذه الفئة العمرية في أقطار الخليج العربية.. هي التي لم تشهد إلا الترف النفطي.. وما شهدت شيئا من قسوة الماضي القريب. ربما يأتي ذكر ذلك الماضي كلما شحذ الأكبر سنا ذاكرتهم ويأتي أيضاً في سياق المقارنة بين الماضي القاسي والمتخلف.. وبين الحاضر المترف والمقدم وذلك ما تغذيه وسائل الإعلام للبرهنة على الففرة الحضارية الكبيرة غير المسبوقة في التاريخ.. وهذه الفئة العمرية هي التي تنتظم في قنوات التعليم.. وما يقدمه لها التعليم والإعلام.. لا يختلف.. فكلاهما يصيب في تغذية الشعور بالتفوق الحضاري خلال فترة وجيزة.. ويعتمد التنشئة على مبدأ الرعاية الأبوية في المحيط التعليمي والمحيط المجتمعي.. ويرسخ الطاعة والانصياع.. ولا يفسح المجال لثقافة الحوار حرية التعبير.

وفي هذا الإطار النمطي الذي يغذي نزعة الاستعلاء في خضم الترف النفطي.. وفي خضم العمالة الوافدة والتي تبدو وكأنها مسخرة لخدمة أبناء أقطار الخليج العربي.. فإن هذه الفئة العمرية.. هي التي ينتظر أن تتولى المواقع الإدارية العليا وغير العليا في التسيير الإداري.. وهي التي تعتبر عدة المستقبل.. والمستقبل بالنسبة لها كله ورد في إطار مظاهر الترف النفطي الماثلة.. وهي قد تعودت منذ طفولتها على خدمة الآخرين لها.. ونظرتها إلى الآخرين دونية.. فهم مسخرون لخدمتها لقاء مردود يصبون إليه.. وهم مستعدون أن يبذلوا كل شيء وأن يريقوا كل شيء من أجل هذا المردود.

لعل الجيل الذي شهد قدرا من شطف العيش وقسوة الماضي.. ثم شهد حضور الترف النفطي بزخرفه وزينته.. يدرك إلى حد ما جوهر القضية.. وربما ما غاب عن ذهنه أن هذا الحضور عابر أو ربما كان أكثر قدرة على التعامل مع أي مستجدات تحدث خلخلة في هذا الحضور. غير أنه ربما كان أكثر هذا الجيل قد ألف الاسترخاء وارتاح إليه ولا يود أن يتذكر الماضي بشطف العيش وقسوته.. وربما مع ركونه إلى الاسترخاء تحت مظلة الترف النفطي. يصبح غير قادر على مواجهة أي مستجدات تحدث خلخلة في ذلك الحضور. ربما يستدل بالماضي للتدليل على ما قاساه.. ولكن لا يود أن يعود هذه المقاساة أو حتى تعرف الفئة الشبابية ما واجهه الآباء وهم في قرارة أنفسهم يشعرون أنهم أفضل حالا. وجيل النفط الذي ألف الترف النفطي أو مظلة الترف النفطي.. غير مهياً أبدا لأي مستجدات تحدث خلخلة في الترف النفطي أو مظلته.. وغير قادر على التعامل مع هذه المستجدات.. وغير قادر على اتخاذ القرار في المواقف الصعبة.. وهو لم يتعود أبدا على المواقف العصبية.. ولم يتعود على اتخاذ قرار أصلا تحت مظلة الرعاية الأبوية.

ورغم حضور الترف النفطي ومظلته.. فإن بعض الانحسار في هذا الترف ومظلته.. قد أحدث خلخلة..

وشهدت أقطار المنطقة منذ فترة عجزاً مالياً في ميزانياتها. ومصطلح العجز.. كانت تسمع به ولكن لم تشهد في محيطها. وبعد الانحسار.. تقلص الإنفاق على العديد من الإدارات والمرافق.. وتضاءلت الفرص الوظيفية.. وأطلت البطالة الفعلية برأسها على أقطار المنطقة التي كانت وظائفها العامة المتاحة تبحث عن طالب وظيفة.. والتي ما زالت تعج بطوفان من العمالة الوافدة. حتى البطالة الفعلية.. مصطلح كانت تسمع به هذه الفئة العمرية الشبابية.. ولكنها لم تشهد في محيطها.. حتى فاجأها بحضوره.

لقد أصبحت البطالة همماً.. وأصبح السعي وراء فرص العمل.. ضرورة ومشقة.. وفرص الوظيفة العامة مع تلاشي بريقها.. حيث أن الدخل منها لا يواكب عادة الارتفاع في تكاليف المعيشة.. قد أصبحت لا تلبى احتياجات طالب العمل.. مع أن طالب العمل حتى لو أتيحت له فرص الوظيفة العامة.. فإن المردود منها لا يلبي الاحتياجات الأساسية من مأكّل ومشرب وكساء ومسكن.. ناهيك عن أن تلبى الاحتياجات الكمالية.. وناهيك أيضاً عن أن تلبى متطلبات مجتمع الترف النفطي.

والقطاع الخاص يعتمد إلى حد كبير على العمالة الوافدة لاعتبارات يرى أنها تتمثل في الانضباط والكفاءة والأداء والإنتاجية وضآلة المكافأة.. وهي تتولى في كثير من الأحيان أعمالاً لا تملك العمالة المواطنة القدرة على أدائها.. أولاً تملك القدرة على أدائها وفق الاعتبارات المطلوبة.. أو ليس لديها الرغبة في القيام بها.

وأيا كان الأمر.. فإن وضع العمل في القطاع الخاص.. للعمالة المواطنة.. يبدو وكأنه يواجه عوائق متعددة.. والمكافأة الضئيلة ليست مقبولة من العمالة المواطنة.. فهي في كثير من الأحيان أدنى من دخل الوظيفة العامة الذي أصبح هو ضئيلاً بحكم عدم مجاراته لارتفاع تكاليف المعيشة ولا يلبي الاحتياجات الأساسية.

هذا الانحسار في الترف النفطي ومظلمته.. خلق وضعاً صعباً للغاية بالنسبة للفئة العمرية الشبابية الباحثة عن فرص العمل.. ويبدو أن الوضع أكثر إحباطاً بحكم الاعتياد على الترف النفطي ومظلمته وحالة الاسترخاء واللامبالاة وعدم الاكتراث بالمستقبل.. وبحكم أن المحيط ما زالت تتمثل فيه صور كثيرة من صور البذخ والسفه وتبديد الثروة.. وما زالت مظاهر الترف النفطي تبدو غير منحسرة وإن انحسرت مظلمته. وفي هذا الوضع قد يتجه قطاع من الفئة العمرية الشبابية إلى الانحراف.. وقد يتجه قطاع آخر إلى التطرف الديني.. وكلا الظاهرتين توجدان في أقطار عربية عديدة.. غير أن الحصول على المال أو التمويل.. يبدو أقل صعوبة في أقطار الخليج العربية.. إذ ما تزال مواردها المالية أعلى بكثير من باقي الأقطار العربية.. ويتمثل الانحراف في صور شتى ولكن الصورة التي صارت تبدو مقبولة.. أو على الأقل.. يغض الطرف عنها.. هي الانغماس في الرذيلة في العواصم القريبة والبعيدة وتحت أي جنح تبدو فيه الرذيلة متاحة وربما كان هناك أو كار للرذيلة في أقطار الخليج العربية ذاتها.

ومثل هذا الانحراف.. مع الأسف.. لا يبدو انه يمثل هما كبيرا.. بل إن الهم الأكبر يتمثل في التطرف الديني.. خصوصا عندما تكون القبيلة قد اتخذت الدين مرتكزا لشرعيتها.. ففي هذه الحالة يصبح التطرف الديني منافسا لسلطة القبيلة ومهددا لها ونافيا أو محاولا نفي الدين عنها وهو مرتكز شرعيتها.. ورغم أن القبيلة هي التي فسحت المجال أمام التطرف الديني لمواجهة تيارات أخرى كانت قوية على الساحة.. ولكن منذ انحسار تلك التيارات.. بدأ التطرف الديني يستعرض قوته.. حتى على القبيلة التي فسحت له المجال.. وبدأ الصدام بينهما مصيريا.. ولا ريب أن هذه الظاهرة القوية على الساحة العربية.. يرى كثيرون أن تمويلها الرئيسي يأتي من أقطار الخليج العربية.

ومن المعروف أن التطرف الديني.. أو أي تطرف.. عندما يركب موجة العنف ليواجه به عنف الدولة أو القبيلة.. يصبح العنف مهددا للمرافق والخدمات والتنمية والبشر. كما أنه من المعروف بصرة خاصة.. وربما حتى في ردهات الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية وغيرها.. أن العنف في أقطار الخليج العربية.. قد يكون قريبا من منابع النفط.. وقادرا على نسفها أو تفجيرها أو الإخلال بها.. وأن ذلك يعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومي الأمريكي باعتبار النفط مصدرا حيويا لم تتردد الولايات المتحدة الأمريكية في التأكيد على أن أي تهديد له.. يعتبر تهديدا مباشرا لها.. وأنها مستعدة لاستخدام القوة العسكرية في أي ظرف يستدعي ذلك. وفي مثل هذه الحالة.. يبدو التهديد الداخلي أكثر خلخلة للأوضاع من التهديد الخارجي.. إن لم يتمثل فيه احتلال لقطر عربي خليجي. ولا ريب أن هذه المنطقة التي كانت لحقبة طويلة نسيبا.. تبدو معزولة أو منعزلة إلا في خارطة الاستعمار ومنسية من الخارطة العربية إلى حد كبير.. ولكنها تنعم باستقرار كبير.. ولم تعرف العنف.. حتى مع الاستعمار.. إلا في أمثلة نادرة.. فإن الترف النفطي فيها ومظلتها مهددان بفعل ما أفرزه الترف النفطي نفسه وطرق استخدامه.. وأوجه صرفه وإداراته.

المرأة النفطية

عندما وطأت.. أرض المنطقة.. أقدام مجندة ضمن المجندين في كارثة الخليج.. كان ذلك مشار استغراب وانبهار ودهشة على الساحة على الساحة المجتمعية.. وبالنسبة للمرأة في أقطار الخليج العربية على وجه الخصوص.. والمرأة في هذه الأقطار.. رغم التفاوت النسبي.. ما تزال إلى حد كبير خارج هامش الحركة والفعالية والتأثير. وإذا كان الإنسان عموما في هذه الأقطار مهمشا أو خارج الهامش.. فإن الوضع بالنسبة للمرأة أكثر سوءا. صحيح أن القطاع النسائي فيه الأميات وغير الأميات.. ومنهن من نال حظا من المعرفة ورصيда من الثقافة.. ومنهن من لم ينل خطأ أو رصيدا.. غير أنه بالنسبة للأميات من هن على قدر من الوعي يدركن من خلاله أهمية قيامهن بدور فعال.. ويدركن أن هناك اضطهادا يمارس عليهن من أكثر من بعد.. بما في ذلك البعد السلطوي والإرث الثقافي والتقاليد المجتمعية.. وفي هذه الأبعاد.. قد يكون الرجل قاسما مشتركا.. حتى مع التركيز على أن الرجل والمرأة.. قضيتهما واحدة في إطار قضية حقوق الإنسان..

وإنه لا يمكن النظر إلى قضية المرأة بمعزل عن قضية الإنسان.. فالرجل إلى حد ما مقموع ومضطهد
ومسلوب الإرادة.. والمرأة تلقى ما هو أضعاف ذلك من القمع والاضطهاد وسلب الإرادة.

وما أكثر الندوات والمؤتمرات التي عقدت وركزت على قضية المرأة في العالم العربي وأهمية
دورها.. ورفع الظلم والحييف والاضطهاد والقمع عنها.. ولكن محصلة كل تلك المؤتمرات والندوات لم
تجد لها وقعا فعّالا ومؤثرا وذا مردود على محك الممارسة الفعلية في الواقع المجتمعي.. وكانت المحصلة
في كثير من الأحيان توصيات لا تجد طريقا للتنفيذ.. ولا يوجد التزام بها. وما تزال تتعقد بين آونة وأخرى
مثل هذه الندوات والمؤتمرات.. ومحصلتها إضافة تكاد تكون مكررة للرصيد الكمي من التوصيات. ولو
جمعت هذه المحصلة لمثلث كما هائلا من الأوراق والكتب التي قد يوجد فيها طرح منطقي ولكنه يكاد
يكون ضائعا في هذه الأوراق والكتب.. أو محفوظا في هذه الأوراق والكتب التي هي بطبيعتها تظل
محفوظة.. ولكن في الأدراج وعلى الرفوف.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه.. إنه إذا كان هناك مثل هذا الاهتمام بقضية المرأة من خلال الندوات
والمؤتمرات التي لا حصر لها على المستوى الرسمي وغير الرسمي.. فأين المحصلة؟ أما على المستوى
الرسمي الذي قد تشارك فيه العديد من الدول المتخلفة.. فإن الطرح.. إن بدا في بعض الأحيان منطقياً.. فإن
هناك قرارا مسبقا مبيتا لإجهاض هذا الطرح حتى لا يكون له أي صدى على محك الممارسة والواقع
المجتمعي.. وإلا فكيف يكون مثل هذا الحضور الرسمي.. الذي يفترض أنه يملك ناصية القرار السياسي فيما
يتعلق بهذه القضية أو ناصية التأثير على القرار السياسي.. ثم يبقى القرار السياسي متحالفاً مع غيره في إسقاط
دور المرأة.. والاستمرار في ممارسة الظلم والحييف والاضطهاد والقمع عليها.

والمرأة أحيانا قد تكون متمردة.. وهناك شريحة من النساء قد يعتبرن متمردات على وضعهن.. غير
راضيات به أبدا.. بل رافضات كل الرفض له.. ومنهن من يلتمس بكل ما لديه وسيلة مخرجا من هذا الوضع
الخائق المجحف. ولكن ما هي الوسيلة التي تملكها المرأة التي تعتبر متمردة.. إنها لا تكاد تملك أي وسيلة
تستطيع بها أن تفرض وجودها على الساحة عنصرا فعّالا ومؤثرا. قد تفصح عن رفضها.. أو قد تجهر بهذا
الرفض.. ولكن مهما كان صوتها قويا.. فإن تأثيره محدود.. أو قد لا يكون هناك تأثير يذكر.. فهو عروءة..
وكأنما هي في إفصاحها عن رفضها أن الجهر به.. تتقياً ما بداخلها.. وما في قرارة نفسها.. من شعور بالظلم
والمهانة.. وربما كان في ذلك ما يريحها بعض الشيء.

والمرأة التي تتمرد على وضعها وواقعها.. قد تواجه سدوداً وقيوداً وعوائق لا تقف مجرد حجر عثرة
في طريق تمردها.. ولكن ينكسر تمرداها على صخور صلدة.. وعندما ينكسر هذا التمرد.. قد يتحول إلى
تمرد على بنات جنسها على أساس أن أكثرهن قانع بوضعه. وقابع في مكانه.. ولم يتحرك قيد أنملة.. وأنه لو
تحرك.. لكان ذلك بمثابة طوفان جارف لا بد وأن يقتلع تلك الصخور الصلدة أو يخترقها. أو قد يتحول

تمردتها إلى تمرد على أسرتها وعلى الرجل بحكم أن الوضع القائم.. وهو وضع ذكوري.. أو مجتمع للذكر فيه الحظ الأوفر إن لم يكن كله وهو أمر يجعل الرجل في أغلب الأحيان متمسكا بهذا الوضع ومدافعا عنه.. حتى أولئك الذين يبدوون موقف النصر للمرأة.. إنما هم في قرارة أنفسهم.. وربما حتى في ممارساتهم.. متمسكون بهذا الوضع القائم والمجتمع الذكوري الذي يفضل الذكر على الأنثى.

وأسوأ محصلة للتمرد.. حين يتحول إلى تمرد المرأة على ذاتها.. فتنحول إلى جلد الذات الذي يفضي من إحباط إلى إحباط أكبر.. وحينما تتمرد على ذاتها بتلك الصورة.. فهي إنما تجني على نفسها.. وتكون بمثابة الضحية التي تعذب نفسها.

والمرأة في أقطار الخليج العربي.. ربما خرجت من تحت العباءة التقليدية ذات السمة الدينية.. وتمردت على المجتمع الذكوري.. ولكن هذا الخروج والتمرد.. كان محدودا.. ولم يكن يمثل تيارا قويا. وبالطبع.. فإن محصلة ذلك الخروج والتمرد لا بد وأن تكون محدودة في ظل وضع مجتمعي تربوي يرسخ الذكوري ويمنحها الفضل حتى فيما ليس لها.. وهو لا بد أن يكون محدودا حين يكون التيار الأقوى المناهض لها من بنات جنسها اللاتي اعتنقن مبدأ المجتمع الذكوري وثقافته.. وآمن به إيمانا لا يقبل الخدش ولا التفريط. والرجل مهما أبدى من تعضيد لقضية المرأة.. أو أبدى نصرة لانطلاقها وتحررها من ربق القيود.. فهو قرارة نفسه مرتاح لهذا المجتمع الذكوري الذي يجعله قيما وصاحب فضل ومكانة على المرأة.. وإن كان هو ذاته مسحوقا مضطهدا تجثم عليه القيود وتطبق عليه الأغلال في مجتمع يتخذ الاستبداد منهجا وممارسة.. ويرسخ ثقافة الاستبداد.. كما يرسخ ثقافة الذكورية.

وتمرد المرأة على وضعها الاجتماعي والإنساني والسياسي والاقتصادي والثقافي.. يتبعثر تحت مظلة ثروة النفط.. ذلك أنها تبدو في وضع مترف نسبيا محاطة فيه بكل المظاهر الجديدة وزخارفها.. يتولى أخريات خدماتها من العاملات الوافدات من دول أخرى. إن هذا الترف النفطي يلقي ضباية كثيفة على بصر المرأة.. وعلى ذهنها.. وتنسى أن قضية المرأة.. أكبر من ترف زخرفي.

وتمارس المرأة أحيانا.. جلد الذات.. وينطبق على شريحة من النساء.. فهي تتحالف مع عوامل اضطهادها.. في اضطهاد ذاتها.. وتبدو راضية أو قانعة بوضعها.. وبدورها إن كان هناك ثمة دور. بل إن من هذه الشريحة من هن قاسيات على أنفسهن قسوة متناهية.. وربما كان مرد ذلك بالدرجة الأولى.. التنشئة الأسرية والمفاهيم والقيم المجتمعة السائدة والتي يدخل أكثرها تحت مظلة التقاليد الاجتماعية والموروثة والتي تكاد تكتسب صفة القدسية.. بحيث يعتبر الخروج عليها أمرا غير ممكن.

ومن اللافت للنظر.. أن هذه التنشئة الأسرية.. في إطار المفاهيم والقيم المجتمعية السائدة.. على قسوتها.. قد يخرج من تحت عباءتها من يحاولن التمرد عليها أو على الأقل يتولد لديهن شعور بالرغبة في التمرد في الوقت الذي يتشبث بعضهن بهذه المفاهيم والقيم وعباءتها.. وهن في الوقت الذي يمارسن فيه

جلد الذات.. والرضا بجلد الذات.. والاقتناع به وربما الاستمتاع به.. فإنهن في الغالب.. كأمهات.. يمارسن هذه القسوة في إطار القيم والمفاهيم ذاتها على بناتهن بصورة خاصة. وهكذا تتعاقب الأجيال في وضع يسود فيه هذا النمط الذي يغلب فيه تعاقب كثيرة من يمارسن جلد الذات وربما جلد الأخريات.. وقلة تحاول التمرد أو تشعر بالرغبة في التمرد.. ولكنهن غير قادرات على التمرد أو التجرؤ عليه.

وإذا كان مستوى النضج المجتمعي بكل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.. يعكس مستوى نضج المرأة باعتبارها نصف المجتمع. وإدراكها لذاتها ودورها في مسيرة المجتمع.. فإن النضج المجتمعي يأخذ أمد طويلاً.. هذا إن تضافرت العوامل الإيجابية وبدأت من منطلق صحيح على مسار النضج المجتمعي. ولكن القضية الجوهرية.. أن المجتمع العربي إجمالاً.. لم يسلك أكثره المسار الصحيح للنضج المجتمعي.. وبقيت المرأة بصورة خاصة.. رهينة غياب النضج المجتمعي.. وهي قد تبارك غيابها من منطلق تشربها للمفاهيم والقيم المجتمعية السائدة.. إلا ندرة ولدت لديها هذه المفاهيم والقيم شعوراً بالتذمر أو النقمة.. وفي أكثر الأحيان مصحوباً بشعور من اليأس والإحباط مرده الشعور بعدم القدرة على مواجهة هذا الواقع المجتمعي.. أو اختراقه.. أو فتح ثقب فيه.. بحيث يبدو هذا الواقع المجتمعي وكأنه سد منيع أمام أي مبادرة تتوخى ترسيخ الإيجابيات في المفاهيم والقيم المجتمعية السائدة.. وتحاول نفي السلبات وإلغاءها.

والمرأة في أقطار الخليج العربي.. قد تمارس جلد الذات.. ويبدو وكأن ذلك ينسجم مع النعمة السائدة التي تلتقي فيها بعض صور الدين مع التقاليد القبلية.. مع أن الدين في جوهره.. أكبر من تلك الصور.. كما أن التقاليد القبلية.. وإن اتسمت بالذكورية.. إلا أن المرأة تحت مظلتها كانت تمارس دوراً اقتصادياً وقدراً أكبر من الحركة في مجتمع الرعي كما هو الحال في مجتمع الزراعة.. وكان النفط أو ثروة النفط.. عاملاً على تهيئة الأسباب لدخول المرأة فضاءات العصر.. ولكن بنفس الصور والتقاليد وليس هناك ما يمنع أن تعلوها قشرة الحضارة الجديدة ومساحيقها.. ولكن بنفس الصور والتقاليد وليس هناك ما يمنع أن تعلوها قشرة الحضارة الجديدة ومساحيقها.. ولكن السلوك المتجذر تربوياً من خلال الأسرة والمؤسسات التعليمية والمجتمع.. يرسخ الجمع بين الصور الدينية والتقاليد القبلية والمجتمعية.. وبين قشور الحضارة الجديدة ومساحيقها.. وحتى مظلة الثروة.. قد تجلد المرأة نفسها من خلال تأكيدها هي على ذكورية المجتمع.. وفضل الذكر على الأنثى.. وأنها تحت هذه المظلة.. هي مصونة مكرمة معززة.. تحظى بكل زخارف الحضارة الجديدة وزينتها.. وهي آمنة مطمئنة مستقرة في بيتها.

والمرأة في بعض أقطار الخليج العربية.. تنظر إلى وضع المرأة في بعض الأقطار العربية وتأمل أن يكون لها مثل حظها.. في بعض الفرص المتاحة.. وفي بعض القدرة على الحراك الفردي والاجتماعي والثقافي وربما السياسي.. والمرأة في تلك الأقطار العربية.. تنظر إلى المرأة في الدول المتقدمة.. وتأمل أن يكون لها مثل حظها في الفرص المتاحة والقدرة على الحراك الفردي والاجتماعي والثقافي والسياسي وغيره. ومن

اللافت للنظر.. أن المرأة في الدول المتقدمة.. تسعى ما وسعها الجهد أن تقلص الفجوة بينها وبين الرجل في وضع تبدو فيه أنها مازالت مضطهدة.. ومازال هناك قدر من العقبات والعراقيل التي تحد من قدرتها على التكافؤ مع الرجل في الفرص.

ولا بد من الإشارة إلى أن النساء في العديد من الأقطار العربية.. كما هو الشأن بالنسبة للرجل.. ينظرن إلى الفرد في المجتمع النفطي أنه أفضل حظا.. وأنه ينعم بالكثير من النعم التي يشقى الآخرون والأخريات في سبيلها. والمرأة في أقطار الخليج العربية.. كما سبق الإشارة.. قد تنظر إلى نفسها أنها أفضل حظا وأنها في وضع تحسد عليه.. وهذه النظرة ترسخ الوضع القائم والأغلال والقيود.. وتناقض أي دعوة لتحرير المرأة وانطلاقها ومشاركتها وإسهامها الفعال في حركة المجتمع وثقافته. لعل الغنى والثراء في ثقافة المجتمع.. وما يخص المرأة منه على وجه الخصوص.. يمثل مرتكزا كبيرا للتباهي والتفاخر ورصيذا قيميا يحدد المكانة.. فالرجل الغني له مكانة مجتمعية كبيرة ربما تراجع أمامها وضاعة الانتماء القبلي طالما كان للانتماءات القبلية تراتبيها.. والمرأة تطمح الرجل الغني.. وقد يطمح الرجل أيضاً إلى المرأة الغنية.. ولكن طموح الرجل تغلب عليه ذكورية المجتمع وفضل الرجل على الأنثى.. وقد يكون سبة أو عيباً أو نقيصة.

ولكن من المعروف أن الجانب المادي ليس كل شيء بالنسبة للإنسان.. رجلاً أو امرأة.. وأن الجانب المعنوي له أهمية خصوصاً فيما يتعلق بكرامة الإنسان وإنسانيته وحرياته وحقوقه وواجباته. ومهما أحيطت المرأة بالرخارف المادية.. فإنها تظل زخارف إن لم تتمتع بحقوقها كإنسانة. صحيح أن هذه الحقوق قد يختلف على بعض تفسيراتها أحياناً.. وقد يتحفظ عليه أحياناً أخرى.. ولكن هذه الحقوق في جوهرها قد تبلورت وأصبحت مطلباً عالمياً. ولا ضير من التحفظ على بعض البنود أو تفسيراتها.. على ألا يخل ذلك بحقوق المرأة الأساسية.. وهي التي يكاد يكون هناك إجماع دولي على أنها الأكثر المستضعف المستغل والمنتهكة حقوقه على صعيد العالم.. مع أنها الأكثر إسهاماً في النشاط الاقتصادي بصفة عامة وخصوصاً في المجتمع الزراعي أو المجتمع الرعوي. ولعل ميسون بنت بجدل الكلبية زوجة يزيد بن معاوية.. قد أوضحت ذلك بعفوية حين قالت:

لبيت تخفق الأرياح فيه أحب إليّ من قصر منيف
وليس عباءة وتقر عيني أحب إليّ من ليس الشفوف

والمرأة.. في أقطار الخليج العربية.. تحت مظلة الترف النفطي وزخرفه وزينته.. تكاد تكون غارقة في الزخرف والزينة.. أو باحثة عن الزخرف والزينة بأي وسيلة.. ذلك أن الزخرف والزينة لم تعد ترفاً.. وإنما هي في حقيقة الأمر نمط حياتي. فالترف النفطي قد جعل الثراء يبدو سهلاً.. والثروة تبدو مباحة ومستباحة.. ومن لم يتصيد الفرصة لاستباحة قدر منها أو الحصول على نصيب وافر منها.. فهو يكاد يكون خارج سياق الزمن.. وخارج حركة التاريخ المترف في هذه المنطقة من العالم العربي.. ويبدو الزخرف والزينة.. ليس مجرد مظاهر للثروة والترف.. وإنما دلالة على المكانة المجتمعية.

واللافت للنظر.. أن المرأة في هذا اللهث وراء الزخرف والزينة.. تصبح اعتبارات المكانة الاجتماعية.. واستحقاقات التقدير والإحترام.. مرتبطة بذلك الزخرف وتلك الزينة المرتبطة بالترف النفطي. وفي هذا الإطار.. تكاد تتلاشى كل الاعتبارات المعنوية الحقيقية كالأمانة والنزاهة والكرامة والإخلاص فهي اعتبارات لا تحقق أي شيء على هذا الصعيد المترف.. حيث يغدو الترف هو المعيار الوحيد الذي تتضاءل أمامه كل المعايير الأخرى. ولذلك فإنه ليس مهما أن يكون السبيل إلى الثروة هو الفساد.. فالوصول إلى الثروة هو هدف مشروع بل ومحجب.. والواصلون إلى الثراء عن طريق الفساد لا يبدو أنهم يشعرون بوخز ضمير أو عقدة ذنب.. بل إنهم تحت مظلة الترف.. ينعمون بما وصلوا إليه من ثروة.. ويحتلون واجهات اجتماعية ما كانوا يحتلونها من قبل.. ومكانة اجتماعية أعلى لم يكونوا قادرين على الوصول إليها من قبل.. ويبدو الذين لم يتصيدوا الفرص.. ولم يركنوا إلى الفساد.. وما نالوا من الترف شيئاً.. ولا وصلوا إلى الثروة.. أنهم أضعوا أنفسهم.. وأضعوا غيرهم ممن في محيطهم.. فما استفادوا ولا أفادوا

والمرأة بغرقها في الزخرف والزينة.. أو لهثها وراء الزخرف والزينة.. تضغط على الرجل كثيرا لتصيد الفرص لاغتنامها حيثما سنحت.. إذ ليس بإمكانه أن يجعلها تغرق في الزخرف والزينة إلا إن وصل إلى الثروة وحقق الترف.. واتخذ الفساد سبيلاً.. فليس هناك ما يحقق الثراء الفاحش في فترة وجيزة غير الفساد.. وقد لعبت الصدفة فيها أو الحظ دوراً أساسياً.. ولكن ذلك من قبيل الاستثناء. وغرق المرأة في الزخرف والزينة أو لهثها وراءهما.. يلغي كثيراً من الاعتبارات الرئيسية التي تتعلق بالمرأة وقضيتها المحورية وحقوقها وحرياتها.. وتصبح أسيرة قيود الزينة والزخرف.. وتصبح مشاركة في ترسيخ الفساد.. وترسيخ تخلف المرأة.

الفصل السابع

التيارات المتصادمة.. والهوية الثقافية

القبيلة.. والتيارات المتصادمة

هناك تياران واضحان.. وليس بالضرورة أكثرية.. أولهما: تيار المتطلعين إلى العصرية والمنبهرين بها والراكضين وراء الأخذ بمفاهيمها وقيمها ورموزها.. والنأي عن القديم باعتباره من معالم التخلف.. وثانيهما: التيار الديني المتشدد.. الذي يرى أن العصرية بكل قيمها ومفاهيمها ورموزها.. تمثل هجمة سلبية على الثقافة العربية الإسلامية.. وعلى الهوية العربية الإسلامية.. وأنها لا تتفق مع قيم المجتمع وتقاليد.

ووجود مثل هذين التيارين.. ليس غريبا على الساحة العربية منذ القرن الماضي من خلال الاحتكاك بالغرب.. سواء بحملاته كمستعمر.. أو من خلال إيفاد الدارسين إلى جامعات في الغرب.. وهناك أدبيات كثيرة في هذا الخصوص.

غير أن الذي تجدر الإشارة إليه في هذا السياق.. أن أقطار الخليج العربي.. بدت معزولة ومنسّية لحقب طويلة. ورغم مواقعها الاستراتيجية التي ربما استقطبت جزءا من الاهتمام.. فإن ذلك لا يقارن بتاتا بالاهتمام الواسع الذي حظيت به منذ تفجر النفط في أراضيها.. وبرزت قيمته الحيوية للاقتصاد الغربي ولعجلته العسكرية.

إن هذه المجتمعات التي كانت تبدو بدائية.. معزولة ومنسية إلى حد كبير.. أصبحت في قلب الشأن العالمي.. وفي دائرة الاهتمام الأولى.. لديها مؤسسات أو ضوابط أو تعليم أو ثقافة بالمعنى الذي يمثل سياجا لحفظ توازن المجتمع من الهزات العاصفة التي قد تخل بقيمه ومفاهيمه وثقافته البدائية.. ولجعل النقلات النوعية تدريجية.. وتعتمد على الانتقاء.

ومن ثم فقد أصبح هناك ما يشبه الانفلات من كل شيء لها وراء منجزات الحضارة المعاصرة في مجتمع مفتوح لكل شيء ومرتبب ارتباطا عضويا بالغرب.. فهو قد دخل إلى العولمة قبل أن يتبلور مفهوم العولمة في صيغته المعاصرة.. ولكنها عولمة تمس قطاعا معيناً يعتبر ارتباطه بها ارتباطاً عضوياً.. وقد يكون المجتمع برمته غارقاً في شراء منجزات الحضارة المعاصرة وإنتاجها الاستهلاكي والترفي.. ذلك أن هذه المنجزات وهذا الإنتاج يغمر الساحة ويقبل عليه حتى الرافضون للعصرية لأنه أصبح سمة من سمات الاستهلاك في المجتمع. قد يرى الرافضون أن هناك فرقا كبيرا بين الاستفادة من منجزات الحضارة المعاصرة وإنتاجها.. وبين الانشداد إلى قيمها ومفاهيمها وثقافتها.. والنأي عن الثقافة السائدة في المجتمع وجذورها الدينية والتاريخية. والقطاع العريض في المجتمع قد يكون غارقاً في استهلاك واقتناء السلع الاستهلاكية والكمالية والترفيه.. غير عابئ أصلاً بالشأن الثقافي وقيمه ومفاهيمه.. أو غير مكترث بذلك.. أو

لا يشعر بأي تناقض في الجمع بين القيم والمفاهيم والرموز من الحضارة المعاصرة.. وبين التشبث ببعض القيم والمفاهيم والرموز السائدة في المجتمع.. التي تبدو مقبولة نظرياً.. وهي الفصل بين الإنتاج المادي للحضارة المعاصرة وبين الإنتاج الثقافي.. إذ لا ضير من الاستفادة من الإنتاج المادي والمحافظة في نفس الوقت على الثقافة السائدة في المجتمع.

هذا التوفيق النظري. ليس سهلاً على محك الواقع.. ومن هنا تأتي المفارقة الصارخة بين حضور المتناقضات الكبيرة على صعيد واحد. وهذه التناقضات الكبيرة بين قطاع يمارس ما ينسجم مع أكثر التقاليد إنشاداً للماضي.. ويمارس في ذات الوقت ما ينسجم مع أكثر نتاج الحضارة المعاصرة تحرراً. وللتدليل على ذلك.. من الممكن أن يشاهد عبر الفضاء الإعلامي الواسع.. أكثر البرامج إباحية.. في الوقت الذي يطلب فيه أن تلتزم زوجته بالحجاب الكامل.. بل من الممكن أن يشاهد برنامجاً إباحياً في وقت ويشاهد برنامجاً دينياً في وقت آخر.. وكذلك من الممكن للمرأة أن تتزي بما يتزي به الغانيات في أوروبا وأمريكا تحت حجاب كثيف.. وأن تشاهد برامج خليعة جداً عبر الفضاء الإعلامي الواسع.. وتحرص ألا يشاهدها أحد سافرة الوجه.

هذه التناقضات الصارخة.. تجعل المجتمع مجتمعاً متناقضاً.. ومجتمعاً ضائع الهوية أو ممزق الهوية. وتكون الطامة أكبر بالنسبة للشباب والشابات.. حيث يبدو الانبهار بالحضارة المعاصرة أكبر.. خصوصاً وأنهم قد وجدوا أنفسهم على ساحة الترف النفطي.. وما ذاقوا شظف العيش أو شعروا به.. وما مروا بحقبة الفقر المدقع. صحيح أن التنشئة الأسرية.. والتنشئة التربوية.. والتنشئة المجتمعية.. ترسخ بعض القيم والمفاهيم والتقاليد السائدة بحكم أنها تمثل ثقافة المجتمع.. وقد تعيد إنتاج هذه الثقافة في قالب تبدو معاصرة.. ولكنها مشدودة إلى الموروث الديني.. والتقاليد والقيم المتوارثة. غير أن ذلك كله يبدو للشباب والشابات.. ضرباً في الماضي في وقت يجدون الساحة كلها مغمورة ومغرقة بمعالم الحضارة الغربية المعاصرة وقيمها ومفاهيمها وثقافتها. ولما كانت هي حضارة اليوم.. وربما حضارة المستقبل.. أو هي حاملة لواء التقدم والتطور في شتى الميادين.. فإنها تبدو محل إعجاب وانبهار يملك على الشباب والشابات نواصي تفكيرهم.. ويجعلهم إلى حد كبير.. في قرارة أنفسهم يزدرون بالماضي ولا يميلون إلى تذكره. وربما ينظرون حتى إلى الحضارة العربية وإلى اللغة العربية.. نظرة فيها قدر من الاحتقار.. أو على الأقل لا تمثل مصدر مباحة واعتزاز.. الأمر الذي يهدد فكرة الهوية من أساسها.

والقيم المجتمعية.. وقد واجهتها موجات العصرية بأنماطها البراقة.. والتي تعزف على أوتار أقرب إلى العقل.. تقلص احترامها والالتزام بها.... وتقلصت أهليتها للتعامل مع روح العصر. ولعدم نشوء قيم مجتمعية معاصرة من صلب القيم المجتمعية القديمة تحظى باحترام ومصداقية والتزام وتكون رباطاً ثقافياً اجتماعياً.. ومرجعية ثقافية اجتماعية فيها الكثير من القوة والتماسك في مواجهة أي موجات عاصفة.. أو إمكانية التعامل

مع هذه الموجات بتحد أدنى من التكافؤ.. فإن هذه الموجات تبدو وكأنها وجدت فراغا في أعقاب اختلال مصداقية القيم المجتمعية القديمة والثقافة المرتبطة بها أمام عصف العصر وعصف العلم والتقنية.. فكان الخلل على الساحة المجتمعية كبيرا.. إذ هناك دعوة للعصرنة بكل قيمها وأنماطها وثقافتها.. ودعوة أخرى لم تجد ملاذا قويا إلا الرجوع إلى الماضي تستلهم منه القوة وتشحن العزيمة.. وهي في عودتها إلى الوراء.. لا تواجه العصر.. ولكنها تهرب منه هروبا قد لا يجدي ولا يكبح عصف العصرنة.

ولكن القيم المجتمعية.. هي نتاج مفاهيم دينية واجتماعية وقلبية وعشائرية وطائفية متجذرة. والدين له دور حاسم في المجتمع العربي إجمالا.. وعليه فلا يمكن القياس على الغرب.. حيث خرجت الدولة العصرية منفصلة تماما عن الدين منذ الثورة على الدين في إطاره الكنيسي فيما يسمى بعصر التنوير.

إن حاكمية الدين في المجتمع العربي راسخة الجذور.. وهذا ما يفسر عبر حقب التاريخ بما في ذلك التاريخ المعاصر. إن النظام السياسي يوظف الدين.. وأن التيارات المناهضة له توظف الدين.. وحتى التيارات الإصلاحية لا بد من وأن تعل لها مظلة دينية.. أو ترهن أنها مع الدين في كل توجهاتها. ومما يجعل القضية معقدة.. أن الذين يوظفون الدين.. قد يكونوا بعيدين عن جوهره ومضمونه لأنه تحكّمهم مطامح شخصية أو فتوية ومطامح دنيوية.. والدين في جوهره أسمى وأنبل من أن يوظف لمثل هذه المطامح. ومما يزيد القضية تعقيدا.. ان التوظيف في أطره المختلفة.. قد أوجد خللا في التصور.. وخللا في الإدراك.. وشاب فهم الأكثرية بشوائب أفسدت عليها تصورها وإدراكها. ثم أن هناك مفاهيم وقيما مجتمعية.. وتقاليده وأعرافا قبلية أو عشائرية أو إقليمية.. كونت مخزونا ثقافيا ارتبط بالمخزون الديني أو تداخل متعه والتبس في بعض الأحيان بعضه ببعض.. أو لبست تلك المفاهيم والقيم والتقاليد والأعراف لباس الدين في المخزون التراثي.. فأصبحت لها قدسية الدين التي لا يمكن أن تمس.

ومن هنا يبدو الإصلاح المجتمعي.. وكأنه يواجه عوائق متعددة. ونقطة الانطلاق في هذا الإصلاح.. فك الارتباط بين ما هو ديني.. وما هو نتاج قيم وأعراف وتقاليده اجتماعية وقلبية وطائفية وعشائرية وإقليمية. ولكن ما هو ديني.. ليس كله أمر محسوما.. وقد تختلف فيه الاجتهادات.. إن حسنت النوايا.. فكيف الأمر إن كانت النوايا غير ذلك.

ومنظومة الثقافة الدينية والاجتماعية والقبلية والعشائرية.. تمثل مرجعية أساسية.. وكثير منها من قبيل الثوابت. ومن المفارقات.. أن هذه المنظومة تبدو وكأنها مناهضة ومناقضة للعصرنة.. أو كثير من مظاهر العصرنة.. غير أن الأكثرية من القادرين على امتلاك مظاهر العصرنة ووسائلها.. لا يجدون حرجا أو لا يشعرون في الغالب بأي قدر من التناقض بين تلك المنظومة الثقافية وبين العصرنة. وهم في هذا السياق.. مستهلكون لنتاج العصرنة.. أو مستخدمون لأدواتها ووسائلها.. ويبدو هذا النتاج.. وهذه الأدوات والوسائل.. وكأنها من قبيل المتطلبات الأساسية في هذا العصر والتي لا غنى عنها.. وحتى لو بدا قدر من التناقض.. فإن

الأكثرية في المجتمع القادرة على امتلاك نتاج العصر وأدواته ووسائله.. تحاول أن تغفل هذا التناقض ولا تجد في ذلك ضيراً.. فليس هناك برهان قاطع يمنع الاستفادة من منجزات العصر وأدواته ووسائله المبتكرة.. مع أن القضية عندما تتعلق بالثقافة.. سواء في إطارها المباشر أو في إطارها غير المباشر.. تبدو وكأنها مناقضة ومناهضة لمنظومة الثقافة في المجتمع.. وتمثل غزواً يجب التصدي له بكل الطاقات والإمكانات.

ومحور المناقضة والمناهضة.. يتمثل فيما تلحقه ثقافة العصرنة الوافدة من الغرب.. من خلخلة لقيم المجتمع وتقاليد ومفاهيمه.. ومن هنا تكون الخصومة مع الغرب التي تضيف إلى خصومة تاريخية بين الغرب الاستعماري وبين الشعوب التي كانت مستعمرة أو التي ما زالت تحت وطأة الاستعمار الغربي الجديد. ويبدو أنه من المقبول أخذ نتاج الحضارة الغربية في هيئة المادية والنأي عن النتاج غير المادي في بعده السياسي الذي يؤكد على الديمقراطية نهجاً.. ويؤكد على حقوق الإنسان وحرياته.. وكذلك في بعده الثقافي الذي يبدو تهتكاً وانحلالاً وخروجاً على المبادئ.. خصوصاً في محاور الدين والسياسة والجنس.. التي تمثل محاور لا يقبل الخوض فيها بحرية واستباحة ما لا يمكن استباحته من ثوابتها.. أو ما تنغلق عليه من حرمان ومحرمات.

والدين في المجتمع العربي.. وعلى ساحة أقطار الخليج العربية.. مرجعية مقدسة. وهو يظل المرجعية.. حتى بين الذين لا يلتزمون ببعض الشعائر الدينية. وبحكم أنه مرجعية مقدسة.. فإن الأمور التي تكتسب صفة أو صبغة دينية.. حتى لو لم تكن من الدين من أنماط اجتماعية أو سياسية.. تكاد تأخذ قدسية تلك المرجعية أو شيئاً من قدسيتها. والمثل الواضح في هذا السياق.. وضع المرأة.. فكثير من التقاليد الاجتماعية التي اكتسبت مسحة من الدين.. اكتسبت كذلك قدسية بحيث يبدو تغييرها.. أو الدعوة إلى تغييرها.. منافاة ومجافاة لشيء مقدس. والمثل الآخر الذي يمكن ضربه في هذا السياق.. هو النمط السياسي.. ذلك أنه في كل الأحيان.. يتخذ الدين ركيزة محورية.. وإن اعتمدها في بعض الأحيان على أنها الركيزة الوحيدة.. فرضاً للطاعة.

هذا الاعتماد للدين أو توظيفه في هذا السياق السياسي.. يحقق الغاية من إضفاء قدسية على النمط السياسي بحيث يكون التفكير في تغييره أو محاولة تغييره منافاة ومجافاة للدين. ورغم أن التيارات الإسلامية النشطة التي تحاول الخروج على النمط السياسي أو تعتبره خارجاً عن الدين.. هي أيضاً توظف الدين بحكم أنه المرجعية المقدسة في المجتمع والذي يستقطب العدد الأكبر من المناصرين لها.. وتنطلق دعوتها للتغيير من أن النظام غير ملتزم بالدين أو خارج عليه.. فإن النمط السياسي.. وهو يؤكد أن هذه التيارات إنما تمارس الإرهاب الذي يبذل أمن الناس خوفاً.. فإنما يؤكد احتكاماً إلى المرجعية المقدسة.. وهي الدين.. أن هذه التيارات خارجة عن روح الإسلام.

قد يطول التفصيل في دور الدين في المجتمع العربي وعلى ساحة أقطار الخليج العربي وهو موضوع

تناولته دراسات متعددة.. وكان لا بد من التطرق إليه في سياق التغيير المجتمعي الذي قد يتم.. طوعا أو كرها.. تحت مظلة العولمة وإفرازاتها. غير أنه من الواضح أن بريق العولمة أو بريق نتاجها.. وهو يمثل قمة الرفاهية.. يصعب مقاومته.. ومن هنا فإن القادرين على استهلاك نتاجها وما يصحبه من رفاهية.. يحاولون المواءمة بين ذلك وبين الدين.. ولو كانت مواءمة متعسفة.. أو هم ينغمسون في بريق ذلك النتاج ويختزلون الدين في أداء الشعائر المفروضة.. ويعتبرون ذلك أمرا عاديا بل مستحسنا. والكثرة في المجتمع.. قد تدرك أن النمط السياسي يتخذ الدين وسيلة أو وظيفة لشرعنة وضعه. ولكنها في أقطار الخليج العربي.. وهي تنعم أكثر من غيرها على الساحة العربية بإنجازات العصرنة ونتاج العولمة.. لا تعبأ بالنمط السياسي.. ولا تتركب المركب الصعب للتمرد عليه أو للخروج على طاعته. والنمط السياسي.. وهو يوظف الدين.. لا يجد ضيرا في استخدامه ضد ثقافة الغرب وقيمه السياسية بما فيها الديمقراطية وحرية الإنسان.. وينأى بالدين عن مخاصمة نتاج العولمة وإنجازات العصرنة.. بل يحاول أن يفرض نهجا يفصل بين إنجازات الغرب المعاصرة وثقافته.. ويعتبر الأولى حلالا والثانية حراما.. وكأن هذه الانتقائية سهلة وميسورة وممكنة.. وكأنه لا تداخل أبدا بين الأولى والثانية. وهو في هذا السياق لا يضيره أن يغرق المجتمع في بريق إنجازات العصرنة ونتاج العولمة.. على ألا يقترب من رجس ثقافة الغرب وقيمه خصوصا في بعدها السياسي.

وفي كثير من أقطار الخليج العربي.. تبدو أكثر مظاهر الحياة المعاصرة صارخة.. من آخر صحبات عالم الأزياء إلى أفخم موديلات السيارات إلى أكثر عوالم الإنترنت المتطورة. ولكن كل هذه المظاهر.. لا يخفى السلوك القبلي أو التقليدي الذي لا يتناغم مع تلك المظاهر ولا ينسجم مع ثقافتها.. ذلك أن هذه المنجزات العصرية ليست مجرد أدوات ولكنها تحمل معها ثقافة. ويبدو أن السلوك القبلي أو التقليدي يحاول التعامل مع هذه الإنجازات المعاصرة على أنها أدوات مجردة من ثقافتها.. أو هي مظاهر ترضي طموحه في الانتماء إلى العصر واعتبار نفسه من الرواد السابقين في مضمار الحياة الجديدة.. وما دار بخلده أنه مجرد مستهلك لها وليس مشاركا في إنتاجها. ولعل الثراء النفطي مكن أقطار الخليج العربية أن تقتني أحدث منتجات العصر.. وأن تبدو مدنها وهي في كامل زينتها.. كما تبدو المدن والعواصم في أكثر دول العالم تقدما.

هذا المزج بين متناقضات.. أو هذا التناقض الذي يلتقي على صعيد واحد.. تجسده الحياة في أقطار الخليج العربية. ربما كان مجديا.. وربما كان مريحا إمكانية الالتقاء بين متناقضات إن لم يكن هناك شعور بالخلل من جراء هذا التناقض.. وربما ظل مقبولا الأخذ بأدوات العصر ووسائله إن كانت الثقافة التي تحملها ستجد لها طريقا إلى الساحة. ويبدو أن هناك في كثير من الأحيان شعورا بالخلل فبعض أدوات العصر ووسائله.. تبدو مقبولة لدى قطاع.. وإن كان اهتمامه بها ظاهرا في أغلب الأحيان.. وتبدو مرفوضة برمتها من قطاع آخر. إن القطاع الذي يحاول أن يظهر بأنه يمارس التقدم ويأخذ بأسبابه.. يواجه قطاعا يرفض هذه الأدوات باعتبارها بدعة وباعتبارها قادمة من الغرب الكافر..

وسبق الإشارة إلى مثل هذا التناقض أو التضاد في وضع المرأة التي هي في ذاتها تحمل قدرا كبيرا من التناقض والتضاد.. فقد تفتني وقد تتزي بأخر صيحات الأزياء.. وهي ما زالت رهنية محابس تطبق عليها الخناق من كل جانب.. وتحرمها من كل حقوق الإنسان.. حتى حقوق الإنسان.. حتى الحقوق الأساسية التي كفلها الدين.. بل إنها في بعض الأحيان معدومة الهوية وليست لها بطاقة تثبت شخصيتها.. مع أن هذه البطاقة ليست بطاقة مواطنة ويمكن سحبها من الرجل في أي وقت.

وفي الوقت الذي تدخل فيه القنوات الفضائية بالمواضيع السياسية التي يعتبر الخوض فيها من قبيل المحرمات في أكثر هذه الأقطار.. كما تدخل هذه القنوات بعهرها الذي لا ينسجم مع التقاليد ويرفضه الدين.. فإن هذه القنوات تبدو مبنوثة في شتى الأركان.. والمجتمع يبدو وكأنه يعيش المتناقضات.. فهو يبدي التزامه بالدين.. ويقبل العهر على استحياء أو رفض شكلي.. وهو يشاهد القضايا السياسية الساخنة.. ويلتزم عادة الصمت تجاه الإدلاء برأي فيها.. ذلك أنه لو سمح له بالمشاهدة.. فليس من حقه. في إطار النمط السياسي السائد.. أن ينسب بنت شفة في شأن سياسي إلا وفق ما ينسجم مع توجهات النمط السياسي السائد. ولما كان الشأن السياسي هو الذي ترتبط به حساسية مفرطة.. ذلك أن انفتاح الأعين والأفكار على قضايا بالشأن السياسي.. من الممكن أن يثير تساؤلات كبيرة.. ومن الممكن أن يفتح آفاقا كانت موصدة على قضايا هي في الإعلام المحلي مقبولة في القالب الإعلامي المحلي.. ومؤطرة ضمن إطاره.. وهي تركز هذه القولية والتأطير لتجميل الصورة الرسمية.. ودحض أي خدش لهذه الصورة.. فكيف يكون الأمر حين تفتح آفاق لا تحدها حدود في تناول قضايا لها دخل مباشر بالشأن.. وفي التعرض لمحرمات النمط السياسي المحلي.. وإلغاء خطوطه الحمراء.

إن قضايا مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية والانتخاب بالإضافة إلى قضايا تجارة السلاح والفساد ومخصصات الكبار وراثهم غير المشروع.. والثراء غير المشروع لمن في معيتمهم وفي محيطهم في إطار مرجعية لها قدر من المصداقية كبير نسبيا.. وهو في كل الأحوال.. يتجاوز في مصداقيته الإعلام المحلي الذي ربما أصبح راسخا في الأذهان.. عدم مصداقيته البتة.. هي قضايا تشد الأذهان إليها.. وتحاكم المواقع والجائمين على هذه المواقع.. محاكمة موضوعية وصادقة إلى حد كبير.

قبل أن تتهاوى الحواجز والحدود التي أقامتها الدولة.. كان التطور المذهل في تقنية وسائل الاتصالات.. قد اخترقت واجتازت تلك الحواجز والحدود من خلال شبكة واسعة من القنوات المبنوثة في الفضاء الإعلامي.. ومن خلال الإنترنت.. لوما كانت الصورة قد حلت محل الصحيفة.. فإن الصورة تأتي ببريقها وجاذبيتها.. لتشد المشاهد وتملك نواصيه.. وتخطى حواجز اللغة إلى حد ما. صحيح أن ذلك ليس متاحا للأكثرية على صعيد الدول المتخلفة.. ولكنه حاضر باستمرار على الساحة.. وهناك انبهار وانشداد إلى هذه الوسائل وما تحمله من صور مع خشية على انهيار ثقافة المجتمع أو تلاشيها أو تسطيحها في ظل هذه

الثقافة التي تأتي عبر الصور الكوكبية. وهذه الصور الكوكبية وهي تقتحم على الناس منازلهم ومخادعهم ومكاتبهم.. تحمل ثقافة ذات مضامين تختلف كثيرا عن ثقافة المجتمع في الدول المتخلفة.. ولكنها تبدو ثقافة أكثر جذبا ومجارة للعصر.

إن اقتحام هذه الصور بثقافتها للمجتمع في الدول المتخلفة ومنها أقطار الخليج العربية.. يبدو اقتحاما مرغوبا من ناحية أخرى. إن مجارة العصر تبدو ملحّة.. وهذا العصر هو عصر الكوكبة وصورها وثقافتها.. ولكن الحرص على عدم ضياع الهوية الوطنية بحكم ضياع الثقافة.. يشغل الأذهان أحيانا. إن الأنماط السياسية ترحب بهذا الاقتحام في صورهِ الترفيهية مهما كانت وضعية المستوى. طالما أنها بعيدة عن الشأن السياسي.. وطالما أن ذلك يبعد الناس عن الشأن السياسي ويغمسهم في هذا الترفيه الوضع. ومعروف أن الأنماط السياسية تنزعج إلى حد كبير من أي صور تأتي ومعها ذرة من طيف سياسي.. سواء كان ذلك اقتحاما لشأن سياسي.. أو خوضا في مسألة سياسية.. أو حوارا حول قضية سياسية.. خصوصا إن كان ذلك الشأن يلقي بتساؤلات وظلال على النمط السياسي. ولا ريب أن النمط السياسي لا يسر أبدا بما تروج له العولمة من نهج ديمقراطي يتم فيه تداول السلطة في وقت يعرض فيه النمط السياسي كل نواجذه على السلطة وإن هيا واجهة تبدو ديمقراطية تحت وطأة العولمة.. أو وطأة ظرف داخلي.. أو إقناع المجتمع بأن الديمقراطية قد وجدت طريقها إليه وإلهائه في لعبه الانتخابات المقررة نتائجها مسبقا.

وهناك إلى جانب النمط السياسي.. المؤسسة الدينية المتحالفة مع النمط السياسي.. وكذلك التيارات الأصولية.. إن جاز التعبير.. التي تقف بطبيعتها موقف خصومة عقائدية مع الغرب.. وهذه الخصومة العقائدية.. تجعل كل ما يأتي من الغرب رجسا.. ولذلك فهي تقف موقفا متشددا ضد اقتحام الصور الكوكبية للمجتمعات المسلمة ورفضها جملةً وتفصيلا.

التعليم والحراك الاجتماعي

رغم أن هناك قدرا من الحراك الاجتماعي من خلال استفادة أبناء الشريحة الدنيا من التعليم. وربما أضاف إلى التعليم فرص الثروة التي تتحقق من خلال الكسب السريع في جو من اللهث وراء الثراء النفطي. فإن الحراك الاجتماعي.. لا يبدو كبيرا في إطار المحافظة على الأوضاع القائمة.. ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار القفزة السريعة في المظاهر الحضارية.. دليلا على القفزة الكبيرة في الوضع الاجتماعي. ذلك أن هذه القفزة السريعة في المظاهر الحضارية. رغم ما قد تحدثه من خلل في القيم والمفاهيم الاجتماعية.. فهي لا تعدو كونها قشورا لا تضرب في صميم الوضع الاجتماعي.. ولا حتى في الوضع الاقتصادي الذي تعتبر واجهة مباشرة له..

والتعليم وإن أتاح قدرا من الحراك الاجتماعي.. فإن الذين استفادوا من هذا الحراك الاجتماعي

محدودون.. وربما تداخلت مع التعليم عوامل أخرى من بينهما: العلاقة والصلة والصدفة.. في الاستفادة من ظهير الشريحة المتنفذة. وإذا كان التعليم يعتبر مرتكزا للحراك الاجتماعي لأبناء الطبقة الدنيا الذين ينالون تأهيلا عاليا يصعد بهم إلى مستوى الطبقة الوسطى.. فإنهم في الغالب كما يبدو.. يكونون في أدنى الطبقة الوسطى.. بحكم إعالتهم وإعانتهم لعائلاتهم الكبيرة التي ما زالت قابضة في الطبقة الدنيا. وكثيرا ما تعول العائلة على من نال من أبنائها حظا من التعليم وصل به إلى مستوى الأستاذ الجامعي على سبيل المثال وأصبح من المنتمين للطبقة الوسطى.. مع أن هذا الانتماء للطبقة الوسطى.. ربما دحضه الوضع الاقتصادي الكاسح وخصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي والذي هبط بأمثال هؤلاء إلى مستوى لا يقل كثيرا عن مستوى الكادحين من أبناء الطبقة الدنيا.

وأقطار الخليج العربي.. بإنتماءاتها القبلية الغالبة.. كان أبناء القبائل فيها.. حتى عهد قريب.. بعيدين عن التعليم.. وبعيدين عن ممارسة كثير من الوظائف في المراكز الحضرية.. مع أن هذه المراكز الحضرية لم تكن حاضرة إلا في حدود.. ثم ترسخ لديهم التوجه نحو التعليم.. وتأكيد حقهم في الحصول على الفرص والوظائف.. وربما تأكيد أحقيتهم قبل غيرهم من الذين وفدوا إلى المراكز الحضرية من أصقاع شتى من العالم العربي أو الإسلامي.. وكأنما كانوا في غفلة من ذلك فأفاقوا على صخب المعاصرة من حولهم.. وربما ترك ذلك في أنفسهم حسرة.. وربما ضيقا من الوافدين الذين كانوا يديرون دفة الأمور في المراكز الحضرية.. ولعله تجاوز ذلك إلى ردة فعل لا تخلو من نزعة تشفٍّ أو انتقام.. وحتى ذلك لا يمثل بالضرورة قدرا كبيرا من الحراك الاجتماعي في ظل جمود الوضع تقريبا على الساحة نأيا عن أي خلل قد يفضي إلى هزة.. وقد يؤدي إلى عدم استقرار.

والكفاءة.. لا تعني الكثير. بل هي تأتي في مرتبة أدنى من مرتبة العلاقة الشخصية والولاء الشخصي حين تكون هذه العلاقة مع فرد من الشريحة المتنفذة.. وحين يكون الولاء له. والكفاءة قد تكون مطلوبة للتسيير الإداري ولأداء مهمة وواجبات الموقع.. ولكنها ليست المعيار الأول.. وليست المعيار الملزم.. ويمكن لمن ليس لديه حتى التأهيل المطلوب.. ان يعتمد على آخرين في التسيير الإداري وأداء الواجبات والمهام.. ويبقى بمثابة المتفرج والحكم من خلال موقعه في الإدارة العليا. ويظل يفضل غيره بحكم انه موضع ثقة.. وهذه الثقة تكفل له الحصول على كل شيء والوصول إلى أي موقع اعتمادا على مصدر الثقة وقوته.

وإذا كان الموقع في الشريحة العليا يتمثل فيه قدر من السلطة.. فإن السلطة تأتي بالثروة.. وهي أقدر أن تأتي بالثروة من قدرة الثروة على أن تأتي بالسلطة. ولعل المشاهد على الساحة.. يرى أن أصحاب المواقع الإدارية العليا.. من اليسير عليهم. أو ليس من العسير عليهم.. أن يكونوا في عداد الأغنياء المترفين من خلال الكسب غير المشروع والفساد الإداري الذي يضرب أطنابه في الدول المتخلفة بصورة خاصة وفي أقطار الخليج العربية.. حيث الثروة النفطية الداهمة بصورة أخص. وفي الوقت الذي ينعم فيه آخرون بثروة طائلة

وقد يتطلع بعضهم إلى موقع في الإدارة العليا.. فليس من اليسير أن تصل به الثروة إلى ذلك الموقع.. إن الذي يصل به إلى ذلك الموقع.. هو السند والنصير من الشريحة المتنفذة الذي يكسب ثقته.

وإذا كان التعليم والحصول على مؤهلات عليا يتيح فرصا للحراك الاجتماعي حين يكون متاحا ذلك التأهيل لأبناء الطبقات الدنيا.. أو حين يحصل عليه أبناء تلك الطبقات رغما عن الظروف وبمشقة ومعاناة كبيرين.. فإن الحصول على موقع في الإدارة العليا.. أو الحصول على قدر من الثروة.. لا يحققه ذلك التأهيل.. وإن حقق قدرا من الحراك الاجتماعي.. وتبقى المسألة مرهونة بالسند والنصير من الشريحة المتنفذة.

قوافل المدكرين

لقد أوفدت أقطار الخليج العربية أعدادا كبيرة للدراسة في جامعات الدول المتقدمة.. وبدا ذلك وكأنه محاولة للحاق بركب العصر بعد أن كانت قد أوفدت أيضاً دارسين للدراسة في جامعات مصر. وقد بدا وكأن هناك تعاضما في عدد الحاصلين على درجات عليا.. وأصبح اللهث وراء الدكتوراه مطمحا وغاية في حد ذاتها.. وبدت هذه الدرجة وكأنها نهاية المطاف في التحصيل المعرفي. وارتبطت بها هالة كبيرة.. ربما بدت أكبر مما تستحق بحكم الوسط الأمي أو الذي ما زال في أغلبه أمياً.

ولا ريب أن الترف النفطي.. قد فتح الأبواب على مصاريحها للساعين إلى هذه الدرجة العلمية والمتنفعين من هذا السعي.. والذين يمكن أن يكونوا وسطاء أو سماسرة حيث بدأ شراء الدرجات العلمية على هذا المستوى أمرا ليس نادرا. وقد بدا وكان ذلك جزء مما أفرزته ثقافة الترف النفطي والتي صورت لكل واحد في هذه الأقطار.. أنه طالما ملك قدراً من الترف النفطي.. فإنه يمكن شراء أي شيء.. بما في ذلك الدرجات العلمية العليا.. وشراء الأرقام والضمائر والأفكار. وبدا أيضاً وكأن بعض الجامعات على الصعيد العربي وحتى على صعيد دول العالم المتقدم.. لا يضيرها أن يعود عليها مردود من وراء منح درجات علمية عليا لأفراد ينتمون إلى شريحة عليا في القبيلة أو لهم فيها موقع نافذ ومتنفذ بحيث يكونون هم أيضا وسطاء في فتح الأبواب على مصاريحها للمساهمة في تمويل برامج في تلك الجامعات.. أو تجنيد دارسين للدراسة في تلك الجامعات.

وربما كان عدد المدكرين المتعاضم في الخليج العربية.. عداداً تتجاوز نسبته إلى السكان.. عدد المدكرين في الدول الأخرى بما في ذلك دول العالم المتقدم. ومما زاد الطين بلة.. أن الجامعات حديثة النشأة في أقطار المنطقة.. وهي لم يشند عودها بعد.. ولم تستقر فيها الأطر والتقاليد الأكاديمية.. وما زالت غارقة في سلوكها القبلي.. بدأت برامج للدراسات العليا.. وأخذت تمنح درجات الدكتوراه.. وبعضها تجاوز التوقعات في منحه لدرجات الدكتوراه. وبدلاً من أن يكون ذلك محل تساؤل وتقييم.. فإنه بدأ في الإطار

القبلي برهانا على قدرة القبيلة على مجاراة أكثر الدول تقدما.. وأن برامجها لا تقل مستوى عن البرامج التي تقدمها الجامعات في تلك الدول.. وهي إذ تدعي ذلك ما كلفت نفسها مشقة الترف على مستوى البرامج في تلك الجامعات.

وقافلة المدكرين على صعيد أقطار المنطقة.. لم يكن اصحابها حملة رسالة معرفية شاقة ومضنية في الغالب.. فقد مكنتهم مظلة الترف النفطي من الحصول على درجة الدكتوراه وهم بهذه المظلة هم مولعون ومعلقون ومشغوفون سعيًا وراء الترف النفطي ذاته.. فليست المعرفة بالنسبة لهم أكثر من شهادة تؤهلهم للحصول على نصيب من الترف متى ما اتخذوا منها سلماً للوصول إلى مواقع أعلى.

لقد تم إيفاد العديد من الطلاب للدراسة في جامعات أمريكية وبريطانية وفرنسية.. وقد عاد كثير من هؤلاء بمؤهلات عليا.. ولقد غلب على هؤلاء ما هو سائد على الساحة من اعتبار الشهادة غاية في حد ذاتها.. أو وسيلة للوصول إلى موقع والحصول على مغنم. وربما غلب عليهم التطلع إلى المواقع والمغنم.. فاتبعوا كل السبل السائدة في المجتمع وركبوا كل مركب فيه للوصول إلى ذلك الهدف.. وحين يغلب ذلك على من يتصور أنهم النخبة المؤهلة.. فإن هذه النخبة مجازا.. تنأى بنفسها عن الدور المنتظر منها لتكون رائدة في إحداث التغيير النوعي في السلوك والتوجه.. على الأقل من خلال أدوارها في المؤسسات التربوية.. ومن خلال حضورها المجتمعي.

ورغم أن عدد الحاصلين على مؤهلات عليا كبير نسبيا.. إلا أنه يجب ألا يغيب عن البال قصر الفترة الزمنية التي عرفت فيها هذه الأقطار ظاهرة الإيفاد للخارج للدراسات العليا.. فقد سبقها العديد من الأقطار العربية بعقود طويلة. وربما كان المناخ مهيئا نسبيا في عدد من الأقطار العربية لاستلهاام التنوير وريادة حركات التحديث من عدد من العائدين بمؤهلاتهم من جامعات دول متقدمة. ورغم أن الاستعمار مرفوض.. فإن أغلب هؤلاء بهرتهم حضارة الغرب المستعمر.. ولكنهم خاضوا بعمق في مضامين حضارته واستلهموا منها ما قد يثير حركة للتغيير.. واصطدموا بواقع اجتماعي رافض.. وتكبدوا في سبيل ذلك بعض العنت.. وبعض التضحية. مثل هذا المناخ لم يكن معهودا في أقطار الخليج العربية.. فلم يكن هناك قدر كبير من المجابهة مع الاستعمار الجاثم على الوطن من ناحية.. وربما لم يكن هناك خوض عميق في مضامين حضارة الغرب المتقدم.. وربما كان الترف النفطي قد طغى على الساحة فاستقطب هؤلاء إليه للوصول إلى مغنم ومواقع دون حاجة إلى المجابهة أو مصادمة الواقع الذي لن يؤدي أبدا إلى المغنم أو المواقع.. ولذلك آثروا الراحة.. وخذلوا إلى الدعة.. ولهثوا وراء بريق المغنم السهل.. والموقع السهل الذي آثروه على دورهم في إحداث التغيير.. وهي مهمة المثقف والمفكر والكاتب والعالم والمعلم.

ولقد سأل سائل يدرس في إحدى الجامعات الأمريكية ويقدم أطروحته للدكتوراه.. عن منافذ التغيير وعناصر التغيير في منطقة الخليج العربي.. لماذا لم يتخرج في هذه المنطقة أمثال: طه حسين أو رفاة

الطهطاوي وغيرهما من الذين قادوا حركة تغيير واعية.. أدينت في بادئ الأمر. وبديهي أن الظرف مختلف.. والمناخ مختلف.. والمزاج مختلف.. والهدف مختلف.. ولذلك فإن أكثر العائدين بمؤهلات عليا.. لم يكن الظرف موافقاً لهم.. ولم يكن المناخ مناسباً.. ولم يكن لديهم حتى المزاج لإحداث تغيير خلد في فكرهم أنه مركب صعب ينأى بهم عن شواطئ الترف النفطي. ولذلك كان الهدف مختلفاً فأصبحوا مناهضين للتغيير أو على الأقل صامتين وقابلين بالوضع السائد وربما مشرعين ومنظرين ومدافعين عنه تحت مفاهيم أطلت برأسها مؤخراً بما في ذلك الخصوصية.. وقبل ذلك وبعده.. فإن المناخ في مصر.. كان مناخ تفاعل ثقافي.. وحرارك ثقافي.. ومثل هذا التفاعل والحراك.. كانا غائبين عن الساحة الخليجية إلى حد كبير.

تزييف الوعي.. وتسطيح الوعي

إن حالة الضنك والعوز.. وحالة البداوة وظروفها القاسية وانعدام المرافق حين أصبحت خلال فورة نفطية مفاجئة داهمة.. حالة نعيم وترف وظروف نعمة وجسور وطرق ومطارات.. فاقت ما وصلت إليه الدول المتخلفة.. وما وصلت إليه الأقطار العربية التي يفترض أنها أسبق في الأخذ بالعصرنة.. وأسبق في التعليم.. وأسبق في الأخذ بالمفاهيم الجديدة بصرف النظر عن قصور الممارسة.. وهي التي يفترض أنها أكثر ارتقاء وأكثر تقدماً.. أحدثت ذلك التزييف في التصور.. وذلك التسطيح للإدراك وخلالها كبراً في فهم غاية المطاف في السبق الحضاري.. ونسيت هذه الأقطار أنها أخذت بقشور الحضارة ومظاهرها أو زينتها وزخرفها.. ولم تأخذ بمضامينها وجوهرها.. ولا يمكن أن تدعي أنها مشاركة في صنع هذه الحضارة الجديدة. صحيح أنه رغم الخلل.. هناك شعور بانعدام المشاركة الفاعلة في هذه الحضارة.. ولذلك تأتي ردة الفعل مرتكزة على الماضي العربي والحضارة العربية الإسلامية وأثرها في الحضارة الغربية. هذا الارتكاز على الماضي والاجترار منه.. يأتي ليضيف إلى الخلل.. ذلك أن هذا الماضي العربي المشرق.. هو من صنع أهله وينسب الفضل لهم.. وحيث يأتي الارتكاز على الماضي انتقائياً.. فهو لإدعاء السبق في الحضارة والمساهمة في صياغتها والمشاركة في مسارها.. وفي نفس الوقت هناك ازدياد الماضي في بداوته وظروفه القاسية.. وحالة الضنك والفقر الملازمة لها.. وانعدام المرافق ومشاعر البؤس والحرمان.. وهي حقبة تستحضر لإبراز مدى تخلفها عن الحقبة النفطية الحضارية الراهنة بكل نعيمها وترفها وزينتها وزخرفها ومرافقها وطرقها وجسورها ومطاراتها.

هذه القفزة المظهرية التي تبدو معجزة.. قد أوجدت خلافاً نتيجة تزييف الوعي.. وتسطيح الإدراك.. ذلك أن هذا المظهر قبل بريقه وزينته وزخرفه.. ليس إلا قشرة حضارية أو واجهة حضارية.. أما المجتمع.. فهو في سلوكه وقيمه وتقاليده ومفاهيمه.. أكثر قرباً إلى مجتمع البداوة منه إلى المجتمع الذي استحضرت منه بريق الحضارة الجديدة وزينتها وزخرفها. ومعروف أن الحضارة الجديدة أكثر بكثير من مجرد واجهات براق.. وهي تحمل مضامين كبيرة تتطلب قدراً كبيراً من النضج والإدراك.. ومواكبة دؤوبة لإستخدام

الموارد المتاحة واستثمارها أفضل استثمار ممكن في نسق اقتصادي وسياسي واجتماعي وإداري وثقافي وتقني ذو أبعاد متعددة ومتشابكة ومتداخلة ومتفاعلة.. ولكن الإنسان فيها كلها.. هو الإنسان المنتج المشارك الواعي المبدع لمنجزات الحضارة.. وليس بالعامل المترف على رصيف الحضارة.

وأقطار الخليج العربي.. لم تلج إلى باب العصر.. إلا متأخرة.. ولم تعرف التعليم.. إلا مؤخراً.. ولم تطرق أسماعها مفاهيم التخطيط والتنظيم والإدارة والتنمية.. إلا مؤخراً أيضاً.. وحين طرقت أسماعها.. بدا أنها تحاول فهم هذه المفاهيم.. إلا أن الفهم مازال قاصراً.. ومعروف أن مثل هذه المفاهيم تمثل ثقافة وسلوكاً.. وليس مجرد شعارات.. ويحتاج ذلك إلى قدر كبير من النضج والإدراك في استيعاب معطيات العصر ومستجداته والمشاركة الفاعلة في ثقافة العصر وصياغة مفاهيمه.. والفهم حين يكون قاصراً وسطحياً.. فإنه يؤدي إلى حالة من التزييف والتسطيح للوعي.

إن مجرد إنشاء وزارة للتخطيط.. حتى لو كانت ممارساتها لا تنم عن تخطيط جيد.. أو إصدار خطة للتنمية.. حتى لو كان بينها وبين المفهوم الحقيقي للتنمية بون شاسع.. يعتبر أخذاً بمبدأ التخطيط ومنهجه.. وكذلك إنشاء إدارة للتنظيم والأساليب.. أو لجنة أو مجلس أو هيئة للإصلاح الإداري.. يعتبر في حد ذاته برهاناً على الأخذ بكل أساليب الإدارة المتطورة وآلياتها.. مع أن كل هذه الكيانات قد تكون بعيدة كل البعد عن مفاهيم الإدارة والإصلاح الإداري وحتى التنظيم وأساليب العمل.. ولإبداء مدى الاهتمام بهذه الهيئات والمجالس واللجان.. فإن قيادتها عادة ما تكون مرتبطة بأعلى سلطة لصنع القرار وإن ضمت كثيراً من رؤساء الأجهزة الحكومية بحكم مواقعهم ولو كانوا لا يفقهون من الإدارة شيئاً.. ولا يعرفون من مداخل الإصلاح الإداري مدخلا.. وربما ما كان لديهم حتى الاقتناع بكل ذلك سوى أنه واجهة للبرهنة على التقدم الإداري ومجارات العصر الذي تعتبر الإدارة فيه أحد العناصر الرئيسية الحاكمة.

إن القفزة الهائلة في إيرادات النفط.. خلقت انطباعاتاً بأن التنمية والتقدم والحضارة كلها قد أصبحت ميسورة.. ولذلك كان الإسراع الكبير في مشاريع التشييد والبناء والبنية التحتية والعمرانية.. وبدت الطرق السريعة والأنفاق والجسور والمطارات والمباني الشاهقة.. وكأنها هي التنمية.. وهي التقدم.. وهي الحضارة.. وأدى هذا الانطباع وما خلق من تزييف وتسطيح للوعي.. إلى الشعور بالاستعلاء والعظمة.. حيث أمكن تحقيق ما لم تستطع أن تحققه كل الدول المتخلفة.. وما لم تستطع الوصول إليه الدول المتقدمة إلا عبر زمن طويل.. وأصبحت المقارنة بين أمس واليوم مقارنة توضح الهوة الشاسعة بين البداوة وحالة الضنك والفقر ومظاهر البؤس والحرمان وانعدام المرافق والمباني القديمة.. وبين حالة الدولة والأجهزة والمؤسسات ومظاهر العظمة الترف وإقامة المباني الشاهقة والمرافق الكبيرة والأنفاق والجسور والمطارات.. وكأن ذلك لم يكن بفضل الثروة النفطية والشركات الأجنبية وإداراتها الأجنبية التي حظيت بالعقود التي حظيت بالعقود والصفقات الكبيرة.. ونعمت بقسط ليس يسير من الثروة النفطية.

الهوية الثقافية

رغم أن هناك الكثير من التحفظات إزاء طمس العولمة للهوية الثقافية.. أو ما يسمى بالخصوصية الثقافية ودعوات قد ترتفع للمحافظة على هذه الهوية أو الخصوصية.. فإن زحف العولمة.. وإن لم تتبين كل أبعاده.. قد يكتسح تلك الهوية والخصوصية و يخرقها ويخلخلها.

إن النظر إلى العولمة من زاوية تهاوي الحواجز والقيود أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال.. هو نظر قاصر لا يأخذ في الاعتبار تهاوي الحواجز والقيود أمام الثقافة والأفكار والمفاهيم وأنماط السلوك.. ولا يعني ذلك أن الهوية الثقافية والخصوصية الثقافية ستتهار بالضرورة من البداية.. بل إنها في الغالب تحاول أن تثبت حضورها.. وتحصن مواقعها كردة فعل لهجمة العولمة.. ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أيضاً أنها قادرة على الاستمرار في مواجهة تلك الهجمة.. وأنها لن تنهار أبدا.. أو لن تخترقها أو تخلخلها العولمة.

إن إطار العولمة تضبطه مصالح الدول الممسكة بزمام الأمور. وإن كانت المصلحة الاقتصادية.. هي الغالبة.. وما زالت قضية عولمة النظام السياسي الغربي مسألة متأرجحة.. كثيرا ما تحسمها المصلحة الاقتصادية.. فالديموقراطية التي يروج لها الغرب الرأسمالي ويحاول ضبط إيقاعها وأدلتجتها وعولمتها.. لا يبدو أنها تأتي في الأولوية أو تسبق إيقاع المصلحة الاقتصادية.. وقد تبدو انتقائية في بعض الأحيان.. وورقة ضغط في أحيان أخرى.. ومنفذا لتطبيق قرارات الغرب الرأسمالي بالقوة سواء أكانت بقوة الحصار أو بقوة السلاح. وقد يبدو الشأن الثقافي مسألة أدنى في سلم الأولويات حتى من مسألة النمط السياسي.. ولكن يبدو الشأن الثقافي ليس مغفلا في العولمة.. وهو أمر ليس منفصلا أبدا عن المصلحة الاقتصادية أو المصلحة السياسية.. وهي كلها متشابكة ومتداخلة.. وربما ما كان لكل منها شأنًا مستقلا بذاته.. وخاضعا لضغط إيقاع خاص به منفصل عن غيره.

ورغم الصيحات التي تعلو منبهة إلى الشأن الثقافي.. وطمس العولمة للهوية الثقافية تحت وطأة ما يسمى بالغزو الثقافي.. فإن مثل هذه الصيحات علت من قبل.. ولكن يبدو أن القضية في ظل العولمة.. ليست قضية غزو ثقافي.. ولكنها إزالة للضوابط والقيود.. تلتزم بها الدول في إطار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.. ومن ثم فهو ليس غزوا بالمعنى الذي درجت عليه أدبيات الثقافة والتربية في الدول المتخلفة.. ذلك أن الدول المتخلفة.. يفترض أن تفتح الأبواب على مصاريعها لأي وافد من السلع والخدمات والأفكار والثقافات.. متى ما كانت منضوية تحت مظلة العولمة.. ورغم أن الأبواب.. يفترض أن تكون مفتوحة على مصاريعها في الدول المتقدمة والمتخلفة.. فإن الغلبة للدول المتقدمة ليس في مجال السلع والخدمات فحسب.. ولكن حتى في إطار الفكر والعلم والثقافة.

عندما تبدو الدعوة صادقة للحفاظ على الهوية الثقافية أمام اكتساح هوية العولمة.. قد يتبادر إلى الذهن

أن هناك هوية ثقافية فعلاً على صعيد العالم العربي.. ومع أن هناك قواسم مشتركة تتمثل في اللغة والإرث التاريخي والثقافي المشترك.. وحتى المصير المشترك.. فإن تفكيك هذه القواسم أو إخضاعها للتمحيص.. يرسخ أن اللغة قاسم مشترك.. ولكن هناك لغة متداولة في أي مجتمع عربي.. وقد يبدو التفاوت بين اللغات المتداولة كبيراً جداً لدرجة أنه قد لا يفهم جزائري ما يتكلم به أبناء أقطار الخليج العربي.. وقد لا يفهم هؤلاء اللغة التي يتخاطب بها ليبي.. صحيح أن اللغة المصرية المتداولة ربما كانت مفهومة في أكثر الأقطار العربية بحكم الوسائل الإعلامية ومنتجاتها.. وبحكم المدرسين المصريين الذين كان لهم فضل في التدريس في العديد من الأقطار العربية.. هذا إضافة إلى موقع مصر الوسطي.

ورغم أن الدعوة إلى استخدام اللغة العامية قد تم التصدي له منذ عقود وبدا وكأن الرماد قد ران عليها.. فإن هناك نزعة متصاعدة في استخدام اللغة العامية.. وإن بدا ذلك خارج الإطار الرسمي.. أو بدا مرتبطاً بالآداب والفنون. وتشهد منطقة الخليج العربية.. وهي التي ظلت ومازالت تفتخر بأنها مهد الضاد ومهد اللغة العربية.. نزعة عالية وطاغية في ما يسمى بالشعر النبطي الذي يعتمد لغة عامية إقليمية.. أي أنها هي لغة خاصة بإقليم معين.. ولا يفهمها أو لا يفهم أكثرها أبناء الجزيرة العربية.. فما بالك بالعرب خارج الجزيرة العربية. وربما أذكى النفط هذه النزعة وبدت وكأنها مرتكز لهوية الخاصة أو الخصوصية مع أن ذلك يتنافى مع اعتبار اللغة العربية قاسماً مشتركاً أصيلاً في تكوين الهوية.. ولكن يبدو أن القطرية في تخندقها مع الخصوصية.. تعترف باللغة العربية وتداولها رسمياً.. أما بخلاف ذلك فإن اللغة العامية لها اليد الطولى. وتبدو اللغة العربية وكأنها قاسم مشترك في الإطار القومي وليس في الإطار القطري في وقت يبدو فيه الإطار القومي مهزوزاً.. ويبدو الإطار القطري هو الأكثر قوة.. وقد يكون ذلك محموداً لو أنه يصب بمجمل روافده في الإطار القومي.. ولكن يبدو أنه لا يصب في ذلك الإطار.

إن الثقافة.. كما هو معروف متعددة الأبعاد.. فهي تشمل الآداب والفنون والعلوم.. وتشمل الثقافة الشعبية واللغة المصاحبة لها.. وتشمل المعالم والوسائل التي تبدو من نتاج المجتمع أو من إرثه التاريخي. والمعالم والوسائل.. قد تكون أقل أبعاد الثقافة قدرة على مواجهة زحف الحضارة المعاصرة.. بل هي لا تجد الدعم لها حتى على صعيد مجتمعتها.. بل تجد تحالفاً من هذا المجتمع مع منجزات الحضارة المعاصرة وإقصاء لهذه المعالم والوسائل التي ربما ان أفضل ما تحظى به أن تكون مصورة أو مجسمة في متحف يرتاده الزوار ليتذكروا الماضي. ليس على سبيل الإشادة به.. ولكن لكي يكون في الإمكان المقارنة بينه وبين المعالم الشاهقة والوسائل المتطورة التي تفتخر بها الساحة المجتمعية وتعتبرها الرهان الذي كسبت به العصر.. والباب الذي دخلت منه إلى العصر.. ولذلك فإن هناك سباقاً لإقصاء المعالم والوسائل القديمة واستبدالها بأحدث المعالم ووسائل العصر.. واعتبار ذلك نهاية المطاف في التنمية والتقدم.. وغاية ما تسعى إليه هذه الأقطار.

ثم هناك الاقتباس في مجال الآداب.. وتنبعث في هذا السياق أيضاً.. قضية الأصالة والمعاصرة أو التقليد والحداثة.. وتحتل حيزاً كبيراً من الجدل أو الجدل.. وربما أفضى ذلك بالضرورة إلى محصلة ملموسة في الإبداع الأدبي الذي هو أصلاً مغموع تحت سنابك الرقابة وقيودها وأغلالها.. ثم يستنزف هذا الجدل والجدال جهداً أيضاً ولكنه يمثل جهداً في أكثره ضائع.. ذلك أنه يبقى هناك المتشبهون بالتقليد.. ويبقى هناك المنبهرون بالحداثة.

وفي أقطار الخليج العربية.. فإن مثل هذه القضية.. ربما ثارت متأخرة جداً بعد أن ثارت في أقطار أخرى قبل حقبة ليست يسيره من الزمن.. ومعروف أن التقليد فيه التصاق بالماضي وتأکید الهوية.. والحداثة تأتي في سياق الانبهار بالغرب وإنتاجه المادي والثقافي.. وقد تذهب إلى حد القطيعة مع الماضي.

وفي مجال الفنون.. فإن أقطار الخليج العربية.. وربما العالم العربي من قبل ذلك.. لم يكن يولي الفنون اهتماماً كبيراً.. وليس لها حظ من الرعاية.. وربما لم يكن لديه إلمام بها أو بأكثرها.. وهي قد وفدت متأخرة أو وفد أكثرها متأخراً.. وربما وجد له جذوراً.. فبدأ ضائعاً أمام غيره.. وتبدو هذه ظاهرة في أقطار الخليج العربي.. حيث الشعر له المقام الأول.. أما الفنون من تشكيلية ومسرحية وغيرها.. فهي واجهات تزين بها بعض المعارض والمنتديات للدلالة على الاحتفاء بالفنون بكل ألوانها.

ومن اللافت للنظر.. أن الشعر الذي له المقام الأول.. ليس له مقام كما يبدو في زيه العربي الرصين.. وإنما في زيه البدوي الذي قد آثر العامية على الفصحى.. ولو بدت أقرب إلى وجدان الجمهور العامي للغة.. لقد طغى الشعر الشعبي أو النبطي.. كما سبقت الإشارة.. طغياناً كاسحاً في أكثر أقطار الخليج العربي.. ليس لأنه أقرب إلى الفهم من القاعدة المجتمعية العريضة فحسب.. ولكن لأنه المقبول والمستحسن من النمط السياسي السائد. ويبدو أن اللغة العامية في أقطار الخليج العربي أجماً.. وقد أصبحت جزءاً من الهوية والخصوصية.. ذلك أن الأغاني بهذه اللغة.. أصبح لها حضور قوي.. وربما تمثل هذا الحضور حتى في الطرف الأقصى للعالم العربي.

ومن اللافت للنظر.. أنه لم يكن مثل ذلك ماثلاً قبل الحضور النفطي المترف.. وبعد حضوره أصبح المغنون والمغنيات.. من أطراف شتى من العالم العربي.. يسعون إلى الغناء بهذه اللغة.. صحيح أن هناك مغنين ومغنيات يسعون إلى الغناء باللغة العامية المصرية.. ولكن ذلك قد يعزى إلى أن مصر منفذ شهرة.. وأن مصر أسبق في هذا المضمار.. وكذلك الجمهور العريض نسبياً في مصر.. ويقابل ذلك في أقطار الخليج العربي ضآلة في الجمهور بحكم الضالة السكانية وحداثة عهد الغناء في لونه المعاصر.. ولا يعزى هذا الإقبال أو التهافت إلا إلى بريق الترف النفطي والحضور القوي للقوة الشرائية.

لقد أصبح هم أي مُعَنٍ أو مغنية أو مُلحِّن أو شاعر أو أديب أو كاتب أو ناشر.. أن يكون له حظوة في

ساحة الترف النفطي.. وان يكون له قبول في هذه الساحة.. وهو على استعداد تام أن يلبي ما يطلب منه وعن تفاوت ذلك نسبياً أو تفاوتت درجة الحفاظ على ورقة العفاف أو الكرامة. قد تكون هناك قلة ظلت محافظة على العفاف والكرامة فما طرقت ساحة الخليج العربي.. ولا سعت إليها.. ولا قبلت بإغراضها.. ولكن الكثرة كانت ساعية متلهفة وقابلة بالإغراء وما بعد الإغراء.

أما بالنسبة للجوانب العلمية من الثقافة.. فإن الاهتمام بها ضئيل إلى حد كبير.. وينصب الاهتمام على منجزات العلم في الحضارة المعاصرة.. غير أنه ليس هناك اهتمام كبير بالعلم ذاته كموضوع أو كثقافة.. إلا إن كان ذلك من قبيل التغني بأهمية مواكبة العلم. ولقد كان من الممكن أن يوجه قدر من الموارد المالية النفطية لدعم العلم كموضوع أو كثقافة.. ولكن ذلك لم يكن في قائمة الاهتمامات الأولى. ومعروف أن ما ينفق على البحث العلمي في العالم العربي ضئيل جدا بالمقارنة بالدول المتقدمة وحتى الكثير من الدول النامية. وإذا كانت الموارد في العديد من الأقطار العربية شحيحة نسبياً.. فإن أقطار الخليج العربية.. بدت مترفة.. وكان بإمكانها استخدام قدر من مواردها على صعيدها.. وعلى صعيد الأقطار العربية التي يمكن الاستفادة من طاقاتها وإمكاناتها واستخدامها استخداما مجديا. ولا يعني ذلك أنه لم تنشأ مراكز بحث علمي.. فقد أنشئت المراكز وربما كان البحث العلمي غير حاضر في أكثرها بسبب الترف النفطي ذاته الذي يشد العقول والأبصار إلى خارج هذه المراكز.. وكذلك الحيز المتاح للحرية وللإبداع والحوافز المجتمعية. ولعل مثلها في ذلك مثل الأنديية الأدبية التي شملت الرعاية الأبوية وربما أغدقت عليها.. ولكن كبلتها وقيدتها وأطرتها.

القبيلة والمحرمات

كثيرا ما يردد البعض بأن.. الذهن العربي.. أكثر انشغالا بثلاثي.. تكثر فيه المحرمات وهو: الدين.. والسياسة.. والجنس.. وقد تحرم الرقابة العربية الخوض في الدين أو السياسة أو الجنس.. وقد يحرم بعضها الخوض في واحد أو أكثر من هذا الثلاثي.. ويبدو أنها كلها تجعل السياسة من المحرم بعضها الخوض في واحد أو أكثر من هذا الثلاثي.. ويبدو أنها كلها تجعل السياسة من المحرم الخوض فيها.. ومع أن بعضها يجعل السياسة كذلك.. فإنه قد يبيح الخوض في الدين أو الجنس.. وتبقى القضية المحورية.. قضية السلطة ومصدر التهديد لها.. فالسياسة قد تتيح الحرية فيها فتح الأبواب على مصاريعها لكشف سوءات السلطة.. والدين.. وإن أباح بعضها الخوض فيه.. فإن الشق السياسي منه يظل محرما وهو الشق الأهم في نظر السلطة.. لأنه يدخل في السياسة أو يتقاطع مع السياسة. والسياسة هي الأكثر حرمة.. وهي التي يسود الإجماع عليها من قبل الأنظمة في العالم العربي.

في أقطار الخليج العربي.. مع التقارب الكبير في أنماطها.. فإن بعضها يحرم الخوض في الثلاثة تحريما

قطعياً.. وبعضها يتيح هامشا في الشأن الديني.. وبعضها الثالث يعطي هامشا في الشأن الديني والجنسي ولا يعطيه في الشأن السياسي.. وتبدو المسألة متقاربة مع النمط العربي السائد في الإجماع على المحرم بالنسبة للشأن السياسي.. وعدم الإجماع فيما يتعلق بالشأن الديني أو الجنسي.

والقبيلة.. تحت مظلة الترف النفطي.. ومظلة الرعاية الأبوية.. تقبل من الدين ما أو صت به مؤسسة القبيلة.. ومؤسسة القبيلة تجعل الدين مرتكزا للرعاية الأبوية وترسيخ الإرث القبلي.. مع أن الدين في جوهره ضد العنصرية القبلية.. وقد جاء ليصهر القبائل في بوتقة الأمة وإن اعترف بالقبائل. تحت مظلة الترف النفطي.. فإن الدين أصبح تحت مظلة الترف.. وأصبحت الزخرفة والزينة مظهرا أساسيا في المساجد.. وازدادت المساجد وإن لم يزد روادها كثيرا إلا من المسلمين من العمالة الوافدة.. وأصبح تشييد المساجد والمراكز الإسلامية مظاهرة سياسية أكثر منها حضورا دينيا في ساحة العالم.. وغاب عن ذهن القبيلة أن إقامة مسجد ومركز إسلامي في أي دولة مسيحية أو بوذية أو كونفوشيوسية¹ أو غيرها سيتطلب المعاملة بالمثل.. وأن إقامة مسجد أو مركز إسلامي بالقرب من حضرة الفاتيكان سيفتح الباب أمام طلب إقامة كنيسة بالقرب من أي مسجد. إن إقامة المساجد والمراكز الإسلامية حيثما كانت هناك أقليات أو جاليات مسلمة.. أمر يحمد ولكن ذلك يسهل على الغرب.. المالك زمام العولمة.. أن يثير قضية إقامة معابد لأي أديان ورعايتها وإشاعة الحرية الدينية في أي دولة من العالم.. ولا ريب أن أقطار الخليج العربية.. بالعمالة الوافدة بديانات متعددة.. لن تكون بعيدة عن ذلك.

لقد ظهر في ساحة القبيلة تيار ديني مترف.. وهو قادر على تمويل الكثير من التيارات الدينية في أصقاع أخرى. ومن الإنصاف التأكيد على أن من التيار الديني من إنغمس فيه إلى الدرجة التي جعلته ينظر إلى الترف النفطي ومظلمته على أنه نعيم زائل ويركب موجة الاستشهاد في أفغانستان وغيرها.

والقبيلة لا تقبل الخوض في السياسة إلا خوض الولاء.. وتبدو السياسة أكثر حساسية لأركان القبيلة من الخوض في الدين والجنس.. فالخوض في السياسة يفتح المجال على مصراعيه للخوض في شأن يمس النظام وأركان القبيلة.. وفي ظل الرعاية الأبوية الجائمة.. فإنه لا يمكن للأبناء أن يقترحوا أو يرشدوا أو يصححوا مسار الأب وهو صاحب السلطة النافذة والكلمة النافذة.. وهو عادة ما يتبع باب سد الذرائع في هذا الشأن إلى أبعد مدى.. ذلك أنه إذا أتاح هامشا للخوض فيه.. فقد يتسع هذا الهامش.. وقد يصل الأمر إلى التشكيك في صواب قراراته أو توجيهاته أو أوامره.. وقد تعود أن تعتبر قراراته كلها صائبة.. وأن توجيهاته سديدة.. وأن أوامره واجبة التنفيذ والإنصاع لها.. وهو لا بد أن يكون في وعيهم.. صاحب الحكمة.. والنظرة الثاقبة.. والرأي السديد.. ولذلك فإن الخوض في الشأن السياسي.. قد يزعرع هذه المعايير التي تركز عليها أركان القبيلة.

¹ ديانة صينية قديمة

وأركان القبيلة تأخذ من الدين ما أوصلت به المؤسسة الدينية في القبيلة. والمؤسسة الدينية في القبيلة توظف الدين في كثير من الأحيان لترسيخ الطاعة والولاء لأركان القبيلة وتضفي على ذلك مسحة دينية. ويبدو التقاطع بين الشأن السياسي والشأن الديني أكبر حين تكون أركان القبيلة معتمدة على الدين كمرتكز لشرعيتها.. وحين يكون الأمر كذلك.. فإن الجزء الذي يتقاطع فيه الدين مع السياسة.. ينطبق عليه ما ينطبق على الشأن السياسي.. فيصبح الخوض فيه من أشد المحرمات.. أما عدا ذلك من أمور تتصل بالأخلاق العامة.. فأركان القبيلة تحرض على إشاعة الخوض فيها.. وعلى تسخير الدعاة لها.. والى إنشاء هيئات للدعاة تمول من الموارد المالية النفطية.

أما الخوض في الجنس.. فما تقاطع منه مع السياسة ينطبق عليه ما ينطبق عليه ما ينطبق على الشأن السياسي.. إذ ان التعرض لممارسات أركان القبيلة في هذا الإطار.. يعتبر من أكبر المحرمات. ولا ريب أن مثل هذا الأمر على أي صعيد قد يقع في دائرة القذف. غير أنه من المعروف أن السياسة والجنس يتقاطعان.. وأن الدور الأنثوي في الجنس عرفته حتى الحقب القديمة.. وقد يوظف أركان القبيلة الجنس.. كما يوظف غيرهم في أصقاع شتى من العالم الجنس لخدمة مآرب سياسية أو حتى اقتصادية.

والجنس يتقاطع مع الدين أيضاً.. بل إن الدين ينظم ضوابط شرعية للجنس في إطار الزوجية والأسرة.. ولكن الدين ينكر الجنس الذي يخرج به عن أي ضوابط مشروعة.. والخوض في هذا التقاطع مقبول من أركان القبيلة مثل الخوض في الأخلاق العامة.. وكلما ابتعد التقاطع عن التقاطع مع الشأن السياسي.. كلما كان الخوض في حدوده مقبولاً بل ومستحسنًا ومدعوماً في كثير من الأحيان.. ويبقى الشأن السياسي وما يتقاطع معه من الدين أو الجنس أو غيرهما محرماً.

الفصل الثامن

التنمية.. وثقافة الاستهلاك

القبيلة.. والتنمية

والدولة القبيلة.. تخشى من التنمية الحقيقية لو أدركت مضمونها الفعلي.. وهي إلى حد كبير.. بعيدة عن إدراك كنه هذا المضمون. إن التنمية الحقيقية تعني خلخلة جذرية في الأوضاع والممارسات القائمة.. وقد يترتب عليها خلخلة كبيرة في الترتيبات المصلحية والتضامنيات المصلحية.. كما أنها تمثل إقصاء لكل الممارسات القبلية وانتماءاتها وعلاقاتها وكل الإرث الذي تركز عليه.. والثقافة التي تعتمد عليها.

والقبيلة.. قبل الترف النفطي.. حريصة على الحفاظ على مصالحها المالية والتضامنية.. وبعد الترف النفطي أصبحت أشد حرصا على ذلك. صحيح أنه قبل الترف النفطي ودخولها العصر من باب النفط.. لم تكن تعرف عن التنمية.. ولم تكن تعرف أصلا ما هي المرتكزات الأساسية للحضارة أو للمدينة أو للتقدم.. فالتنمية بمعناها الذي أصبح معروفا.. مفهوم لم يدخل إلى معجم العصر إلا مؤخراً. وفي أعقاب صحوة دول العالم الثالث.. وحركات التحرر والاستقلال.. ومحاولة القفز من وهدة التخلف لمجاراة الدول المتقدمة.

والقبائل في هذا الطرف من العالم العربي.. ما عاشت هذه الصحوة وعنف التحرر والاستقلال.. أو لم تكن في خضمها وإن كانت تحت هيمنة الاستعمار الذي بدت قبضته عليها إلى حد ما.. حديدية.. ولذلك فما كانت ردود الفعل على هذه الهيمنة جامحة أو عارمة.. وتآلف المستعمر مع أركان القبائل.. وركن إليه أركان القبائل.. في أكثر الأحيان. بل إنه عندما اضطر إلى مغادرة الساحة.. كان رجاءهم أو رجاء أكثرهم أن يبقى.. وأن يتحملوا تكاليف الإقامة.

وقد غادر الساحة وأتى إليها بطرق مختلفة مطمئنا إلى العلاقة الحميمة التي تربطه بأركان القبائل.. وقد آنس منهم الوداد المحض.. والقبول الحفيّ به.. فجاء بصفقاته بما فيها إنتاج مصانع الأسلحة.. رجل أعمال ومستشارا ووكيلا.. ليحظى بأكبر قدر ممكن من الترف النفطي الذي تعاظم مردوده بعد مغادرته.

ورغم أنه واجهته من واجهات الدول المتقدمة.. وهو المستشار والوكيل.. فإنه لم يقدم إلى هذه الأقطار.. مفهوم التنمية الحقيقية الذي يعرفه تمام المعرفة ويعرف أنه النهوض الحقيقي والرقي الحقيقي.. وأنه منهج تلقائي على صعيد بلدانه التي تحقق قفزات هائلة في مضمار التنمية.. وبالطبع فإنه لم يخدم أي برنامج طموح لتحقيق تنمية فعلية على صعيد هذه الأقطار.. ذلك أنه يخشى أن تعرف هذه الأقطار التنمية.. أو تسلك لها سبيلا حقيقيا فتضيع الفرص التي هيأ نفسه لإغتنامها.

القبيلة.. والحريات

إن القبيلة.. وهي تحت مظلة الترف النفطي.. تتوق إلى بعض الحريات.. وربما لا تتوق إلى بعضها الآخر خصوصا إن تطلب الحصول عليه جهدا ومشقة ونضحية. إنها تتوق إلى الحريات التي لا تتطلب منها ذلك.. وهي الحريات التي تسمح بها الرعاية الأبوية.. طالما لا تمثل تهديدا لمكانتها أو لقوتها أو سطوتها. وقد تغض الرعاية الأبوية الطرف عن ممارسة حريات قد تمس إرث القبيلة الثقافي أو تقاليدها.. ولكن ليس فيها أي تهديد للرعاية الأبوية الجاثمة على الساحة وإن كانت تستحسن أن تكون الممارسة مستترة.

وبعض أبناء القبيلة.. تحت مظلة الترف النفطي.. يحلو لهم أن يتمتعوا بحريات التنقل بين مدن السفه وأوكار الرذيلة.. طالما يسرت لهم مظلة الترف النفطي هذا التنقل.. وقد تجلب إليهم مدن السفه وأوكار الرذيلة.. حتى لا يتجشموا مشقة السفر إليها.. بالطبع ليس أبناء القبيلة كلهم على هذا النهج.. فهناك من أبناء القبيلة من ركنَ إلى الدين أو اتخذ منه مظلة لممارسة نوع من الحرية أيضاً هي حرية التسلط على الآخرين.. وقد تغض الرعاية الأبوية الطرف حتى عن هذا المنهج.. طالما لا يمثل تهديدا لها.. بل قد تموله وتفسح له المجال.. خصوصا إن كان في الإمكان استثماره لصالح الرعاية الأبوية بحيث يقوي مركزاتها.. ويصبغها صبغة دينية تعطيها قبولاً أكبر.. ورسوخاً أكثر مما تعطيها هي الصبغة القبلية.

وإذا كانت الحريات مطلبا طبيعيا لأي إنسان.. فأين هي حريات العمالة الوافدة؟ والعمالة الوافدة.. وهي في بعض الأحيان.. أقرب إلى الاستعباد والسخرة منها إلى الحرية.. لا تملك حتى حق السفر أو التنقل أو ممارسة أي حقوق في كثير من الأحيان.. فهي تكاد تكون مسلوبة إلى حد يقع تحت خط الصفر من استلاب الحريات. صحيح أن بعض المنظمات الدولية قد سلطت أضواء على هذه القضية المظلمة.. وصحيح أيضاً أن القبيلة تحت وطأة الضغوط.. ربما خفتت من قبضة الاستعباد. ومن هنا فإنه يصبح من المفارقات المستنكرة.. اعتبار الحريات مطلبا أساسيا لأبناء القبيلة.. واعتبار الحريات أمرا لا تستحقه العمالة الوافدة. إنه منطوق حرية السادة.. فهم الأحرار في القبيلة.. وأما العمالة الوافدة فهم كالعييد.. ومتى كان العبيد أحرارا.. لأن العبودية نقيض الحرية.

القبيلة.. والإرادة المجتمعية

والقبيلة.. مهما كانت وطأة الرعاية الأبوية القاسية.. أميل أن تكون مسالمة.. وخصوصا تحت مظلة الترف النفطي.. فما هي الجدوى من مجابهة الرعاية الأبوية.. أو مصادمتها.. أو مخاصمتها.. وهي وإن كانت قاسية عليهم.. وإن استأثرت بالقدر الأكبر من الترف النفطي.. فقد تركت لهم ما يحقق لهم قدرا من النعيم.. مما لا ينعم به الآخرون على أكثر ساحة الدول المتخلفة.. هذا من ناحية.. ومن ناحية أخرى.. فإن القبيلة قد أصبحت أقلية مبعثرة في كثير من الأحيان. وسط طوفان العمالة الوافدة.. وأصبحت وكأنها لا تمثل وحدة

في حد ذاتها.. مع أنه حتى لو كانت وحدة في حد ذاتها.. فهي أقلية في أكثر الأحيان. والاحتكاك بين أبناء القبيلة والعمالة الوافدة.. ربما يكون أكثر كثيرا من الاحتكاك بين أبناء القبيلة بعضهم ببعض.. وفي هذا السياق.. لا تأتلف القبيلة.. حتى في مجموعة موحدة لها رؤاها وتصوراتها وهمومها وقضاياها وتطلعاتها وآمالها.. مع أنه حتى لو كانت موحدة.. وكان لها من الآمال والقضايا ما تتوحد عليه.. فإن هذه الآمال والقضايا.. لا تشترك معها فيها العمالة الوافدة.. التي لكل منها قضاياها وآمالها البعيدة عن آمال وقضايا القبيلة.

ومن ثم فإن القبيلة لا تخشى من انبثاق إرادة مجتمعية وفقا لتلك المعطيات.. ومن أهمها الاسترخاء تحت مظلة الترف النفطى وضياع التوحد بين القبيلة ذاتها وسط طوفان العمالة الوافدة.. ثم ان الإرادة المجتمعية.. تعني توحدا على قضايا مشتركة.. ونصرة هذه القضايا.. تتطلب جهدا ومشقة وتضحية والمشقة.. والآخرى يتولون خدمتها ويسخرون جهودهم وفكرهم لتلبية متطلباتها.. وهي ما عرفت العنف.. حتى قبل مظلة الترف النفطى.. فالمستعمر.. قبضته على القبيلة في أكثر الأحيان.. كانت قبضة حريية لا حديدية.. والشريحة العليا في القبيلة.. محضته كل ودها ووفائها.. ومن ثم فإن العنف.. ما كان مألوفاً على الساحة.. وإذا كان الأمر كذلك قبل حضور مظلة الترف النفطى.. فإن مظلة الترف النفطى.. بنعيم الاسترخاء.. جعلتها أكثر بعدا عن العنف.. وإذا كانت هي بعيدة عن بذل الجهد وتحمل المشقة التي يتحملها عنها الآخرون.. فكيف تتخذ العنف سيلا.. فهي أبعد ما تكون عن العنف.. وأي عنف على الساحة قد يجرداها من نعيم الاسترخاء تحت مظلة الترف النفطى.

القبيلة.. والديموقراطية

إن القبيلة.. كما سبق الإشارة.. لا تعترف بالديموقراطية بحكم إرثها القبلي.. وسلوكها القبلي.. ومفهوم الرعاية الأبوية الراسخ الجذور. والديموقراطية.. تعني إقصاء كاملا.. وإلغاء كاملا.. لمفهوم الرعاية الأبوية.. كما أنها تعني إقصاء كاملا.. وإلغاء كاملا.. للإرث القبلي.. والسلوك القبلي.. والديموقراطية.. مفهوم جديد نسبيا.. لم تسمع به القبيلة من قبل حين كانت نسيا منسيا وتكاد تعيش في عزلة.. وبالطبع لم تكن تطورت وسائل الاتصال والمعلومات.. ولم يكن لدى القبيلة ما تنفقه على شراء بعض وسائل الاتصال والمعلومات المتاحة آنذاك.. أو كانت مستغربة و منكرة لها في بعض الأحيان.. خصوصا قبائل الداخل. ولا ريب أن الترف النفطى.. أتاح لهذه المنطقة.. أن تكون مهوى الأطماع.. وأتاح لها أن تكون محل اهتمام وتقييم.. ومن هذا الاهتمام والتقييم.. ما يتمثل في نقد قوي للأوضاع المتخلفة في المنطقة.. يتصدر في بعض الأحيان.. إعلام الغرب الذي وجد في هذه المنطقة.. فرصة لكشف السوءات.. خصوصا فيما يتعلق بالديموقراطية.. وحقوق الإنسان.. وقضية المرأة.. لم تتوقف المسألة عند حد كشف السوءات.. بل وصلت

في أحيان كثيرة.. إلى تبني مثل هذه القضايا من قبل الهيئات الدولية التي تتولى الدفاع عن حقوق الإنسان.

أما أبناء القبيلة.. فأكثرهم لا يعبر مفهوم الديمقراطية اهتماما يستحقه.. إما لأنه مقتنع أن مثل هذا المنهج يستحيل تطبيقه بحكم الرعاية الأبوية الراسخة... ومن ثم فإن الانشغال به لا جدوى من ورائه.. وإما لأنه آثر الاسترخاء تحت مظلة الترف النفطي.. واعتبر استمتاعه بهذا الاسترخاء.. ولو كان تحت مظلة أبوية قاسية.. أفضل من نهج لا يعرف مدى نجاحه.. أو لا يعرف إن كانت هناك استحقاقات لتطبيقه قد يلحق بعضها باسترخائه الأذى. وعلاوة على هذا كله.. فإن أي نظرة ولو سطحية على صعيد دول العالم الثالث التي بدا بعضها أنه يأخذ بنهج الديمقراطية.. توضح أنه لم يكن هذا الأخذ غير مسخ ماله بالديموقراطية الحقيقية صلة.. وبقيت الزعامات الفردية جاثمة على الساحة مهما طال بها الأمد تحت مظلة الديمقراطية المسخ.

وأبناء القبيلة.. وهم تحت مظلة الترف النفطي.. وقد ألفوا الاسترخاء النفطي.. ما شحذوا الهمم لقضية.. إن كان شحذ الهمم ونصرة القضية تكلفهم جهدا ومشقة.. فقد ولى زمن الجهد والمشقة مع زمن الفقر والفاقة.. وأتى نعيم الاسترخاء. والديموقراطية.. يتطلب حضورها شحذ همم واستنفار عزائم وطاقت.. وتتطلب تضحية ومشقة وعنتا وعناء.. ونعيم الاسترخاء النفطي.. في نظر كثيرين من أبناء القبيلة.. أجدى لهم وأكثر نفعاً ولو لم تحضر الديمقراطية وظلت المظلة الأبوية قاسية عليهم.

التنمية.. لمن!

وإذا كانت كثير من أقطار الخليج العربي. خفيفة السكان.. بحيث تمثل العمالة الوافدة النسبة الأكبر.. فإن ذلك يطرح تساؤلاً محورياً عن مدى أهمية التنمية أو ضرورتها.. ولمن ستكون التنمية؟.. ومعروف أن المبرر عادة وراء طوفان العمالة الوافدة.. هو المساهمة في أعمال التشييد والبناء.. وتهيئة الأسباب والوسائل لتحقيق أهداف التنمية.. ومعروف أيضاً أن العمالة الوافدة تمثل ضغطاً على كثير من الإمكانيات والخدمات والمرافق.. وذلك يعني أنها أتت من ناحية للمساهمة في تهيئة الإمكانيات والخدمات والمرافق.. ومن ناحية أخرى فإنها تمثل ضغطاً كبيراً على هذه الإمكانيات والمرافق والخدمات. إن المرافق التعليمية والصحية والطرق والجسور والأنفاق وحتى السلع الأساسية التي قد تدعم من قبل الحكومة.. تستفيد منها العمالة الوافدة.. وهي تمثل ضغطاً على المرافق والخدمات وحتى على ميزانية الدولة.

وفي بعض أقطار الخليج العربي.. قد تكون صورة صارخة بحكم النسبة الكبيرة جداً للعمالة الأجنبية.. وبحكم أنها في كثير من الأحيان قد تكون عمالة مقيمة بصفة دائمة. وقد تكون الإمارات العربية المتحدة مثلاً أوضح وإن كان الوضع في قطر وإلى حد ما حتى الكويت ليس ببعيد لدرجة كبيرة.

لمن التنمية؟.. حتى في أسلوبها المظهري في بلد كالإمارات.. إذا كانت نسبة المواطنين في حدود ١٥٪ تقريباً.. لمن المرافق والخدمات والوسائل والطرق والأنفاق والجسور؟.. ولمن تنشأ الجامعة؟.. قد يرى

البعض أن الثروة المالية الكبيرة من النفط تفيد قطاعا عريضا من العمالة.. فهي تفيدهم من ناحية حصولهم على مردودهم لقاء عملهم في المشاريع التي يجري تنفيذها.. وكذلك من ناحية استفادتهم من المشاريع التي يجري تنفيذها.. ويبدو في مثل هذا الوضع.. وكأن العمالة الأجنبية مستفيدة إلى أقصى حد.

إن الذي يجعل التساؤل مشروعا.. أن العمالة في أغلبها عمالة غير عربية.. وهي بطبيعة الحال لها اهتماماتها وقضاياها ومفاهيمها وقيمها وثقافتها.. وليست بطبيعة الحال جزءا عضويا في النسيج المجتمعي أو المكون الفعلي للدولة. صحيح أنها ضمن الوجود المجتمعي.. ولكن ضمن أطرها.. وربما ضمن جزرها التي قد تكون معزولة بإرادتها في كثير من الأحيان.. لأنه في الوقت الذي يجري فيه التركيز على الهوية الوطنية والثقافية للبلد.. فإن هذه العمالة.. ربما ترى أنه عليها الحفاظ على هويتها الوطنية والثقافية.. وأن وجودها في هذا المجتمع هو للكسب وربما الثروة.. ولكن ذلك ينطبق على العمالة المؤقتة والتي تفكر في العودة إلى مواطنها.. أما العمالة التي تفكر في الإقامة الدائمة فقد لا يهملها ذلك.

ولتوضيح الصورة.. مع أنها لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاح.. فإن إنشاء جامعة مثلا في قطر من أقطار الخليج العربية التي يعتبر السكان المواطنون فيها أقلية.. يطرح تساؤلا عن جدوى إنشاء الجامعة. صحيح أن هناك حماسا لإنشاء جامعة باعتبار ذلك معلما حضاريا وشاهدا على تطور البلاد وبلوغها مكانة متقدمة على صعيد العصر.. وذلك ينطبق على كثير من المعالم كالطرق الكبيرة والأنفاق والجسور الطويلة والمطارات المتطورة والاستادات الرياضية الواسعة.. وربما حتى ملاعب الجولف المكلفة.. وكذلك المباني الشاهقة والسيارات الفارهة. ولو كان الأمر خاضعا للجدوى الاقتصادية.. لبرز بسهولة ويسر.. أن إيفاد القلة من الطلاب المنتظمين في تلك الجامعة إلى جامعات أرقى في دول العالم المتقدم.. لن يكلف نسبة تذكر مقارنة بتكاليف إنشاء جامعة سيكون أكثر المنتظمين فيها من غير المواطنين. قد يكون انتظام طلاب عرب في هذه الجامعة يمثل خدمة.. ويعطي جزءا من المبرر لإنشاء جامعة.. ولكنه جزء غير مقصود في معادلة التنمية التي لا يوجد لها حل وهي تدور في فلك المعالم والمظاهر غير عابئة بالمضامين الفعلية والحقيقية للتنمية.

ولكن حتى مع هذا الوضع بالنسبة للعمالة المؤقتة أو المقيمة إقامة دائمة.. فإن العمالة تكاد تكون جزءا من الكيان والسلوك والثقافة.. إذ يندر ألا تكون هناك عمالة خدمية منزلية حتى لدى الشرائح الفقيرة.. ربما كان ذلك.. كما يرى البعض.. يجسد عودة إلى الرق الذي كان سائدا في وقت من الأوقات.. وهو عند القبيلة لم يكن مرفوضا منذ عهد عنتره العبسي.. وربما كان جزءا لا يتجزأ من ثقافة القبيلة.. فالعودة إليه محببة خصوصا وأنه يأتي تحت مظلة شرعية أو مشروعة. وإذا كان هناك دعوات إلى تقليص العمالة أو اعتبار دورها مؤقتا وأنه لا بد أن تعود أدراجها.. فهل يستقيم الحال فعلا لو غادرت هذه العمالة كلها أقطار الخليج العربي في وقت محدود؟؟ وهل تستطيع هذه الأقطار.. بعد أن ألفت الدعة والخمول واللامبالاة إلى حد كبير.. أن تعود على الأقل إلى سابق عهدها قبل طوفان العمالة.. وتكد وتجد وتجتهد؟

الاعتماد المطلق على الإنفاق الحكومي

إن الاعتماد على الإنفاق الحكومي.. سمة رئيسية صارخة في الدول العربية.. وفي أقطار الخليج العربية على وجه الخصوص.. وقد يسر الترف النفطي لهذه الأقطار.. أن تنفق على العديد من المرافق والخدمات بسخاء.. وأن تجعلها ميسرة وميسورة في كثير من الأحيان بدون مقابل. وتوسعت الأقطار العربية الخليجية في الإنفاق.. وهي بصدد تكوين المؤسسات.. بعد أن دخلت من باب القبيلة إلى باب الدولة.. وإن كان تكوين المؤسسات قد جاء في أغلبه عشوائياً ولم تحكمه استراتيجية مدروسة.. كما توسعت هذه الأقطار في فتح مجال الوظائف العامة حتى أصبحت متاحة للعمالمة المواطنة ولغيرها. ولا ريب أن هذه العمالمة المواطنة تمثل نسبة يسيرة من القوة البشرية المحدودة أصلاً في هذه الأقطار.

ولا ريب أن الإنفاق الحكومي على تكوين المؤسسات كبير.. والإنفاق على المرافق والخدمات كبير أيضاً.. وكذلك الإنفاق على الوظائف العامة.. وكل هذا الإنفاق يعتمد على المورد الوحيد تقريباً الذي تعتمد عليه هذه الأقطار.. وهو النفط. ومعروف أن ذلك بدأ أمراً سهلاً.. ذلك أنه في العديد من دول العالم.. يعتمد جزء كبير من الإنفاق على ما تحصل عليه الدول من موارد للخرينة العامة ومن بينها الضرائب والرسوم.

حتى القطاع الخاص.. يعتمد إلى حد كبير على الإنفاق الحكومي.. فهو يعتمد في كثير من الأحيان على العقود مع القطاع العام.. وأي خلل في الإنفاق الحكومي.. يتمثل مباشرة في خلل بالنسبة للقطاع الخاص.

وبديهي أن القطاع الخاص في الدول المتقدمة.. له دور محوري ريادي.. وهو الذي يمول الخزينة العامة لدول بقدر كبير من مواردها التي تتمثل في الضرائب.. والتي تقتطع من مردود كبير يحققه القطاع الخاص من عمل إنتاجي يقوي القاعدة الاقتصادية القادرة على العطاء الذاتي المتواصل.. وإن كان العمل الإنتاجي.. يلتحم معه عدد من الأعمال التسويقية والإدارية والتطويرية.. فهي في إطارها المتلاحم.. تحقق قوة دفع ذاتية رأسياً وأفقياً.. وهي تسمح باستيعاب قدر كبير من القوى البشرية.

وفي أقطار الخليج العربية.. التي تبدو فيها المسألة صارخة في الاعتماد على الإنفاق الحكومي.. وإن كانت هذه ماثلة بصورة ما على ساحة العالم العربي ودول العالم المتخلف إجمالاً.. فإن أي خلل في الإنفاق الحكومي.. يحدث خللاً على الساحة كلها.. وعلى كافة الأصعدة.. بما في ذلك القطاع الخاص. ومرور أقطار الخليج العربية بأي هزة كبيرة في أسعار النفط.. تعني هزة للساحة كلها.. وللقطاع العام والخاص أيضاً. صحيح أن أي خلل في الإنفاق الحكومي.. حتى في الدول المتقدمة.. قد تكون له آثاره على الساحة.. ولكن الإنفاق الحكومي في الدول المتقدمة.. يعتمد على موارد دخل تأتي من خارج الإطار الحكومي.. ولذلك فإن المسألة تعتمد على إعادة رسم السياسات.. وترتيب الأولويات.. وهذا وضع مغاير تماماً لما هو

الحال في أقطار الخليج العربية بصورة خاصة.. وفي الدول العربية بصورة عامة.

وفي واقع الأمر.. فإن تركيبة الموارد.. والية الإنفاق.. في الدول المتقدمة مختلفة.. فالموارد تأتي من قطاعات متعددة ومتنوعة.. والقطاع الخاص متعدد ومتنوع.. ويمثل النشاط الإنتاجي المعتمد على قاعدة متنوعة أيضاً موارد رئيسية من موردا الاقتصاد.. وإن كان من البديهي أن يكون هذا النشاط الإنتاجي متلاحماً مع النشاط التسويقي والإداري والتطويري في حركة دائبة لتنظيم الموارد.

وإذا كان القطاع الخاص.. يؤدي كل ذلك الدور المحوري.. فإنه يجني من وراء ذلك أرباحاً كبيرة.. وتعتمد الخزينة العامة على قدر رئيسي من تلك الموارد من خلال الضرائب التي تمثل قناة رئيسية من قنوات الموارد وهي متنوعة.. وعندما يأتي دور الإنفاق.. تلعب السياسات والإستراتيجيات.. دوراً رئيسياً في توجيه الإنفاق وتحديد أولوياته.. وفي ذات الوقت التأثير على مسار النشاط الاقتصادي إجمالاً.

وبالنسبة لأقطار الخليج العربية.. فإن المسألة ليست مجرد خلل في الإنفاق. إن الخلل موجود أساساً في تركيبة الموارد.. فهو مورد واحد آيل للنضوب.. والمال النفطي يأتي ميسوراً من خلال تصدير النفط.. والذي لا يتمثل فيه جهد إنتاجي حقيقي.. ناهيك عن أن الشركات الأجنبية.. ربما يكون لها الدور المهيمن في استخراج وتسيقه.. وهو يبدو غير متلاحم مع بنية اقتصادي محلي أو قاعدة اقتصادية محلية.. بل إنه يبدو مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالخارج وبحركة الصناعة في الدول المتقدمة على وجه الخصوص. والاقتصاد المحلي يعتمد على ما يضح فيه من موارد المال النفطي.. وهي بالطبع تصب في الخزينة العامة التي تكاد تعتمد عليه اعتماداً كلياً.. ثم يأتي الصرف من الخزينة العامة على أوجه الإنفاق المختلفة.. ويذهب قدر من هذا الإنفاق إلى القطاع الخاص الذي يعتمد عليه اعتماداً كبيراً.. فهو لا يملك قدرة العطاء الذاتي ولا الدفع الذاتي. وتوزيع الإنفاق يأتي أقرب إلى العشوائية أو الارتجالية أو المزاجية وفق ما ألفتة الذهنية القبلية التي تتأبى على القيود وتحب الانفلات.. وكذلك منظورها لأي مورد على اعتبار أنه غنيمة.. ويصبح اقتسام الغنيمة مسألة محورية بصرف النظر عن الجدوى الاقتصادية من وراء الاقتسام إن كان هناك جدوى اقتصادية.

ويستخدم في كثير من الأحيان.. مفهوم الدولة الريعية.. عند التطرق إلى أقطار الخليج العربية.. ذلك أنها تعتبر إلى حد كبير مثلاً صارخاً للدولة الريعية.. حيث تعتمد على ريع النفط الذي يمثل المورد المهم والمتعاظم للدخل والذي يتم الإنفاق منه لتسيير كافة الأمور تقريباً على ساحة هذه الأقطار.. فالنسبة الكبيرة من العمالة المواطنة.. تنتظم في الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام.

ومعروف أن نسبة كبيرة من الميزانيات.. تمثل رواتب ومكافآت موظفي القطاع العام. والقطاع العام هو صاحب العمل الأكبر بالنسبة للعمالة المواطنة التي ترى في الوظيفة العامة مصدر رزق وأمان وظيفي بعيد عن التقلبات. ولا ريب أن الأعداد الموظفة.. قد تفوق كثيراً متطلبات العمل أو الحاجة الفعلية. وفي العديد

من دول العالم المتخلف.. فإن هذه القضية ليست قضية إدارية بحتة.. ولكنها قضية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية. ففي غياب القطاع الخاص الفعال والقادر على استيعاب طاقات بشرية كبيرة.. فإن العبء يقع على عاتق القطاع العام.. حتى ولو كان هناك فائض كبير فإنه لا يمكن الاستغناء عنه.. ذلك أن الاستغناء عن هذا الفائض لا يعفي الدولة من المسؤولية.. ولا يزيل عنها العبء.. ولكنه ينقله من موقع إلى موقع.. ويظل العبء على الدولة قائماً.

إن الاستغناء عن فائض العمالة المواطنة في الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام.. يجعل هذا الفائض بدون دخل.. وتجد الدولة لزاماً عليها وتفادياً لإضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية.. أن تفرض لهذا الفائض دخلاً.. وهي بمثابة الضريبة التي تتحملها الدولة لقاء استقرار الأوضاع.. ومثل هذه الضريبة.. لا تعتبر حلاً للقضية.. فلا هي أزاحت العبء عن موارد الدولة.. ولا هي هيأت الفائض للانخراط في أعمال تعود بمردودٍ مجزٍ. والقطاع الخاص يعتبر نفسه غير مسؤول عن هذا الفائض وغيره محتاج إليه وإذا كان القطاع الخاص.. يعتمد إلى حد كبير على العمالة الأجنبية.. ويفضلها على العمالة المواطنة من منطلقات التكلفة الأقل.. والانضباط والالتزام.. واحترام الوقت.. وتحقيق الإنتاجية الأكبر والأداء الأعلى.. وتوفر الكفاءة الأفضل.. فإن فائض العمالة المواطنة لا يجذب عادة القطاع الخاص بحكم ضآلة الدخل.. وزيادة ساعات العمل.. وعدم توفر الأمان الوظيفي بالصورة المألوفة في القطاع العام. ولا ريب أن هذا التوجه من العمالة المواطنة تجاه القطاع الخاص.. يحقق رغبة القطاع الخاص في تعظيم الاعتماد على العمالة الأجنبية.. حتى لو لم يجد أو يختلق مبررات تتعلق بالتكلفة والإنتاجية والأداء والكفاءة.. ولكن المحصلة من وراء ذلك تمثل خلافاً كبيراً مستغرباً ومستنكراً في ساحة ضئيلة السكان وقاعدتها البشرية محدودة.. ومع ذلك تبدو فيها البطالة الفعلية بكل صورها.

ثقافة الاستهلاك.. وثقافة الاستبداد

إن أقطار الخليج العربية.. وهي في خضم الترف النفطي.. طغت فيها ثقافة الاستهلاك.. وسلوك الاستهلاك في توجه نهم يتجاوز حدود الاستهلاك المألوفة.. وقد يقفز إلى ما بعد الكماليات في ممارسات استهلاكية قد يبدو فيها السفه صارخاً.. وقد تبدو فيها الإثارة. وإذا كانت الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات.. تبحث عن أسواق.. وتبحث عن مشترين قادرين.. فإن أقطار المنطقة.. على محدودية السوق فيها.. تبدو قادرة على شراء كل شيء.. ومتلهفة إلى شراء أي شيء.

ومعروف أنه مع الانفتاح أو الانكشاف الذي تشهده هذه الأقطار.. فإن السلع والخدمات.. تأتي من كل صوب.. وتجد لها سوقاً رائجة دون الحاجة إلى كثير من وسائل التسويق أو الترويج لها.. وإن كان ذلك نشاطاً عضوياً في أي شركة لا يقل أهمية عن نشاط الإنتاج. صحيح أن الإقبال يكون كبيراً على أحدث

صيحات العصر والعلامات المشهورة.. ولكن تكاد السوق مفتوحة ومتقبلة للسلع والخدمات القادمة من جهات شتى.

ومع انحسار الترف النفطي ومظلمته وضغطه على الإنفاق.. فإن الإنفاق في خضم النهم الاستهلاكي.. مازال كبيراً.. ويبدو أنه سلوك ترسخ في الوجدان.. وأصبح نمطاً حياتياً مستمراً.. ولم يطرأ تكييف يذكر على أوجه الإنفاق وتوجهه تحت ضغط انحسار الموارد المالية النفطية. ربما طرأ بعض التكيف.. ولكنه لا يحسب في خضم التوجه الاستهلاكي الغالب.. ولذلك فإنه تبدو المفارقة بينه وبين انحسار الموارد المالية النفطية واستمرار التوجه الاستهلاكي على نفس الوتيرة إلى حد كبير.

إن انحسار الموارد المالية النفطية.. ربما ضغط على بعض أوجه الإنفاق الحكومي.. وليس ذلك وفق أولويات.. فما زال الإنفاق على السلاح كبيراً.. بل ربما تجاوز في بعض الأحيان وخلال حقبة انحسار الموارد المالية النفطية أرقامه القياسية السابقة بدعوى الحاجة الملحة لمواجهة التهديدات الخارجية التي ينظر إليها أنها مستمرة.. واستمراريتها تغذيها اعتبارات خارجية وأخرى محلية لكي يستمر الإنفاق على السلاح كبيراً.. ولكي يلبي مطامح الشركات المصنعة.. ويوفر آلاف الفرص للعاملين فيها في الغرب الأمريكي وإن بدد قدرًا ليس باليسير من الثروة النفطية.. واستأثر الفساد بقسط وافر تحت مظلة التبديد.

وتتلاقى ثقافة الاستهلاك مع ثقافة الاستبداد وتسطيح الوعي وتزيفه.. ذلك أنه تحت مظلة الرعاية الأبوية الجائمة.. يصبح الاستبداد إلى حد كبير هو الجائم وإن برزت بعض مظاهر الانفتاح الديمقراطي.. فهي في أكثرها لا تعدو كونها مظاهر.. ويظل هناك ترسيخ لثقافة الاستبداد على كافة الأصعدة.. ابتداء من التنشئة الأسرية.. ومروراً بالتنشئة التعليمية.. والتنشئة الإدارية في محيط العمل.. والتنشئة المجتمعية على صعيد المجتمع كله.

وثقافة الاستبداد تحت مظلة الترف النفطي ومظلة الرعاية الأبوية.. تفسح المجال أمام ثقافة الاستهلاك التي تبدو متنفساً لأوجه الحرمان من حريات شتى بما في ذلك حرية التعبير.. وحرية تأليف مكونات المجتمع المدني من نقابات واتحادات مهنية وأحزاب. وثقافة الاستهلاك التي يتوفر الإشباع المادي ولا تدع مجالاً للحرمان المادي تحت وطأة الفقر وضآلة القوة الشرائية.. تحقق قدراً من الرضا.. وإن لم تحقق الرضا كله.. ما دامت هناك أوجه حرمان أساسية. غير أنه في أكثر أقطار الخليج العربية.. بدا أن الإشباع المادي.. أساسي.. وأن الحرمان المادي الذي عرفته هذه المنطقة لحقب طويلة قبل أن يطل الترف النفطي.. قد خلق عقدة من هذا الحرمان المادي.. واصبح الإشباع المادي.. هو المطلب والمطمح.. ولو كان ذلك تحت مظلة الرعاية الأبوية.. وفي ظل ثقافة الاستبداد التي يتمثل فيها قدر من الحرمان المدني أو السياسي.

ويبدو أن ثقافة الاستبداد جزء من ثقافة القبيلة وتكوينها وتراثها ووعيها.. وإن كان هناك من يرى أن الإطار القبلي.. كان فيه قدر من المشاركة السياسية أفضل من الإطار القبلي العصري للدولة الذي تصب فيه

الموارد المالية النفطية المتعاضمة في جيب زعيم القبيلة.. أو في جيب الدولة القبلية التي تتجسد في زعيم الدولة القبلية.. ويتهافت الآخرون على الفتات مما يوجد به عليهم في صورة مكافآت أو هبات أو مساعدات. ويرى هذا البعض.. أنه في ظل الوضع القبلي العادي الذي عرفته هذه المنطقة عندما كانت الموارد شحيحة.. كان زعيم القبيلة يعتمد على مشاركة الآخرين كل قدر جهده وجدته وشجاعته وحكمته.. أما في الوضع الراهن.. فإن زعيم الدولة القبلية.. لا يحتاج إلى جهد الآخرين.. ولا إلى جدهم.. ولا شجاعتهم.. ولا حكمتهم.. فالموارد المالية النفطية تصب في جيبه.. أو في جيب الدولة القبلية الذي هو جيبه.. ومن الممكن له أن يعتمد على من شاء.. سواء من القبيلة أو من أمس الحاجة إلى ما يوجد به عليهما مما في الجيب الخاص.. والجيب العام.. وهو أيضاً بمثابة الجيب الخاص له. ويبدو أن زعيم الدولة القبلية.. يدرك إلى حد ما أن إفساح المجال أمام ثقافة الاستهلاك لن يخلخل الأوضاع.. ويحقق قدراً كبيراً من الاسترخاء والشعور بمتع النعيم المادي.. وأنه يبعد أنه يخفف من أي توجه لتجاوز أوجه حرمان مدنية أو سياسية تحت مظلة ثقافة الاستبداد.

وهكذا تتلاقى الاستهلاك مع ثقافة الاستبداد في إطار يندر أن يكون له مثل في العالم المعاصر. ويبدو في هذا الإطار شراء الولاء الذي يحقق الأمن والاستقرار وتحقيق الرخاء والازدهار والنعيم.. ولكن يظل التساؤل مطروحاً ومشروعاً.. وهو أنه حين تنقلص أو تتلاشى هذه الموارد المالية النفطية.. فكيف يمكن شراء الولاء؟.. وهل يمكن أن تستمر ثقافة الاستهلاك.. وثقافة الاستبداد.

تعاضم الاستهلاك.. وضالة الإنتاج

والمورد الذي يبدو أقرب إلى الغنيمة.. ليس مورداً تتقاسمه القبيلة فيما بينها.. كل بحسب جهده في الحصول على هذا المورد.. فليس هناك ثمة جهد فيما يتعلق بالمورد المالي النفطي.. ولذلك فإن اقتسام الغنيمة منذ البداية لا يمكن أن يعتمد على معيار موضوعي يتمثل في الجهد المبذول. ومن ثم فإن الانفلات في التوزيع للغنيمة.. بحسب المكانة في القبيلة.. يصبح هو النهج المتبع.. ولذلك فإن الذين هم في موقع القوة والمكانة العليا في القبيلة.. لا بد أن يكون نصيبهم من الغنيمة كبيراً.. هناك في القبيلة فئات دنيا قد لا يصلها إلا القليل من فئات الغنيمة.

ولذلك فإنه حتى الميزانية كآلية في أطرها الجديدة.. غير ذات أهمية بالنسبة للقبائل. كل الذي يرتبط بذهنية القبيلة.. هو توزيع الغنيمة. صحيح أنها بعد أن دخلت إلى بوابة العصر وأخذت سمات الدولة التي تخفي ممارسات القبيلة.. وكونت مؤسسات وبني وواجهات عصرية.. فإنها أخذت أشكالاً لآليات وأنماط وأطر لكي تبرهن على دخولها العصر.. ولكن هذه الآليات والأنماط والأطر تحتفظ بشكلياتها.. وكل ما يمارس تحتها هو ليس ببعيد عن الممارسة القبلية.. إذ إن المؤسسات والبنى والواجهات والآليات والأنماط

والأطر تبدو كلها مملوكة لزعامه القبيلة.. أو تحت رعايتها.. كما أن كل المنتمين إلى القبيلة تحت الرعاية.. ومن ثم فإن الإنفاق على هذه المؤسسات والبنى والواجهات والبشر الذين ينتمون فيها أو يتعاملون معها.. يعتبر جزءاً من إنفاق الرعاية.. ومن ثم فإن الآليات والأنماط والأطر بما في ذلك الميزانية.. لا تعتمد بالضرورة على سياسيات أو استراتيجيات.. وإنما تمثل توزيعاً لقسط من الغنيمة على تلك المؤسسات وعلى البشر في حدود الدولة القبلية.

والبشر. في حدود القبلية.. لا يهمهم أن تكون هناك آليات أو أنماط أو أطر متطورة تتمثل فيها سياسات واستراتيجيات لتحديد أولويات الإنفاق في توجه تنموي حقيقي شامل.. وكل ما يهم هؤلاء البشر في حدود الدولة القبلية.. أن يكون دخلهم ميسوراً.. وحظهم وافراً من الغنيمة الموزع قسط منها. فالموظفون في الأجهزة والمؤسسات.. والعاملون في مؤسسات القطاع الخاص.. وأصحاب الأعمال أو رجال أعمال القبائل في هذا القطاع.. يتمحور اهتمامهم حول ما يصلهم من الغنيمة التي يوزع قسط منها وقسط تحتفظ به زعامه القبيلة لها ولمن حولها.. وربما كان هناك قسط ثالث تحتفظ به كاستثمارات أو مدخرات في أطرها البدائية أو في قنوات عصرية.. قد يديرها المؤهلون موضع الثقة من غير أبناء القبيلة.

موجة النهمة الاستهلاكية.. وموجة التيار الأصولي

معروف أنه تزامنت موجة النهمة الاستهلاكية في حقبة الطفرة النفطية مع صعود التيار الأصولي.. ويبدو أن مظلة الترف النفطي.. استطاعت أن تسع موجة النهمة الاستهلاكية وموجة التيار الأصولي. فالترف النفطي قد أغرق الأسواق بالسلع من كل اتجاه.. وخلق سلوكاً استهلاكياً بذخياً وترفياً.. وهذا السلوك البذخي والترفي يموله الترف النفطي.. كما أن موجة التيار الأصولي.. مولها الترف النفطي.. فاستطاعت أن تنفق على كثير من أنشطتها ومرافقها. مع أن التيار الأصولي يفترض فيه أنه يقف مع النهمة الاستهلاكية البذخي الترفي. على طرفي نقيض.. فقد بدا مكثفياً بالتمويل الذي يحصل عليه تحت مظلة الترف النفطي.. طالما يمكنه من الإنفاق على أنشطته ومرافقه. وبدا وكأن الوضعين يستظلان بمظلة الترف النفطي.. ولا يوجد تناقض بينهما.. ناهيك عن وجود صدام. صحيح أنه في الأسواق التي تشهد انغماساً في النهمة الاستهلاكية الترفي والبذخي.. قد يخرج من عباءة التيار الأصولي في إطارها الرسمي القبلي أو في إطارها التضامني التعاوني من يتصدى لبعض المظاهر التي تعتبر خارجة على السلوك العام مثل التبرج والسفور.. وكأن المرأة.. بصورة خاصة.. مستهدفة.. وتقع تحت طائلة القمع القبلي المحض أو القمع القبلي المستظل بمظلة دينية.

والنهم الاستهلاكي الترفي والبذخي.. يجعل المنطقة على ضآلة سكانها.. منطقة جذب للشركات الكبيرة والصغيرة والوكلاء والسماسة من شتى الأرجاء. صحيح أن هناك على الصعيد المجتمعي.. طبقة دنيا وربما وسطى قريبة من الدنيا.. تجد مشقة كبيرة في مجارة النهمة الاستهلاكية البذخي والترفي.. ولكن مثل

هذه المجاراة تبدو وكأنها أصبحت من سلوك القبيلة المتخمة بالتترف النفطي.. وهي تحبذ هذا السلوك الذي ربما بدا وكأنه ردة فعل قوية وجامحة ضد كل حقبة الضنك والفاقة التي رانت على المنطقة قبل حضور الترف النفطي.. وما زالت في مخزون ذاكرة القبيلة.. أو ربما بدا صورة من صور الاستمتاع غير المعقول والعبثي بالثروة.. لأنه إن لم يتم الاستمتاع بها فيستمع بها الآخرون.

والقبيلة لا تعرف الادخار ولا الاستثمار.. ولم تعرف التخطيط ولا حسن استخدام الموارد.. ولا الحرص على المستقبل.. ولكن تظل الحقيقة الواضحة والمعروفة.. أن الترف العظيم المفاجئ.. قد يعمي القلوب والبصائر.

الفصل التاسع القبيلة والعولمة

الدخول إلى العصر من باب النفط

دخلت أقطار الخليج العربي.. إلى العصر.. من باب النفط.. واستأثرت شركات النفط.. بمردود أكبر.. واستأثر غيرها من الشركات.. بمردود كبير.. من وراء العقود والصفقات الكبيرة. هذه العقود.. والصفقات الكبيرة.. لا يمكن أن تديرها وأن تتعهدا قبيلة داخلية لتوها إلى العصرية.. فهي ليست لديها القدرة لإدارة هذه المشاريع.. وربما سمت في ذلك الوقت.. حتى بمفهوم الإدارة. ومن ناحية أخرى.. فهي ليست لديها عمالة مدرّبة.. ناهيك عن أنها تنفر من الأعمال اليدوية.. مع أن الرعي وغيره.. لا يستغني عن استخدام الأيدي..

ومن هنا جاء طوفان العمالة الوافدة بذكورتها الغالبة.. وطغى على نسبة المواطنة في أكثر أقطار الخليج العربي. وهذه العمالة الوافدة لها أنماطها وثقافتها وسلوكها.. وقد أدت إلى زيادة في الشروخ في بنية اجتماعية هشة أصلاً.. فعدا المجتمع وكأنه ليس مجتمعاً سوياً.. أو ربما لا تنطبق عليه صفة المجتمع في مفهومها العلمي.. وأصبح المجتمع.. مجتمعاً متعدد الجنسيات والمذاهب والمشارب.. وبدأ المواطنون.. وكأنهم طائفة من طوائف كثيرة.. قد تتجاوزها عدداً.. وهذه الطوائف لا تجمع بينها قضايا مشتركة.. ولا هموم مشتركة.. ولا مصير مشترك.. ومن ثم فإن النسيج المجتمعي.. تهتك أو ليس هناك نسيج مجتمعي فعلاً. قد يكون هناك.. في مواقع معينة.. احتكاك بين المواطنين والوافدين.. أكثر من احتكاك المواطنين بعضهم ببعض.. وأكثر من احتكاك الوافدين بعضهم ببعض.. وينطبق ذلك على العمالة الخدمية المنزلية. وحين النظر من هذه الزوايا.. يبدو وكأن المواطنين.. أقل تواصلًا واتصالًا ببعضهم البعض.. وهو أمر لم تألفه هذه المجتمعات في حقبة البدائية.. تبدو أنها بعدت أكثر عن ذلك التجمع الذي عهدته من قبل. صحيح أن الاتصال والتواصل.. يتم في ظل إنجازات العصر من خلال وسائل الاتصال المتطورة التي لا تصل الأفراد وهم في مجتمع واحد فحسب وإنما تصل أقصى الأرض بأقصى الأرض.. غير أن القضية في هذا السياق.. أن الاتصال والتواصل.. في إطار أي مجتمع تنطبق عليه صفات المجتمع.. هو الوسيلة للتفاعل.. وللتحرك.. وللتغيير حتى وإن أطبقت على كل ذلك أجهزة الرصد والقمع.. ولكن تظل الوسيلة لانبثاق إرادة مجتمعية.. إذ كيف يمكن أن تنبثق إرادة مجتمعية بين طائفة أو مجموعة.. تبعثرت في خضم طوائف ومجموعات.. وتبعثرت في خضم ذلك حتى الشعور بهم وطني.. أو قضية مشتركة.. أو مصير واحد.

إن أقطار الخليج العربي.. التي دخلت إلى العصر.. من باب النفط.. تدخل العولمة.. من باب النفط أيضاً.. ولكن وفق مستجدات لم تعهدها من قبل. ذلك أن هذه الأقطار.. دخلت إلى العصر.. ولم تكن وطأة

النظام العالمي الجديد قد اشتدت.. ولم تكن قبضته قد أحكمت.. وكان من الممكن لهذه الأقطار.. أن تحافظ.. إلى حد ما.. على نمطها الثقافي والسلوكي.. وعلى تقاليدھا.. وأن تأخذ في ذات الوقت من أسباب الحضارة ما شاءت.. وأن توائم بين الثقافة والسلوك والتقاليد من جانب.. وأسباب الحضارة التي تحمل معها في كثير من الأحيان ثقافة جديدة أو مغايرة من جانب آخر.. أو لعلها استطاعت أن تعايش التناقض بين هذا وذاك.

والمرأة.. في بعض أقطار الخليج العربي.. تمثل الصورة الصارخة للمواءمة أو التناقض.. فهي تقتني أحدث الأزياء.. وآخر صيحات الموديلات النسائية الغربية.. وهي ترتدي في ذات الوقت الحجاب من رأسها حتى قدميھا.. كما أنها تشاهد من خلال القنوات الفضائية.. برامج عن حقوق المرأة تفتح لها آفاقا بعيدة ما كانت على بينة منها في كثير من الأحيان.. ولكنه في ذات الوقت تلتزم بتقاليد الأسرة التي تجعل المرأة كائنا قاصرا أولى بالرعاية.. وهي الثقافة السائدة.. ليس في الأسرة فحسب.. ولكن من خلال المؤسسات التربوية والصعيد المجتمعي كله.. وهي في الوقت الذي تتلقى فيه المواعظ من كل صوب.. يكون في تناولها مشاهدة أفلام العهر التي قد تأتي عبر القنوات الفضائية. صحيح أن الرجل والمرأة على حد سواء.. تأتيه المواعظ من كل صوب.. وفي تناوله مشاهدة أفلام العهر في نفس الوقت.. ولكن تظل الصورة في المواءمة المجتمعية.. أو التناقض بين.. صارخة بالنسبة للمرأة.. أكثر منها بالنسبة للرجل.. يضاف إلى ذلك أن المرأة والرجل.. يسافران إلى دول متقدمة.. ويلمسان عن قرب ملامح الثقافة والسلوك والحضارة في تلك الدول.. والحرية التي تبدو متجاوزة كل الحدود.. وینفتحان على عالم قد يبهرهما بكل شيء.. وهما في خضم هذا العالم.. أو على صعيده.. يمارسان ما لا يمكنهما ممارسته في أقطارهما. قد ينطبق ذلك على أي قادم من دولة متقدمة.. ولكن القضية تكون أكبر حين يكون القادم من مجتمع متخلف مغلق يؤكد على خصوصيته كل التأكيد.

ودخول هذه الأقطار.. إلى العصر من باب النفط.. لم يكن مخاضا صعبا.. ولم تكن رحلة عسيرة.. أو سفر فيه مشقة.. وقد مرت عقود وهي توائم أو تناقض.. دون خلل كبير في وضعها المجتمعي. لا ريب أن هناك خللاً لا بد وأن يكون في إطار أي مواءمة مجتمعية.. أو أي تناقض بين ثقافة تقليدية تؤكد على خصوصيتها.. وثقافة وافدة تعتبر أنها ثقافة العالم.. غير أن هذه الثقافة الوافدة.. كان من الممكن أن توضع أمامها بعض القيود.. أو بعض الحواجز.. أو في بعض الأحيان.. قد يكون هناك مجال للانتقاء.. وكان التأكيد أنه يمكن الاستفادة من منجزات العصر وعدم الأخذ بأفكار العصر خصوصا في مجال الحريات وحقوق الإنسان والديموقراطية. كان هناك قدر من الشد والجذب.. والاستقطاب والطرده.. ولكنه كان يبدو رغم الخلل.. قادرا على مجاراة الأوضاع.. ولكن دخول هذه الأقطار إلى العولمة.. ولو من باب النفط أيضاً.. سيكون مختلفا كل الاختلاف. بالنسبة للثقافة إجمالا بكل ما تحمله من مضامين فكرية وسلوكية وفي غياب

قدرة الدولة على ممارسة دور في وضع الضوابط أو القيود.. إذ لن يعود هناك مجال لهذه الضوابط والقيود.. فإن المواءمة المجحفة أو التناقض البين التي عهدتها الحقبة الماضية.. لن تكون هي الحل لمجاراة الأوضاع. واستدراكا.. فإن دور الدولة.. ربما يضعف في جانب.. ولكنه يقوى في جانب آخر هو الجانب المنسجم مع العولمة وتوجهاتها.. إذ تصبح الدولة عاملة على إزالة القيود والحوجز.. ولا يعني ذلك أن الدولة لن تكون قمعية أو تسلطية أو مستبدة.. وأن يكون جهازها الأمني المخبراتي كبيرا.. ولكنها بالطبع لن تكون لها السيطرة على السوق والمؤسسات المرتبطة بالمراكز في الدول المتقدمة.

هذا الوضع الجديد.. يخلق معضلة كبرى في بعض أقطار الخليج العربي على وجه الخصوص.. وعلى سبيل المثال.. فالسماح للمرأة بقيادة السيارة أو عدم السماح.. لن يكون موضع نقاش.. ذلك أن المرأة الغربية بثقافتها وسلوكها وحرقاتها قد تكون موظفة في مؤسسة خاصة أو صاحبة مشروع خاص.

والمؤسسات الأجنبية التي تأتي من أي صوب في العالم.. سيكون لها نفس الوضع. ومن المتعذر بادئ ذي بدء.. أن تكون هناك كفالة وكفيل.. فكل مؤسسة أجنبية من الممكن أن تفتح مقرا رئيسيا أو فرعا لها في مجال السلع والخدمات.. وحتى في مجال العالم والفكر والثقافة. وإذا لم يكن من المستبعد أن تكون هناك مؤسسات مالية أجنبية لا تركز على شريك مواطن.. وليس من المستبعد أن تكون هناك دور نشر أجنبية.. ومكتبات أجنبية.. وجامعات أجنبية.. دون شريك مواطن. معروف أن ذلك يخضع لاعتبارات الجدوى الاقتصادية في الدرجة الأولى.. ولن تبقى مسألة الثقافة والفكر.. خاضعة إلى جانب هذه الجدوى.. لجدوى لا تقبل بالضرورة القياس الكمي.

في هذه المجتمعات الذكورية.. ذات الثقافة الذكورية.. تأتي المرأة الأجنبية في إطار قوانين تعطيها حق الاستثمار.. وحق العمل.. وهي قد تأتي صاحبة مكتب استشاري.. أو قد تأتي مديرة لمؤسسة مالية.. أو قد تأتي مسؤولة عن دار نشر.. أو قد تأتي رئيسة لجامعة. قد يكون هذا بعيدا.. وغير واضح المعالم في الأمد المنظور.. ولكن العولمة.. ليست هي عولمة في إطار السلع والخدمات.. فهي ستزيلها أمام الفكر والثقافة والعمل وغيره. صحيح أن العولمة في مرحلتها الراهنة تقف موقفا مناقضا تجاه حركة العمل باعتبار أن العمالة القادمة من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة.. وهي مطرودة بفعل عوامل متعددة في جانب.. ومستقطبة بفعل عوامل متعددة أخرى في جانب آخر.. قد تسيء إلى التركيبة الاجتماعية والثقافية في الدول المتقدمة وتزيد البطالة.. وقد تأتي بكل أوزار الدول المتخلفة لمجتمعات متقدمة. إن مثل هذه القضية.. لن تظل في هذا الإطار أمدا طويلا.. وستجد قيادة العولمة لها مخرجا.. إما بتحسين الظروف المعيشية في الدول المتخلفة باستثمارات مجدية.. أو بإعادة تأهيل العمالة القادمة من الدول المتخلفة واستغلالها استغلالا أكبر في مجالاتها الاقتصادية.

إن ضرب المثل على دخول المرأة الأجنبية مديرة ومسؤولة وموظفة في مؤسسة مالية أجنبية أو دار

نشر أو جامعة إلى أقطار الخليج العربي.. محاولة للتدليل على التصادم بين زحف العولمة والقطاع الأكثر تخلفاً تحت وطأة أعراف وتقاليد صارمة.. وإن قبلت في حقبة سابقة ببعض المظاهر البراقة للحضارة المعاصرة وأبقت على تركيبة المجتمع مشدودة إلى تلك الأعراف والتقاليد.. ذلك أن العولمة لها ثقافتها ولها نظمها ولها مفاهيمها. حتى الرجل الأجنبي الذي يعمل مديراً أو مسؤولاً أو موظفاً بدون كفيل أو شريك.. يعتبر أنه غير خاضع للأعراف والتقاليد والنظم المحلية.. أو هي غير حاکمة له ولحركته ولحريته وحقوقه. من ثم فإن هذه المجتمعات تجد ما تسميه خصوصية.. قد داسته عجالات العولمة. قد يبقى قطاع من المجتمع.. رهين أعرافه وتقاليده وثقافته.. ولكنه لن يكون قطاعاً مؤثراً في حركة المجتمع.. بل ربما آل به المآل إلى الاعتزال والتفوق.

قد يرفض قطاع من المجتمع أن يسمح للمرأة المواطنة التي تخضع للرعاية الأبوية.. أن تنتظم في مؤسسة مالية أو استثمارية أو دار نشر أو جامعة.. وهي سافرة.. في محيط لا يعتبر الاختلاط فيه محرماً ولا خروجاً على النظام ولا استثناء.. بل هو القاعدة. وقد يرفض قطاع من المجتمع أن يسمح للرجل.. وهو أيضاً تحت الرعاية الأبوية.. أن ينتظم في تلك المؤسسات بمحيطها الاختلاطي السافر. ولكن سيظل هذا الرفض يحاور نفسه ويقوع ذاته.. ويحجز من يقفون في دائرة نفوذه.. وتبقى حركة الزمن.. وحركة المجتمع بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية.. متجاوزة للقيود والحواجز.

ولا تقف المسألة عند قضيتي السفور والاختلاط.. ولكن للاستدلال بهما للإشارة إلى الصدام الاجتماعي والثقافي الكبير بين مفاهيم العولمة وقيمها ونظمها وبين مفاهيم المجتمعات التقليدية وقيمها ونظمها.

والأمثلة أكثر من ذلك بكثير.. فالنظم المحلية التي تفرض الرقابة والقيود على النشر والتوزيع للكتب والدوريات والمجلات والصحف.. ستهوى.. وسيكون المجال مفتوحاً للكتب والدوريات والمجلات والصحف.. من كل صوب.. وسوف لن يكون لهذه النظم.. حضور تحت مظلة العولمة إلا إن كان ذلك للتعرف عليها.. أثراً من آثار الماضي.

القبيلة.. وثقافة العولمة

يتبادر إلى الذهن.. إن الثقافة العولمة.. هي ثقافة اقتصادية معلوماتية في الدرجة الأولى.. وذلك ما يبدو صحيحاً إلى حد كبير.. غير أنها ليست كذلك فحسب.. فهي ثقافة بكل أبعادها التي تبدو متداخلة ومتشابكة ومتفاعلة مع بعضها البعض. وإن كان البعض يرى في هذه الثقافة أنها ثقافة تميل إلى الحاجات المادية في ركض لإشباعها بما يتجاوز طاقتها.. وتتجاهل الحاجات المعنوية أو لا تعطيها ما تستحقه من اهتمام وإن رفعت في كثير من الأحيان شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ورغم أن ذلك يبدو محبباً لأهل الشرق.. باعتبار أن الاعتبارات المعنوية هي الغالبة في ثقافتهم.. وباعتبار أنهم قاصرون ومقصرون في مجالات الإنتاج المادي المتطورة والمتلاحقة التطور.. فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن الاعتبارات المعنوية ليست مهمة. ومعروف أن نظام السوق وثقافة السوق.. تطحن رحاها غير الإنسانية.. نسبة ليست يسيرة من الفقراء حتى في الدول الغربية ذاتها.. وتبدو العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية.. ولو بمنظور نسبي.. أمراً غائباً أو مسحوقاً تحت عجلات ثقافة العولمة اللاهثة وراء السوق.. ووراء الكسب.. بأي صورة من الصور.

والدول المتخلفة.. بحكم أن من فيها على خط الفقر أو قريباً منه.. كثيرون.. لا بد وأن تشعر بالانسحاق تحت وطأة ثقافة العولمة ومنجزات العولمة.. وتظل القيم الإنسانية السامية في العدل والمساواة.. ومحاربة الفقر.. وتقليص البطالة.. وتحسين مستوى الحياة.. قيمة جديرة بالاحترام.. ولكن لا يكفي التغني بها أو لا يكفي الاحترام اللفظي لها.. والذي لا يتجاوز ذلك إلى الممارسة أو وضع آلية للأخذ بها وتطبيقها.. ولو كان ذلك على حساب جانب من ثقافة السوق وثقافة العولمة وزخمها المندفع.. أو جعلها جزءاً من ثقافة العولمة وإن تلاقى فيها ضدان.. أو ما يبدو أنهما على طرفي نقيض: ثقافة السوق أو قيم السوق والقيم المعنوية. إن اكتساح ثقافة الغرب المعاصرة تحت مظلة العولمة واختراقها لثقافة المجتمعات في الدول المتخلفة ومنها الأقطار العربية.. قد يوقظ ويغذي النزعات والانتماءات القبلية والطائفية والجماعية.. أو يزيد تأججها.. لأنها تصبح بمثابة الحصن الحصين تجاه اختراق ثقافة العولمة وانهايار حدود الدولة أمام هذا الاختراق بحيث لم تعد الدولة بالمفهوم السياسي هي الحصن الحصين بعد اخترقت حدودها أو انهارت أو استسلمت للعولمة بنظام السوق وثقافة السوق.

ولا شك أن تأجج النزعات الطائفية والقبلية والجماعية.. سيؤدي إلى احتكاك وصدام بين الجماعات الاثنية والعرقية بعضها البعض.. وبين الانتماءات بكافة أطرها.. وهذا سيفضي إلى عدم استقرار.. في الوقت الذي ينشد فيه نظام السوق.. وثقافة السوق.. والعولمة بكل أبعادها.. الاستقرار.. حتى يتاح للسلع والخدمات أن تصل إلى أكبر عدد من المشترين بيسر وسهولة.. وحتى يمكن أن تنهمر الثقافة أو ترحب بها. وعدم الاستقرار.. يمثل ليس مجرد مشكلة على صعيد الدول المتخلفة ومن بينها الأقطار العربية.. ولكنه قد يجعل هذه الدول مرجلاً يغلي.. وهذا المرجل لا يمكن أن يجعل السوق.. ولو كان مفتوحاً آمناً. ولن يقف التأثير عند هذا الحد.. بل إن التخندق في الأطارات القبلية والطائفية والجماعية.. أو في الأطر العرقية والاثنية.. يمثل انكفاءً على الذات.. ولكنه انكفاء المحاصر في حرب يعرف أنها أعلنت عليه من الثقافة المهيمنة المستبدة المخترقة للحدود. ومن ثم سيكون ضرب مصالح الدول المصدرة لهذه الثقافة.. مسألة مشروعة.. ويصبح ضرب مصالح النخبة التي تتعامل معها في الداخل.. مسألة مشروعة أيضاً. وهكذا يصبح الوضع غير مستقر.. ليس على صعيد الدول المتخلفة ومن بينها الأقطار العربية... بل ربما على أكثر الساحة العالمية..

وحيثما تمثلت مصالح الدول المصدرة للثقافة المستبدة والمهيمنة على ساحة العالم.

ومن المعروف أن الثقافة المستبدة المهيمنة.. هي ثقافة ترحب بها النخبة المترفة أو القادرة على شراء منتجاتها ورموزها وقيمها وتملك نواصي اللغة الخاصة بها في الدول المتخلفة.. أما القاعدة العريضة من المجتمع.. فهي فقيرة.. وهي ليست قادرة على شراء منتجات الثقافة العولمية ورموزها وقيمها.. ولا تملك نواصي لغتها بل هي منغمسة في الثقافة السائدة إلى حد كبير.. وهذا ما يجعلها مهياًة للتخندق في أطر الانتماءات الضيقة ومحاربة مصدري الثقافة العولمية والمروجين لها والمهللين لها والمتلقين لها في الداخل. إن سمة ثقافة الغرب المعاصرة.. أنها تعتبر نفسها النمط الأول أن يكون مهيمنا على الساحة العالمية تحت مظلة العولمة.. وهي الجديرة دون غيرها بالتفوق وإقصاء باقي الثقافات. وما مقولة صدام الحضارات إلا تعبير عن حتمية هذا الصدام.. وأن الغلبة فيه محسومة مسبقاً لصالح الأقوى.. وهو الغرب.

ومعروف أن ذلك أثار حفيظة الكثيرين في الدول المتخلفة ومن بينها الأقطار العربية.. وبرز التأكيد على الخصوصية الثقافية.. والهوية الثقافية.. بصورة أكبر من ذي قبل. مع أن الخصوصية الثقافية.. والهوية الثقافية.. كانتا محل تأكيد على المستوى النظري منذ أمد ومنذ بداية حملات الغرب الاستعماري على العالم العربي.

ورغم أن الخصوصية الثقافية.. لا تعني الانغلاق.. كما يتبادر إلى ذهن البعض.. وليست غطاءً للحفاظ على سلبيات من الأولى إقصاؤها ذاتياً دون حاجة إلى روافد ثقافة أخرى لإقصائها.. فربما برزت مقولة حوار الحضارات لتخفيف حدة ردة الفعل في الدول المتخلفة تجاه مقولة صدام الحضارات أو تجاه الهيمنة الثقافية المتغترسة على باقي الأمم وثقافاتهما.

وحوار الحضارات.. ليس شيئاً جديداً.. ولا بدعة.. ولا ابتداءً ترتبط بالواقع الراهن.. بل إن هذا الحوار قائم منذ قيام الأمم.. ونشوء الثقافات. صحيح أنه لم يكن الحوار دائماً هو الحاضر.. ولكنه كان موجوداً.. إلا خلال فترات كان الغزو فيها هو العامل الأقوى في هيمنة أمة على أمة.. وهيمنة ثقافة الأمة المنتصرة على ثقافة الأمة المهزومة.

وهذا يعبر عن الواقع الحالي.. حيث الغرب المنتصر على الساحة العالمية.. والمهيمن على الساحة العالمية.. ومن ثم فن ثقافته هي بالتالي الثقافة المهيمنة.. ولو لم يفرضها الغرب فرضاً بالقوة. ذلك أنها أصبحت سمة العصر.. ولغته لغة العصر.. وثقافته ثقافة العصر.. وما سواها فهو في ردهات الماضي.. وموروثات التخلف. وليس أقوى على هزيمة أمة وثقافة أمة من خلال شعور الأمة ذاتها بالنقص والدونية والهزيمة وانساقها وراء الحضارة الأقوى ولأمة الأقوى.. وحينئذ تهزم الثقافة وتهزم الأمة بفعلها قبل فعل الآخر.. وتبدو مسلوبة الإرادة والهوية والثقافة.. وربما دانت للأخر وثقافته بالفضل.. وغلبت ثقافته على

ثقافتها. أليس هناك قطاع في المجتمع العربي.. يزداد تغربا والتصاقا بالغرب وحضارته وقيمه ومفاهيمه ورموزه في الأكل والشرب والزي اللغمة؟.. وهذا القطاع الذي ربما مثل الشباب فيه النسبة الأكبر.. يقصي نفسه ثقافته في الوقت الذي لم يأخذ من حضارة الآخر وقيمه ومفاهيمه ورموزه غير القشور.

قد يبدو مستغربا أن الغرب الأمريكي لا يمارس ضغطا لتغيير بعض الأوضاع المجتمعية فيما يبدو منطلقا من حضارته المعاصرة ومنسجما معها. وحتى عندما تكون القضية متعلقة بالديموقراطية وحقوق الإنسان.. فإن الغرب الأمريكي.. مع تركيزه على هذه القضية في إطار العولمة وقبلها.. ومع تلويعه باستخدام القوة مع بعض الدول لتحقيق الديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان أو منع انتهاكها.. يبدو الغرب الأمريكي وكأنه غير معني البتة بهذه القضية عندما تكون المسألة متعلقة بأقطار الخليج العربية. ويذهب كثيرون إلى الاعتقاد بأن الغرب الأمريكي طالما يحصل على كل بغيته. ويحقق منافعه ومصالحه.. وفرض إرادته وهيمنته على هذه المنطقة التي تمثل له منابع النفط فيها أهم المهم لدوران عجلته الاقتصادية والعسكرية.. فإنه لا يكثر كثيرا بأي مسار للديموقراطية فيها.

ومع ما يبدو من تناقض صريح حيث المظهر السياسي الاجتماعي بصورة خاصة.. يبدو متخلفا.. مع أن المظهر الاقتصادي البراق لا يعدو كونه مظهرا ولم يتحقق تقدم اقتصادي ملموس مرتكز على قاعدة إنتاجية قادرة على العطاء الذاتي.. ومع أن العولمة زادت من العزف على أوتار حقوق الإنسان والديموقراطية.. ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية.. من أكثر دول الغرب عزفا على هذه الأوتار وتلويعا باستخدام القوة في سبيل تحقيقها.. واستخدامها للقوة.. ولو لم تكن مشروعة أو حتى تحت غطاء شرعي مفتعل.. فإن أقطار الخليج العربي.. تبدو وكأنها بمأمن من كل ذلك. وإذا كان الغرب الأمريكي يحقق لها الحماية ضد التهديدات القائمة من حولها.. فكأنما يحقق لها الغرب الأمريكي الحماية من موجة الديمقراطية وحقوق الإنسان والوقوف في وجه هذا التيار العولمي. وتبدو الولايات المتحدة الأمريكية.. وكأنها حامية الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان.. وحامية لأنماط استبدادية تنتهك حقوق الإنسان في بلدان أخرى.

إن جمود الأوضاع.. ليس على الصعيد السياسي فحسب.. ولكن على الصعيد المجتمعي برمته.. يجعل أقطار المنطقة تبدو وكأنها بعيدة عن جوهر التقدم.. وجوهر العصر وإن أخذت من العصر قشوره.. ومن الحضارة الجديدة كل مظاهرها البراقة.. بل يبدو التخلف المجتمعي.. تخلفا صارخا مع أن صخب العصر في سباق التقدم.. يأتي من كل صوب.. حتى من الفضاء الإعلامي الواسع.. وعالم الإنترنت الواسع أيضاً.

ومع أن الأنماط السياسية تحرص للمحافظة على ركائزها.. وتحرص على الحفاظ على الأوضاع المجتمعية إجمالا.. فإن القبيلة.. كما يبدو سواء كانت في موقع صنع القرار.. أو كانت في موقع القاعدة المجتمعية. بينها وبين التغيير.. خصومة.. ذلك أن التغيير قد يمسح إرث القبيلة وتراثها وقيمتها ومفاهيمها وتقاليدها وعاداتها.. خصوصا وأن موجة تأكيد الانتماءات القبلية.. مازالت موجة عارمة في كثير من أقطار الخليج العربي.

قد تحاول الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.. أن يبقى كل شيء على وضعه في مجتمعات الخليج العربية.. ما لم تقض المصالح الاقتصادية له بغير ذلك.. وسيحاول ألا تكون هناك خلخلة قد تؤدي إلى عدم استقرار يسيء إلى مصالحه. ولكن حتى البعد الاقتصادي وحده.. يتطلب تغييرا في أبعاد أخرى. إن وجود مؤسسات غربية.. أو فروع لمؤسسات غربية.. تمارس أعمالها وفق النسق الذي اعتادت عليه.. بطاقتها من الرجال والنساء.. في جو يحيد الاختلاط.. ويحرص أن تكون هناك حرية في الحركة لا تقف عند حرية قيادة السيارة فحسب. إن هذا الوضع الذي يتمثل في مصالح اقتصادية بحتة ويتعلق بمؤسسات اقتصادية بحتة.. له أبعاد اجتماعية وثقافية وحتى سياسية.. لأن هذه المؤسسات الاقتصادية البحتة.. هي صورة من المجتمع الغربي وثقافته.. وهو لن يكون محاصرا داخل مكاتب المؤسسات.. ولن سيكون له حضور على الساحة المجتمعية.

لقد عمدت بعض أقطار الخليج.. منذ اكتشاف النفط وحضور الشركات الغربية.. بموافقة هذه الشركات.. أن يكون لها مجتمعها الخاص المنعزل تماما عن ساحة المجتمع. وهذا المجتمع الصغير في سلوكه وثقافته.. هو مجتمع غربي.. ويغلب أن تكون هناك قوانين تحظر دخول المواطنين إلى هذا المجتمع إلا من أصبح من الموظفين قابلا أو مقبولا للانضمام إلى هذا المجتمع.. أو أصبح غربي النمط والسلوك والثقافة. صحيح أنه حتى في هذه المجتمعات الغربية الصغيرة.. قد يكون هناك نقاط تماس بينها وبين المجتمع الكبير القائمة فيه.. إلا أن نقاط التماس عادة ما تكون محسوبة.. ويكاد يكون الالتقاء على نقاط التماس هامشيا ولا يؤدي إلى الإثارة ولا الخلخلة في أوضاع المجتمع. والمجتمع الكبير محظور عليه أن يتدخل في شؤون المجتمع الصغير.. والمجتمع الصغير حريص أن ينأى عن هذا المجتمع الكبير المتخلف.. وأن يستمتع المقيم في إطاره بكل الحقوق والحريات التي ربما لم يعرف المجتمع الكبير عنها شيئا وما سمح له أن يعرف عنها شيئا. ولذلك فإن الحظر يحقق غايتين: أولاها.. حماية المجتمع الصغير.. وثانيهما.. النأي بالمجتمع الكبير عن أن يطلع على نمط قد يستهويه منه حريات الإنسان وحقوقه وإن رفض ما يعتبره إباحية.

إن الدول المتقدمة.. يهملها استغلال الموارد في الدول المتخلفة وجعلها أسواقا مفتوحة لتجارها وخدماتها بما يدر عوائد كبيرة عليها. لا يهمل الدول المتقدمة أن تكون الدول المتخلفة صاحبة نهج ديموقراطي مماثل لنهجها وإن رفعت ذلك شعارا.. ولا يهملها حقوق الإنسان في الدول المتخلفة.. وإن رفعت ذلك شعارا أيضاً. قد تستخدم هذه الشعارات ورقة ضغط في أوضاع انتقائية.. فهي تؤكد عليها في وضع.. وتغض الطرف عنها في وضع آخر اعتمادا على المصلحة الاقتصادية والمردود الكبير. وتبقي هذه الشعارات مهمة لإضفاء صورة برّاقة على النظام العالمي الجديد.. ون اعتبر البعض ذلك فرضا لنهج أو أيديولوجية رأسمالية غربية.. كما أنها تبقي أوراق ضغط تحقق مصالح اقتصادية وفق ما تمليه الظروف والأوضاع.

ما الذي يهيم الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً.. لو ظلت أقطار الخليج العربي.. محافظة على نمطها السياسي وتقاليد مجتمعها وثقافته.. طالما أن مصالحها مضمونة.. واستمرارها يكاد يكون مضموناً؟.. ما الذي يهيمها.. طالما ظل النفط يتدفق إليها بأسعار تعتبرها معقولة؟.. وطالما ظلت أسواق الخليج العربي الغارق في الترف النفطي.. مفتوحة لسلعها ومنتجاتها وخدماتها؟.. إن الدول المتقدمة.. يهيمها مصالحها الاقتصادية.. وما يترتب عليها من مردود في الدرجة الأولى.. ويهيمها كذلك أن تتغير بعض الأنماط والتقاليد والثقافات.. ولكن في إطار ما تقتضي به المصالح الاقتصادية أو يصب في نفس مصيبتها.

غير أن المصالح الاقتصادية.. هي التي تبدو المرتكز المحوري للعولمة والمتمثل في إزالة الحواجز والقيود أمام حركة السلع والخدمات.. وكأن التجارة الحرّة هي جوهرها. ولذلك أضفي على المنظمة التي تدير العولمة مسمى منظمة التجارة العالمية. هذه المصالح الاقتصادية.. ليست اقتصادية بحتة.. أولاً تدور في فلك اقتصادي بحت.. فحرية الحركة لهذه المصالح الاقتصادية.. يقتضي تغييراً في أبعاد ليست اقتصادية.. فهي قد تقتضي إزالة قيود اجتماعية.. أو إلغاء ما قد يعتبر خصوصية ثقافية.. أو تغيير النظام القضائي برمته.

حين تدخل العولمة من كل صوب.. وتتهاوى القوانين المحلية أمام زحف قوانين عالمية تحمل سمات ومضامين قوانين الدول المتقدمة.. فسيكون تأثير ذلك كبيراً على التركيبة المجتمعية والبنية الثقافية في العديد من الدول المتخلفة بما فيها الأقطار العربية وأقطار الخليج العربي.. وأكثرها في مرحلة أدنى من النضج السياسي والاجتماعي والثقافي.. برغم بريق الترف النفطي.. وفي ظل قيود تكبل الحركة.. ومجتمعات جامدة ليس للمرأة في أكثرها حضور.. وفي ظل ثقافة قد تجاوزها الزمن وطواها في مذكراته القديمة.. فإن التغيير سيكون بالضرورة جذرياً.. بحكم الهوة الكبيرة.. والبون الشاسع.. بين ما هو قادم داهم.. وبين ما هو قائم.

كيف يمكن لمجتمع.. هش التركيبة.. وإن بدا محافظاً أو جامداً أو متصلباً.. أن يظل على حاله أمام عصف العولمة المخترقة للحدود. والمرأة التي لا يمكنها قيادة سيارة.. والضاربة بالخمار على الجيوب والوجه.. تجد كل ما يحيط بها صورة من صور المجتمع في الدول المتقدمة. فالمؤسسة المالية الأجنبية التي تنشئ فرعاً أو مقرها في أي قطر من أقطار الخليج العربي.. سيكون لديها طاقمها من الموظفين والموظفات. وهذا الطاقم.. لا بد وأن يجد كل أسباب الحركة والحرية لأداء الأعمال متاحة. ستقود المديرية أو الموظفة الأجنبية سيارتها.. وستكون سافرة.. وستكون قادرة على الحركة.. وقادرة على التمتع بحقوقها وحرياتها في ظل النظام العالمي.. وهذا لا يمثل غزواً ولا حتى اختراقاً.. ولكن حضوراً مشروعاً للعولمة.

قد تكون هناك ردة فعل أمام العولمة من هذه الزاوية.. بحجة خصوصية المجتمع وثقافته.. ولكن العولمة هي نقيض الخصوصية.. فهل تكون ردة الفعل قوية إلى الدرجة التي ترفض فيها العولمة برمتها؟

إن سياق الحاضر المفضي إلى المستقبل.. يدل على أن أقطار الخليج العربي.. والعديد من الدول

المتخلفة.. يسعى إلى الانضواء تحت مظلة العولمة.. لئلا يبقى ضائعا مشردا خارجها.. ولم يبصر العالم إلا من زاويتها الاقتصادية في أكثر الأحيان.. متجاهلا الزاوية السياسية وجاهلا للزاوية الثقافية الفكرية.

ويبقى السؤال الأكبر والأهم.. هل العولمة في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.. تحرص على أن تجعل من الدول المتخلفة المنضوية تحتها نموذجا راقيا.. وإن كان صغيرا نسبيا.. في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.. وعلى نفس المستوى؟

إن السياق التاريخي.. والسياق المعاصر.. يعطيان دلالة على أن الدول المتقدمة.. لا تحرص على تقدم الدول المتخلفة.. بل من مصلحتها الإبقاء عليها في وضع يجعلها مستضعفة ومستنزفة الموارد ومستغلة إلى أقصى حد ممكن. صحيح أن الدول المتقدمة وهي تمارس الهيمنة على الدول المتخلفة.. وتستنزف مواردها الأولية.. فإنها تأمل أن تكون هذه الدول أسواقا مفتوحة لمنتجاتها.. ولكن السوق المفتوحة قد لا تعني شيئا بدون القوة الشرائية. وإذا ظلت هذه الدول متخلفة ويغلب عليها الفقر.. فإنه من الصعب أن تكون سوقا مربحة حتى لو كان مفتوحة فيها الأبواب على مصراعيها للسلع والمنتجات الوافدة من الدول المتقدمة.

إذا كانت الدول المتخلفة.. وهي تنضوي تحت مظلة العولمة.. تواجه ازديادا في البطالة ومستوى الفقر.. واتساعا في الهوة بين قلة مترفة وكثرة ضائعة في ردهات الفقر والفاقة.. ومرتعا خصبا للعنف.. فإن أي نتائج اقتصادية إيجابية.. يفترض أنها قد تجنيها من وراء العولمة سيعصف بها هذا الوضع بمشاكله المتفاقمة.. وليس من مصلحة الدول المتقدمة.. لضمان استمرار تدفق المواد الأولية إليها.. ولوجود سوق مفتوح لها.. أن تكون هناك مشاكل متفاقمة تهدد الأمن والاستقرار.. وتهدد مصالح الدول المتقدمة.. بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إن الدول المتقدمة.. ترغب اتباع سياسات انتقائية.. فهي ترغب في أن تكون الدول المتخلفة مصدرًا للمواد الأولية ومستوردة للسلع والمنتجات ولديها قوة شرائية واستقرار لا تزعزع أي ربح عاصف. قد يكون من الميسور للدول المهيمنة أن تستغل المواد الأولية في الدول المتخلفة.. وأن تفرض عليها سياسة السوق.. وإزالة الحواجز والقيود أمام السلع والمنتجات.. ولكن ذلك لا يكفي دن وجد قوة شرائية.. أو قوى تملك القوة الشرائية.. وهذه قد تتمثل في قلة بينما القاعدة العريضة من المجتمع لا تقوى على شراء قوت يومها إلا بشق الأنفس.

هذه الهوة بين القلة وبين القاعدة العريضة.. قبلة موقوته.. والفقر المدقع في حد ذاته.. قبلة موقوته.. وهو أمر لا يهيئ الاستقرار للسوق.. ولا لتدفق المواد الأولية. وتسعى العولمة إلى استتباب الأمن والاستقرار في الدول المتخلفة التي تنضوي تحتها.. فكيف تحقق ذلك في الوقت الذي يؤدي فيه زحفها إلى خلق مشاكل متعددة.. اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.. قد تمثل أرضا خصبة لتولد العنف أو انفجار العنف.

إن ما آل إليه الانفتاح الاقتصادي.. الذي تدعو إليه العولمة.. هو استئثار قلة بفرص الثروة في وقت ارتفعت فيه تكاليف المعيشة.. وضاق الأمر بالقاعدة العريضة من المجتمع تحت وطأة الضغط الاقتصادي الذي ألقى بنسبة أكبر تحت خط الفقر أو قريبا منه. ولم يعد هذا الخط وفقا على الطبقة الدنيا.. بل إن الطبقة الوسطى هي أكثرها إلى حد كبير عند هذا الخط.. إلا من استطاع أن يظفر بحظ من الثروة وانضم إلى القلة المترفة.

ولعله من الملاحظ.. أنه حتى المهنيون ذوو المؤهلات العليا بما في ذلك أساتذة الجامعات.. أصبحوا قريبين من ذلك الخط.. هذا في وقت ازداد فيه عدد العاطلين الباحثين عن عمل حتى بين حملة المؤهلات الجامعية. واجتماع الفقر والبطالة.. على صعيد ليس بعيد عنه السفه والبذخ والثراء.. يثير نقمة قد تفجر عارمة.. ويبدأ العنف قد تدور رحاه في الدول المتخلفة.. ولأنه قد يطال مصالح الدول المتقدمة.. وحين يطال مصالح هذه الدول.. فإنه لا يهيب لها الأسباب التي تجعلها تجني ثمار العولمة.. وهي آمنة. ففي نفس الوقت الذي قد يطال مصالحها.. فإنه يجعل الساحة غير آمنة.. والاستثمار.. مطلبه الرئيسي الأمان.. والعولمة.. مطلبها الرئيسي الأمان.. ولهذا أصبحت قضية الإرهاب.. الشغل الشاغل لأرباب العولمة.. وللأنظمة في الدول المنضوية تحت لواء العولمة.. أو الساعية إلى الانضواء.

والقمع الرسمي.. ليس الوسيلة المثلى لمواجهة هذا الوضع المتأزم والمتفاقم.. ذلك أن العنف يولد العنف كما هو معروف.. ووقائع الحاضر الماثلة على أكثر من صعيد.. تبرهن على ذلك. حتى وإن بدا أن القمع الرسمي أحكم قبضته.. ذلك أن الجذوة.. تظل متقدمة.. ويتجدد التوقد.. وإن ران الرماد عليها وبدا الوضع هادئا وساكنا.

وإذا كان تجسيد الهوية أو تقليصها بين الأثرياء والفقراء.. وتحقيق فرص العيش الكريم.. هو الوسيلة.. فإن ذلك يتطلب إرادة وما لا وإدارة. وأرباب العولمة لا بد وأن يسهموا بشيء في سبيل ذلك.. ولو جاء بعضه في هيئة استثمارات تتيح إنتاجا وتفتح أسواقا وتتيح فرص عمل.. ويقترن ذلك بوسائل ضبط تحجم الفساد.. إن لم تلغه في ظل سيادة القانون وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية.. وهو ما أصبح يدعو له منظروا العولمة.

الفصل العاشر الظلم والكرهية.. نظرة إنصاف

ظلم ذوي القربى

ربما يشعر الكثيرون.. في أقطار الخليج العربية.. أنهم ظلموا.. وأن النفط وإن هيا لهم الأسباب لدخول العصر.. فقد أوقعهم في دوامة الأطماع. صحيح أن عددا ليس باليسير من أبناء أقطار عربية.. قد ساهم في الأعمال التي شهدتها أقطار المنطقة.. وساهم في بناء المؤسسات.. وساهم في التعليم.. وساهم في مجالات شتى.. وقد كانت مساهماتهم محل تقدير وعرفان قبل أن يدخل الترف النفطي بزخرفه وزينته.. وإن كان هناك قدر من الموارد المالية النفطية. إنه قبل ما يسمى بالزمن النفطي.. أو كان هناك قدر من الموارد البشرية العربية.. لها باع طويل في البناء.. وفي التسيير الإداري في عموم المنطقة.. وفي الكويت بصورة خاصة.

كانت الكويت.. ربما لإعتبارات متعددة.. مظلة فضفاضة تسع الكثيرين ومن تيارات شتى.. وبدت متناغمة مع التيارات العربية.. ومتفتحة على العالم العربي بأسره.. وشهدت حضورا عربيا من أقصى المغرب إلى المشرق في مؤتمرات وندوات تهتم بالشأن العربي.. وتفصح له قدرا كبيرا من اهتمامها. وبصرف النظر عن المؤسسات التمويلية التي أنشئت بهدف المساهمة في مسيرة الإنماء العربي على امتداد الساحة العربية.. فقد ينظر البعض إلى ذلك على أنه حق واجب.. أو حتى أقل من القليل مما يتوجب على الأقطار النفطية الخليجية أن تسهم به.. لا أن ذلك لا ينفي أن تلك المساهمة أفضل من عدم وجود مساهمة أصلا. خصوصا وأن هناك قطرا مثل ليبيا لم ينشئ مثل هذه المؤسسات.. وربما كان له مساهماته بطريقته الخاصة.. وإن كانت مساهمات تحكمها الاعتبارات الأيدولوجية والمناخ السياسي والمزاج السياسي.. ومع ذلك فلم ينظر إلى ليبيا على أنها مقصرة أو أن ما تساهم به أقل من القليل.. وبدت النظرة مركزة على أقطار الخليج العربية بصورة خاصة.. حتى ما يشار إليه من تبديد للموارد.. ومن سفه في بعض الأحيان.. ومن إنفاق غير مبرر.. ومن مغالاة في تكاليف العديد من المشروعات.. واستئثار الشركات الأجنبية المتواطئة مع القيادات الإدارية والسياسية تحت مظلة الفساد.. بالقسط الأكبر من الثروة.. فإن مثل ذلك.. لم ينصرف إلى غيرها.. مثل ليبيا قبل الحصار.. أو العراق قبل الحرب.. وإن كان العراق قد حاول أن يبدو مدينا رغم ثروته النفطية وغير النفطية باعتباره أنفقه على بناء عسكري تقني متقدم يخدم من ورائه هدف الأمة.. وإن لم يخدم هدف الأمة.

وممارسات السفه.. وإن كانت فردية في كثير من الأحيان.. تنصب على أبناء المنطقة.. وكأن هناك من يتصيد هذه الأخطاء.. بينما نادرا ما تنصب على أحد من قطر عربي آخر مثل ليبيا أو أقطار عربية غير نفطية.. ولكن توجد فيها شريحة مترفة وربما صدرت عنها ممارسات تقع في دائرة السفه.. ويظلون يرددون في أقطار الخليج العربي:

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على المرء من وقع الحسام المهند

ظلم الآخرين

إن مثل هذا الأمر ينسحب حتى على الإعلام الغربي والأمريكي منه. والذي كثيرا ما يتصيد بعض الممارسات التي تقع في دائرة السفه منسوبة إلى أفراد مترفين من أقطار الخليج العربية. ولعل ذلك يقع في طار التوجه العام لتثويه الصورة العربية التي عادة ما تبدو في الغرب الأمريكي ملتصقة بالنفط وثروته.. أو لعلها على الصعيد الأمريكي الغربي.. أو حتى على الصعيد العربي.. تبدو أقرب إلى الابتزاز.. وإن كانت تبدو على الصعيد العربي أقرب إلى محاولة تأكيد أحقية العربي في الأقطار الشحيحة الموارد.. في قدر من المال المبدد في أوجه سفه.

إن أقطار الخليج العربية.. لم تستثمر مواردها المالية النفطية.. الاستثمار الأمثل.. ولكنها لم تبددها تماما.. ولم تهدرها كلها.. فقد أنفق قسط ليس باليسير على البنى التحتية والمرافق والخدمات ووسائل الاتصالات والمواصلات.. وتم الارتقاء بمستوى المعيشة ونوعية الحياة ارتقاء نوعيا وليس كميًا فحسب.. وإن كان ذلك بمبالغ طائلة وتكاليف كبيرة. صحيح أنه أنفقت مبالغ كبيرة جدا.. وتولت شركات كبيرة أعمال التشييد والبناء.. وفي بعض الأحيان حتى أعمال التشغيل والصيانة.. وربما الإدارة.. وصحيح أيضاً أن الغرب الأمريكي بصورة خاصة.. هو المستفيد الأكبر من هذه الثروة النفطية.. ليس من خلال تدفق إمدادات النفط فحسب.. ولكن من خلال المشاريع العملاقة.. ومن خلال الصفقات ذات الأرقام العالية المتمثلة بصورة خاصة في عقود السلاح وما يرتبط بها. ولكن أقطار الخليج العربية. ليست حديثة عهد بالحماية الأجنبية.. ولم تدخل في حرب ضروس ولا صراع مريم مع هذه الحماية الأجنبية. إن كل ما تم أنه انسحبت المظلة البريطانية بإرادة منها.. وإن بدا أنها انسحبت تحت وطأة المد القومي.. فالمد القومي ليس متجذرا في أقطار الخليج العربية.. وأن تعاطفت معه إلى حد ما على مستوى المشاعر.. وحلت المظلة الأمريكية محل المظلة البريطانية.

وينظر الكثيرون في أقطار الخليج العربية.. إلى المظلة الأمريكية.. باعتبارها أمرا مقبولا.. خصوصا في وقت أصبحت فيه مهتزة إلى حد كبير.. أو ما تزال مهزوزة تحت وطأة زلزال الخليج. وفي وقت تركض فيه شتى الأقطار العربية لكي تكون في ركب الغرب الأمريكي.. وتشارك معه في مناورات وتتلقى منه هبات.. وتأتي مصر بين أولى هذه الأقطار.. ولا يبدو أن هناك من ينكر على مصر ذلك في الوقت الذي ينكر فيه حضور أمريكي في أقطار الخليج العربية.

زلزال الخليج العربي

جاء زلزال الخليج فأثار موجة عارمة من الشحنة والبغضاء كانت تحت الرماد منذ أن شعرت أقطار الخليج العربية.. أو توجست.. أن هناك أطماعا كثيرة تحيط بثروتها.. وأن أقطار عربية عديدة.. تنظر إلى هذه الثروة النفطية على أنها قسمة يجب أن تقسم.. أو أنها ثروة عربية يجب أن تكون لكل الأقطار العربية.. وأن هذه الأطماع قد تغلف أحيانا بدعوات تبدو مبررة ومقبولة أو تتخذ منها غطاء.. مثل أهمية الاستفادة من هذه الثروة النفطية لصالح الأمة في إطار تكامل اقتصادي عربي.

وربما ظلت أقطار الخليج العربية.. تعتبر.. كما سبق الإشارة.. أنها كانت نسيا منسيا.. ولم يلتفت إليها الأشقاء في أرجاء العالم العربي.. ولم يمدوا لها يد العون أو الشفقة.. ولم يؤثرها على أنفسهم.. في الوقت الذي ينتظرون منها الآن أن تغدق عليهم أو تترك ثروتها نهبا لهم.. أو تؤثرهم على نفسها.

وبدا غزو العراق للكويت.. مهما كانت مبرراته أن هدفه الوحيد في أذهان القاطنين في أقطار الخليج العربية.. هو الهيمنة على قسط من ثروة النفط يضيفها إلى ثروته من النفط ليسدد بها ديونا ثقلت عليه.. أو يجعل منها مرتكزا لقوة إقليمية أكبر.

وكانت القضية.. مهما بدت تعقيدات.. تكاد تتمحور حول تصور واحد.. هو أن الكويت الضئيلة السكان والتي أترفها ثروة النفط.. فبددتها أو اكتنزتها أو أهدرتها في غير أوجهها.. ليست أهلا لهذه الثروة.. وربما انسحب هذا التصور إلى باقي أقطار الخليج العربية.

ومحصلة ذلك.. أن الكويت اجتاحتها موجة عارمة بعد زوال الاحتلال العراقي.. ضد العرب الذي يروجون شعارات القومية والوحدة أو حتى الذين لا يرفعون تلك الشعارات.. ولكنهم ما وقفوا مع الكويت ولا ساندوها ولا تعاطفوا معها.. بل ماجت شوارعهم بالمظاهرات التي تسند العراق.

لقد اختلط التصور بالنسبة لغزو العراق للكويت مع التصور بالنسبة للحضور الأجنبي المكثف.. ولم يكن مبررا في ذهنه العربي الخليجي.. هذا الموقف الصارخ ضد الحضور الأجنبي المكثف.. لأنه جاء لتحرير الكويت من براثن العدوان العراقي.. ولذلك فإنه حتى الموقف المعادي للحضور الأجنبي.. اعتبر معاديا لكويت.

هذه النزعة الجامحة العاصفة ضد العرب.. تصورها البعض أنها ضد العروبة. وفرق بين أن تكون ضد العرب أو ضد العروبة أو ضد العروبيين. وليس من المتصور.. مهما بدا من تصرفات تبدو أنها تغذي مثل هذا التصور.. أن أي قطر عربي على الخليج.. يمكن أن يتبرأ من عروبه.. أو ينكر أنه عربي.. فذلك نكران لذاته ولهويته ولوجوده.. وهو لا يملك ذلك حتى لو أراد أن يفعل.

ولكن أقطار الخليج العربي.. وهي على طرف من أطراف العالم العربي.. شأنها شأن الأطراف عبر

التاريخ.. عادة ما تكون مهملة أو منسية.. إلا إنها كانت ممرا لتجارة هامة.. وتكاد تبدو منعزلة عن باقي الساحة العربية.. ولذلك فإن هذه الأقطار.. قد اعتادت على قدر كبير من العزلة في حقب مضت ربما آثرت العزلة مرة أخرى.. والابتعاد عن الساحة العربية.. إلا أنها لم تعد تملك قرار العزلة في الوقت الذي تؤثر فيه أن يكون لها دور فاعل على الساحة العربية.

ويبدو أن غزو العراق للكويت.. وإن كانت دوافعه متعددة.. فلا ريب أن النظرة إلى قطر صغير.. يبدو أنه في ترف دائم ونعيم مقيم.. وفيها قدر من الحقد أو الغيرة.. قد أجمت المشاعر والدوافع للغزو. فالعراق تحت وطأة مديونته وخروجه من حرب طويلة الأمد مع إيران استنزفت الكثير.. بدا له أن ضم الكويت متى ما كان ممكنا.. فهو سيحل مشاكله أو أكثرها.. ويضيف إلى قوته الإقليمية.. ويعزز مكانته الاستراتيجية تحت مظلة نفطية أوسع. وليس هناك مجال للخوض في النواحي السياسية المحلية أو الإقليمية أو الدولية.. ولكن تجدر الإشارة إلى أن أقطار الخليج العربي.. ومن أبرزها الكويت.. ربما بحكم موقعها.. كانت تحت ضغط دائم لتيسير قدر من المال النفطي لأقطار عربية أخرى.. وإن كان تحت مظلة مشروعات مشتركة.. وإن كان ذلك في بعض الأحيان من قبيل القروض غير المفترض سدادها.. وربما شابت أحيانا ذلك التيسير.. شوائب المن.. أو أن له مقابلا معنويا أو سياسيا.. يجب أن تقدمه.

إن أقطار الخليج العربي.. يارثها القبلي الكبير.. ورغم دخولها من باب العصر مؤخرا.. وظهورها بمظهر الدولة ومؤسساتها عوضا عن القبيلة وأنماطها.. فإنها كانت تبدو إلى حد كبير.. منعزلة عن العالم العربي.. وعن التيارات السياسية أو الفكرية أو الثقافية أو الأيديولوجية المتلاطمة والمتصادمة فيه.. والتي كان يموج بها العالم العربي.

وأقطار المنطقة.. لم تعرف الأدلجة.. ويبدو أن القبيلة لا تعترف بالأدلجة.. إلا إن كان من المفروض اعتبار ثقافة القبيلة "أيديولوجية" مجازاً.

وأقطار المنطقة.. لم تشهد التيارات السياسية والفكرية والثقافية العاصفة. صحيح أنه ربما وصلها بعض رذاذ تلك التيارات.. وربما بعض الأيديولوجيات.. ولكنه لم يكن يحرك ساكنا في الوسط القبلي إلى حد كبير.. وصحيح أيضاً أن أقطار المنطقة.. قد دخلت مؤخرا دوامة الصراعات بين التيارات التي اتسمت بالإسلامية.. والتيارات الليبرالية التي اتسمت بالعلمانية.. بعد أن شهدت أكثر الأقطار العربية.. مثل هذه الصراعات منذ أمد طويل.

ومثل ذلك الصراع.. بين الأصالة والمعاصرة.. هو موضوع استنفد وقتا طويلا وجدلا.. ربما كان في أكثره عقيما.. على ساحة أكثر الأقطار العربية منذ أمد طويل نسبيا.. والصدام بين التيار العربي والقومي والتيار الإسلامي الذي شهدته أكثر الساحة العربية.. ليس له حضور على ساحة أقطار الخليج العربي بصورة لافتة للنظر.

والوحدة.. في نظر أقطار الخليج العربي.. ليست مرغوبة ولا محببة.. وليس المنطلق لذلك.. أيديولوجياً مرتبباً بالقومية. والقبيلة لا تعرف القومية بل هي نقيض للقومية.. ونقيض أيضاً للقطرية.. فالولاء والانتماء القبلي.. يتنافى مع القومية.. وحتى القطرية. ولكن يبدو كون اعتبار الوحدة غير محببة.. أن هذه الأقطار ترى فيها غلافاً أو مظلة للاستثمار بمواردها وثرواتها. وطالما هي تنعم بها وحدها.. فذلك خير لها.. ذلك أن استثمار الآخرين بها.. سيضيعها ويضيع حقها الطبيعي في مواردها وثرواتها. وهي قد تنظر نظرة الريبة والشك إلى مسعى الوحدة باعتباره سيضيعها.. وهي الصغيرة الغنية.. وربما يجعلها تحت وطأة الكبير الأقوى الذي لن يذر لها ثروة تنعم بها.

صحيح أن بضع أقطار الخليج العربي.. صادمت القومية الرافعة شعار الوحدة على أساس انه بدا أيديولوجياً.. ولم يكن أيديولوجياً بقدر ما كان اختلاف أنظمة حكم واختلاف توجهات. ولا ريب أن أقطار الخليج العربي أو أكثرها.. وجدت في المد القومي الرافع شعاراً للوحدة.. مظلة لزعزعة نظم الحكم أو قلبها أو استبدالها. وتم رفع شعار الإسلام في مواجهة القومية.. وبدا الأمر وكأن الإسلام والقومية لا يلتقيان.. أو هما على طرفي نقيض.

ولقد تم رفع شعار الإسلام.. لأنه الأقوى.. وكان مستحيلاً رفع شعار القبيلة.. ذلك أن شعار القبيلة يارثه القبلي ومفاهيمه وقيمه وأنماطه.. يبدو ضد مسار العصر.. وضد مسار التاريخ.. وهو في حقيقة الأمر.. ضد جوهر الإسلام الذي كانت إحدى غاياته تذويب القبائل في بوتقة الأمة.

وبعد انحسار المد القومي.. وخفوت الصدام بين أنظمة الحكم على أساس القومية والإسلام.. وتلاقي الأنظمة على اختلاف مشاربها.. على غايات واحدة هي الاستمرار في الحكم والتقرب إلى الغرب.. والغرب الأمريكي الذي أصبح هو المهيمن الوحيد على الساحة العالمية.. بدت الأمور على الصعيد العربي.. هادئة إلى أقصى حد.. حتى جاء زلزال الخليج المتمثل في غزو العراق للكويت.. فأثار كثيراً من مشاعر الماضي وإرثه.. ونظرت أقطار الخليج العربي إلى الأنظمة التي ترفع شعار القومية.. فوجدت منها أكبر مهدد ليس لثروتها ومواردها فحسب ولكن لوجودها.. ولم يقلل من ذلك كثيراً انضواء بعض الأنظمة التي ترفع شعار القومية تحت مظلة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ووقوفها مع أقطار الخليج العربية في خندق واحد.

وكان من تداعيات زلزال الخليج.. أو كارثة الخليج.. أن أصبحت مشاعر الريبة والشك.. جامحة وعاصفة.. بصورة خاصة في الكويت.. وذلك أمر له ما يبرره.. وبدا أن النكوص عن العرب.. أفضل بكثير من السير معهم والغوص في مستنقعاتهم أو قضايهم.. وأكثرهم ما بدا منه للكويت إبان المحنة مشاعر متعاطفة ومساندة.. بل إن أكثرهم.. من أقصى المغرب إلى اليمن.. خرج إلى الشارع للتعبير عن فرحته أو على الأقل عن ارتياحه لاحتلال العراق للكويت. صحيح أنه كان كثير ممن خرج قد خرج ضد الحضور الأجنبي

والوجود الأجنبي في المنطقة.. ولكن اختلقت الأوراق. ورغم أن هناك كثيرين كانوا ضد احتلال العراق للكويت.. فإن الحضور الأجنبي.. قد أوجع المشاعر ضد هذا الحضور.. فطغت على أي نغمة للتعاطف مع الكويت. ولا ريب أن تشعر الكويت بخذلان العرب لها.. وإن ناصرها بعضهم.. وأن الحضور الأجنبي الذي وقف أكثر العرب ضده.. هو الذي حررها من احتلال عربي.

إن زلزال الخليج.. ترك تداعيات جمّة على ساحة أقطار الخليج العربية.. والكويت بصفة خاصة.. ومعروف أن تداعياته لم تقتصر على أقطار المنطقة. وإنما شملت العالم العربي بأسره.. وربما شملت العالم.. فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ذات حضور مستمر وقواعد دائمة بعد أن كان مثل هذا الحضور ومثل هذه القواعد أمرا مرفوضا ووصمة عار لا يمكن قبولها.. وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر تحكما في المنطقة ومنابعها النفطية.. مما أضاف إلى قدرتها في التحكم على الساحة العالمية. وأقطار الخليج العربي.. وهي ما زالت في أسر تداعيات الزلزال.. وجدت أن الحضور الأجنبي.. هو الأقوى وهو الأقدر بعد تحرير الكويت.. على حفظ أمنها واستقرارها.. وردع أي عدوان أو تهديد بالعدوان عليها.

ورغم أن الأبعاد السياسية متعددة.. ورغم أن الخوض فيها يوضح كثيرا مما آلت إليه الأوضاع في المنطقة.. وعلى صعيد العالم العربي.. فإنه ليس هناك مجال للخوض فيها إلا من حيث تأثيرها على الوضع المجتمعي والعلاقة الوشائجية بين أبناء هذه الأقطار وغيرها من الأقطار العربية.. والقبيلة.. وربما غير القبيلة.. يكافئ من أعانه على دفع ظلم أو حرره من جور.. لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية.. حظيت بالقسط الأكبر من مشاريع إعادة الاعمار في الكويت.. وذلك ليس مستغربا.. بصرف النظر عن زلزال الخليج.. فالولايات المتحدة الأمريكية بحكم موقعها وقوتها.. قادرة على فرض الإرادة والحصول على أي مغنم ترغب الحصول عليه.. غير أن أقطارا عربية دخلت في إطار التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.. قد كوفئت بطرق شتى منها إسقاط بعض القروض أو فوائد القروض عنها.. والسماح لها باستمرار تصدير العمالة بعد أن طرد عرب آخرون لم تقبل أقطارهم بالانضواء تحت مظلة ذلك التحالف.

القبيلة والأمن: شراء الأمن

كانت معظم أقطار الخليج العربية.. في حكم المحميات أو تحت الحماية من المستعمر حتى عقود قليلة انصرمت. وترك المستعمر هذه الأقطار.. ولكنه لم يترك ارتباطه العضوي معها.. فهو لم يخرج مطرودا.. وهو في نفس الوقت.. مطمئن إلى علاقته الوطيدة بأركان القبائل.. ومستعد أن يثبت حضوره متى ما دعت الحاجة.. حفاظا على مصالحه الحيوية.. وكان هناك حضور عسكري أجنبي دائم في مياه الخليج العربية.. على الأقل.

وجاءت كارثة الخليج العربية.. فكانت فرصة تاريخية.. لتكثيف الحضور العسكري الأجنبي في

المنطقة بوسائل وأدوات متطورة تقنيا إلى أبعد حد.. وبدا وكأن المنطقة قد عادت مرة أخرى إلى الحماية.. أو ارتضت الحماية رغبة في الأمن الذي زلزلته كارثة الخليج العربية.

ولكن الحماية في هذه الحقبة.. وعلى الرغم من أن مظلتها العسكرية أكبر.. ووسائلها أكثر تطورا وتقنية.. فإن الحماية بدت وكأنها محببة أكثر من ذي قبل.. ذلك أنها الضامن الوحيد للأمن ولا ضامن سواها. فالأقطار العربية المرشحة لأن يكون لها قدر من القوة لضمان الأمن.. لا تكاد تضمن أمن أقطارها.. وهي أقل قوة وقدرة من المظلة الأجنبية.. ثم إن الركون إليها غير مأمون العواقب.. فهي مرشحة لعدم الاستقرار.. وهي وإن دخلت في نفق السلم.. فما زالت تواجه في المنطقة عدوا شرسا أقوى عدة وعتادا وإن كان مسنودا في نفس الوقت بالمظلة الأجنبية التي تسبغ حمايتها على أقطار الخليج العربية.

وفوق كل ذلك.. فإن الأقطار العربية المرشحة لأن تكون لها قوة وقدرة لصون أمن الأقطار العربية الخليجية.. هي ذاتها راكنة إلى الغرب الأمريكي الذي تعتمد عليه المظلة الأجنبية.. وهي تكاد تكون مستسلمة لإرادته.. أو منصاعة له.. أو تواقفة للسير في ركابه.

ومن ثم فإنه رغم بعض الصيحات التي تعلو.. هنا وهناك على الساحة العربية.. منددة بالوجود الأجنبي المكثف في الخليج العربي.. فإن هذا الوجود ليس مستنكرا بنفس القوة من الاستنكار.. كما كان عليه الحال في حقبة مضت.. وليس مرفوضا بنفس قوة الرفض التي سادت في وقت من الأوقات وخصوصا إبان حقبة المد القومي.. بل إن القواعد العسكرية الأجنبية التي كانت تثير أبناء أقطار الخليج العربية كلما ثار أي تشكيك تجاهها.. أصبحت تجاهر بها وتعتبرها ضرورة حيوية لإستمرارها وبقائها.. وليس مجرد صون منها أو مواجهة التحديات والأطماع التي تحيط بها.

ولا ريب أن تكاليف هذا الحضور الأجنبي المكثف باهظة.. ومن غير المتصور أن يتحمل هذه التكاليف الغرب الأمريكي.. وإن كان حضوره المكثف مرهون بحماية مصالحه الحيوية في المنطقة والمتمثل في منابع النفط ذات الاحتياطات الكبيرة.. والمرشحة للبقاء بعد نفاذ الكثير من الاحتياطات في أصقاع أخرى.. ثم إن دافع الضرائب في الغرب الأمريكي.. غير مستعد أن يتحمل العبء المالي والتضحية في تعريض قواته للمخاطر.. فهذه التضحية في حد ذاتها.. لا بد أن يكون لها مقابل. وفي هذا الوضع.. فإن بعض أقطار الخليج العربية تتحمل العبء الأكبر في تكاليف هذا الحضور الأجنبي المكثف. ولا ريب أن العبء عليها كبير خصوصا وأنه تزامن إلى حد كبير مع انخفاض أسعار النفط ووطأة العجز المالي الذي أصابت ميزانيات هذه الأقطار. ولكن هذه الأقطار.. مهما كانت تكاليف الأمن.. أو في بعض الأحيان شراء حق وجودها.. تبدو وكأنها فدية مقابل الحفاظ على الرهائن.. وإن كان الرهائن في مثل هذه الحالة.. هم دافعوا الفدية.

ومعروف أن هذه التكاليف.. إضافة إلى غيرها من التكاليف غير المنظورة.. وانخفاض أسعار النفط

والعجز المالي الذي أصبح كبيراً نسبياً.. وازدياد الطلب على الإنفاق بالنسبة للعديد من المشاريع والمرافق في ضوء النمو السكاني ذي المعدل المرتفع.. قد ألقى بظلاله على ساحة أقطار الخليج العربية.. وتقلصت إلى حد ما فرص الكسب السريع.. وإن كان تقلصها لا يعني أن الشريحة العليا من أبناء القبيلة.. ربما ظلت محتفظة بنفس الفرص ولكن ضاقت تلك الفرص على غيرها بعد أن كان غيرها مرشحا لأن يحظى بما فاض من الفرص.. وبما فاض من الكسب والثراء.. وفي ذات الوقت شهدت الساحة في بعضها فرض رسوم كان تأثيرها كبيرا على القاعدة العريضة في الساحة.. وناءت بحملها الشريحة غير المترفة والبعيدة كل البعد عن الثراء.. وظلت الشريحة العليا المترفة بمنأى عن هذه الرسوم.. وذلك أوجد مناخا قابلا للتذمر.. وهو أمر لم تعهده الساحة من قبل أو ما كان ملموسا.. وبدت المسألة وكأن الرضا على تلك الساحة.. كان له ثمن.. وأن هذا الثمن كان ميسورا دفعه من الموارد المالية النفطية.. وأن الولاء كان له مقابل.. هو تلك المظلة الفضاضة لما يسمى بالرفاه الاجتماعي الذي يتم تحته تقديم العديد من الخدمات مجانا إلى حد كبير.

وفي كل الأحوال.. فإنه بدا أن القبيلة كانت تشتري الرضا.. وتشتري الولاء بقدر من المال النفطي.. وأنه تحت وطأة الرسوم.. وانحسار ذلك القدر من المال النفطي.. يكاد يذهب الرضا هباء.. ويذهب الولاء هباء.

كراهية المعاملة

لا ريب أن الثروة المتعاطمة من النفط.. قد أثارت أطماعا وجذبت إلى المنطقة أعدادا كبيرة من الباحثين عن فرص الثروة أو الباحثين عن فرص العمل.

والباحثون عن الثروة.. والباحثون عن فرص العمل.. حتى لو حققوا ما يصبون إليه.. فإنهم قد يعودون إلى بلدانهم بمخزون من التجربة التي من مرارة تضاف إلى مرارة الغربة. ذلك أن المعاملة التي لقيها كثير منهم.. ما كان بالمعاملة الكريمة اللائقة التي يتصوروها.. وقد يكون في ذلك من الحقيقة نصيب وإن لم تكن الحقيقة كلها. فالنظرة السائدة في أقطار الخليج العربية.. أن هؤلاء الوافدين إنما جذبتهم الثروة.. وقد جاءوا من دول شتى وهم يطمحون في الحصول على نصيب منها.. وإن كان طمع أكثرهم يقتصر على حصوله على فرصة عمل تعود عليه بدخل مجز يلبى احتياجاته واحتياجات عائلته الكبيرة.. وربما ادخر قدرا منه لمستقبله.. إن سمح الدخل بذلك. وهذه النظرة.. لا تخلو في كثير من الأحيان.. من استعلاء على هؤلاء الوافدين.. أو استخفاف بهم واعتبارهم أقرب إلى عمال السخرة الذين جاءوا مسخرين للخدمة.

قد يعود الوافدون أو أكثرهم.. ومعهم نمط حياتي جديد.. ونمط سلوكي جديد.. ونهم استهلاكي جديد.. ولكنهم مع ذلك قد يحملون كراهية شديدة للمنطقة وقبائلها.. إذ ان مجرد النظرة الدونية إليهم خلال الفترة التي قضاها في تلك المنطقة.. كانت تثير في أعماقهم ردود فعل قوية.. ولكنها في الغالب مكبوتة لقاء

الاستمرار في العمل.. وتلك ضريبة باهظة. وكثيرا ما يقص العائدون قصصا قد تجمح أو تنجح عن الحقيقة.. ولكن جزءا من الحقيقة لا بد أن يكون ماثلا فيها.. فتتسع دائرة الكراهية. يضاف إلى ذلك أن هؤلاء ربما لمس أكثرهم عن قرب قدرا من السفه والبذخ والغطرسة والعبث بالمال والاستهتار بالآخرين.. وتزداد الكراهية لو مر أحدهم بموقف - وكثيرا ما يكون - كان خصمه فيه من أبناء القبائل.. وكانت المحصلة هضم حقوقه.. أو إذلاله.. أو إكراهه على القبول بما لا يقبل به.. أو انتهاك حقوقه وحرته.. أو تطبيق عقوبة عليه بدون ذنب.

ومن الإنصاف الإشارة إلى أن من هؤلاء الوافدين أو أكثرهم من هو مقتنع بأن بلده وإرثها الحضاري والثقافي.. أعلى وأعز شأنا من أبناء القبائل الذين لا يحسنون صنعا بأي شيء.. حتى الثروة التي تفجرت لديهم بدون جهد منهم.. وأنهم هم الأكثر كفاءة.. وأكثر قدرة.. وأكثر معرفة من هؤلاء الأكثر تخلفا.

كراهية المعاناة

ومما لا شك أن الشعور بالكراهية.. لا يقتصر على العمالة الوافدة.. إذ يكاد يكون هناك شعور عام في الشارع العربي بالكراهية.. قد يردها أبناء القبائل في أقطار الخليج العربية إلى الطمع أو الحقد أو الغيرة من حضور الثروة لديهم في الوقت الذي تعاني فيه أكثر الأقطار العربية من شح الموارد المالية.

ولكن هذا الشعور بالكراهية لافت للنظر.. إذ يكاد يكون مستقرا حتى لدى المثقفين في أكثر الساحة العربية.. ولكن منهم من يكتمونه حتى لا ينقطع النفع.. وربما أثاروه متى ما لم يعد لديهم فرصة لمزيد من النفع.

ومع أن اجتياح العراق للكويت.. جريمة كبيرة خلفت وراءها تداعيات قاست منها الأمة من محيطها إلى خليجها.. وقاسى العراق منها الأقسى.. فإن الشارع العربي إجمالا لم يأبه بقضية الكويت.. فهي في نظره قطر صغير ذو ثروة هائلة.. تضيع عبثا.. وتبدد في غير أوجهها.. ولا ينال الأمة منها نصيب تستحقه. صحيح أن الإعلام ربما غذى الشارع.. ولكن الشارع كان مستعدا بدون الإعلام.. وبما في مخزون ذاكرته.. أن يستعيد الصورة عن أقطار الخليج العربية.. وثروتها الضائعة المبددة بين قبائلها المترفة.. والاستعمار الجديد بشركاته وأساطيله.

ولكن الكارثة.. قد خلقت أيضاً في أقطار المنطقة عموما.. وفي الكويت على وجه الخصوص.. شعورا معاديا للعرب الآخرين.. وإن بدا شعورا عاصفا ضد القومية والعروبة والوحدة.

إن مرارة التجربة في الكويت.. على وجه الخصوص.. أوجدت هذا الشعور بالكراهية الجامحة تجاه العرب الآخرين. ولا ريب أن أطفال العراق الذين عانوا تحت وطأة الحصار.. معاناة يندى لها أي ضمير إنساني.. قد ترسخ لديهم شعور عاصف بالكراهية تجاه الغرب الأمريكي.. وتجاه أقطار المنطقة التي يعتبرون

أنها متواطئة على حصارهم وممعنة في إيدائهم. هذا الجيل الذي سيكون هو عراق المستقبل.. سيكون جيلا محملا بالكراهية العاصفة لأقطار الخليج العربية. وهنا تبدو مفارقة لا فته للنظر.. وهي أن أقطار الخليج العربية.. وهي تتطلع إلى تعاون مع عراق المستقبل.. ستجد أن عراق المستقبل.. قد ترسخت لديه تراكمات من الكراهية الشديدة التي ولدتها المعاناة الشديدة نتيجة الحصار الشديد الذي لم تبرح ذاكرته.. وتواطؤ أقطار الخليج العربية فيه مع الغرب.. والغرب الأمريكي على وجه الخصوص.

النفط والعمالة

إن أهم عائقين أعاقا نمو المجتمع نمواً متوازناً وطبيعياً.. هما: النفط والعمالة الوافدة. ولعل هذا يبدو مثار استغراب.. ذلك أن النفط.. ثروة هيأت للمنطقة دخول العصر من أوسع أبوابه.. ونقلتها من دولة القبيلة إلى دولة الرفاه.. ثم ان العمالة الوافدة.. جاءت تلبية لحاجات.. واستقطبتها المشاريع التي قامت على الموارد المالية من النفط.

ولما كانت المنطقة.. ضئيلة السكان.. والنسبة الأكبر من الفئة العمرية.. هم في سن الناشئة والشباب الذين ينتظمون في المدارس والجامعات.. فإن الموارد البشرية محدودة.. وتقضي الضرورة استقطاب العمالة من الخارج.. وهي بطبيعتها مستقطبة بفعل بريق النفط.. وما أفرزه من مشاريع كبيرة.

لقد قفز النفط بهذه الأقطار.. قفزة كبيرة.. ليست نوعية بقدر ما هي شكلية.. وهي قفزة بالقبيلة إلى الدولة بشكلها المؤسسي.. بل هي قفزة من مظاهر البداوة ومظاهر الفقر المدقع.. إلى مظاهر العصرية وآخر منجزات العصرية. لا بد لهذه القفزة.. حتى لو كانت شكلية.. أن تبهر الأبصار.. قد تعمي القلوب. ووجدت هذه الأقطار نفسها في فترة وجيزة.. من قلب البداوة المعزول.. إلى قلب العصرية وتحدياتها..

كان النفط.. هو كل شيء في هذه القفزة.. وهو المستقطب للاهتمام.. والمستقطب للأطماع.. وهو الذي أعطى لهذه الأقطار التي كانت إلى حد كبير منسية.. مهما أشار بعض المؤرخين والجغرافيين إلى موقعها الاستراتيجي.. ثقلاً أكبر من حجمها.. أو ثقلاً لم تكن مهياً لتصوره قبل أن تكون مهياً لحمله.

هذه القفزة التي بهرت الأبصار.. وأعمت القلوب.. جعلت مسيرة التنمية فيها.. إن جازت تسميتها بالمسيرة.. على غير بصيرة. فليس هناك رصيد من الخبرة عرفته القبيلة لتدخل إلى العصرية وما تقتضيه من تخطيط. ولم تدرك القبيلة وهي تدخل العصرية.. مستلزمات دخول العصرية.. فكانت مضغة سهلة لشركات النفط وغيرها من شركات الدول الكبرى التي تكالبت على هذه الفرصة التاريخية السانحة لدى قوم وجدوا الفرصة بين أيديهم وليس لديهم الإدراك الكافي.. ولا الإمكانيات المناسبة للاستفادة منها. وأصبح الوضع يعتمد على شركات النفط التي تحظى بالحصة الأكبر من المردود.. وتحصل الأقطار العربية الخليجية.. على الباقي.. وقد كان بكل المقاييس كبيراً نسبياً.. ثم تأتي شركات من الدول الكبرى فتحظى بالعقود والصفقات الكبيرة.. ويعود المردود الأكبر من النفط ومن العقود والصفقات على الدول الكبرى.

نظرة إنصاف

ليس الخليج العربي هو ذلك الترف والبذخ الذي تمارسه فئة الأثرياء المترفين.. ولا المظاهر الفارهة والبراقة التي تنغمس فيها تلك الفئة.. في أفخم القصور.. وأفخم الأثاث.. وأفخم السيارات.. وأفخم الساعات.. وحتى أفخم الأحذية. وليس الخليج هو ذلك الحشد المتسكع في الشوارع اللندنية والباريسية.. أو المنتفخ الأوداج والجيوب في أنديتها الليلية وفي الأندية الليلية في عدد من العواصم التي تسمح بل وترحب بهؤلاء المنتفخي الأوداج والجيوب.

الخليج العربي في نظر كثيرين.. هو مسرح استقطاب للباحثين عن النعيم.. والمقصود بذلك نعيم الثروة.. ومن سياسيين.. ورجال أعمال.. وعمال.. مضاربين.. وتجار سلاح.. وصفقات استثمارية.. وفنانين.. وكتاب.. ومفكرين.. وشعراء.. فكثير من هؤلاء يتقاطرون عليه.. ويتلهفون لبارقة أمل تنقلهم إلى نعيم الثروة على مسرح الخليج العربي.

والخليج العربي في نظر قلة مترفة أو تطمع في الترف.. وهي على شواطئه.. هو محور العالم.. وهو الذي استطاع خلال فترة زمنية محدودة أن يفرض نفسه على الساحة.. وأن يفرض إرادته.. ويفرض تملق الآخرين له وسعيهم لإرضائه.. وأن يفرض دعايته وغثائه وغلثائه. وفي نظرهم.. فإن السياسي العربي الأول.. خليجي.. ورجل الأعمال العربي الأول.. خليجي.. مختلف كل الإختلاف أو جلّه عن هذه القلة.. وعن هذه الصورة. هذا القطاع العريض البعيد عن مظاهر الترف والبذخ من العاملين في الوظائف الدنيا وحتى من أساتذة الجامعات.. إلى جانب القابعين في أحزمة البؤس والفقر حول المدن الرئيسية.. يشترك في همومه اليومية مع الكثيرين على الساحة العربية. وقد يشعر في كثير من الأحيان أنه مضطهد مرتين.. مرة بحكم الواقع الذي تتسع فيه الفجوة بين القلة المترفة والقطاع العريض البعيد عن الترف.. ومرة أخرى بحكم أن الصورة الذائعة الصيت عن الخليج العربي على الساحة العربية تجعلهم في أنظار إخوانهم العرب جزءاً من الصورة الغارقة في الترف والبذخ.. فهم يتحملون وزرين: وزر الواقع.. ووزر المحيط.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك شعراء مبدعين.. وأساتذة في الاقتصاد والعمارة والهندسة والحاسب والطب.. وكتاباً مجيدين.. منهم من احتوته القلّة.. ولكن آخرين ظلوا بمنأى عن القلّة.

والنظرة المنصفة إلى الخليج العربي تقتضي عدم تعميم الصورة المترفة المسرفة من ناحية.. وعدم مصادرة كفاءة المبدعين والمجيدين من الشعراء والكتاب وأساتذة الاقتصاد والعمارة والهندسة والحاسب والطب وغيرها من المجالات.. وعدم تجاهل قطاع يقع إلى حد كبير في دائرة الحرمان رغم شواطئ الترف التي تبدو قريبة منه ومستنزفة استنزافاً غير مسبوق من القلة من ناحية أخرى.

في الخليج العربي.. مفكرون ومناضلون.. ولكن!

في أقطار الخليج العربية.. مفكرون وأدباء وشعراء ومنتقون وفنانون وأطباء ومهندسون وتقنيون واقتصاديون ومعماريون وأساتذة جامعيون في شتى مجالات المعرفة.. شأنها شأن أي دولة من دول العالم المتخلف.. وشأن أي قطر عربي. صحيح أن من هؤلاء من انضوى تحت مظلة الترف النفطي.. أو سعى إلى الانضواء تحتها ولو كلفه ذلك كل شيء يمكنه إراقتة.. ولكن هناك من آثروا الالتزام بمهامهم وقضاياهم وضمائرهم.. وما أفسد النفط أو الترف النفطي.. مشاعرهم وأفكارهم وضمائرهم.

ويجد في أقطار الخليج العربي.. نسوة بلغن شأوا في التعليم في مجالات شتى من مجالات المعرفة.. ورصيدهن من المعرفة كبير. صحيح أن منهن من سعت إلى الانضواء تحت مظلة الترف النفطي.. وآثرت هذه المظلة على كل شيء.. ولكن هناك كثيرات ما أفسد النفط أو الترف النفطي مشاعرهن وأفكارهن وقضاياهن وضمائرهن.

هؤلاء الذين ما أفسد الترف النفطي مشاعرهم وأفكارهم وقضاياهم وضمائرهم.. وأولاء اللاتي ما أفسد الترف النفطي مشاعرهن وأفكارهن وقضاياهن وضمائرهن.. هم ضمير الخليج العربي. ووجهه الحقيقي المشرق. ومن الجحود أن ينظر العرب في أصقاع شتى من العالم العربي.. إلى أقطار الخليج العربي نظرة نمطية واحدة قد تكون المبالغة صارخة فيها.

ولعل هؤلاء يشعرون أن محيطهم ما أنصفهم.. وأن العرب الآخرون يسحبون عليهم أيضاً كل الصور النمطية المترفة.

وإذا كانت الثروة قد تسلب الألباب.. فهي مهوى الأفئدة في حقب التاريخ.. يسعى إليها أصحاب السيف وأصحاب القلم.. ويتهافت على أبواب القابضين مفاتيحها.. المبدعون والمفكرون والشعراء والفنانون. وأي صقع من أصقاع العالم.. وأي ساحة من الساحات العربية.. لا يلهث بها كثيرون من هؤلاء وراء الثروة متى ما لاحت لهم فرصة للإستئثار بها والاقطاع منها. وكيف يركض إلى هذه الأقطار مفكرون ومبدعون وشعراء وفنانون وسياسيون ورجال أعمال ومقاولوا سفه من جهات شتى من العالم العربي.. ولكن يبدو وكأنهم مبرأون مما يقولون وما يفعلون.. أما أبناء أقطار الخليج العربية.. فهم ليسوا مبرأين.. أو أن الوصمة تقع على هذه الأقطار.. والسبب تقع عليها وحدها.

إن الثروة نعمة.. ولكن قد تتحول إلى نقمة وهي في غياب الأهداف الموضوعية النبيلة.. وفي غمرة الضياع والإنفلات.. قد تصبح مفسدة.. وتلك حقيقة بديهية معروفة عبر حقب التاريخ.. وليس الخليج بثروته نشازاً.. أو خارج سياق التاريخ.

ورغم أن القبضة الأجنبية على أقطار الخليج العربية إبان حقبة الإستعمار المعلن.. كانت قبضة

حريرية.. كما سبق الإشارة.. ولم تكن قبضة حديدية.. ولذلك لم يكن هناك نضال عنيف طويل نسيا كالذي مرت بعض الأقطار العربية به فإن ذلك لا يعني أنه لم يكن هناك مناوئون أو مقاومون أو مناضلون في هذه الأقطار.

وبعد جلاء الاستعمار.. ظل في الخليج العربي مناضلون يسعون إلى تحقيق الأهداف النبيلة للأمة.. ويتجاوزون عن أطر القبيلة ومراميها. ويبدو أن كثيرا منهم ظل صامدا حتى تحت وطأة القمع القبلي.. وتحت حملة التشكيك والقذف التي تنصب على أقطار المنطقة إجمالا.. وعلى أبنائها إجمالا بمن فيهم هؤلاء المناضلون أو الصامدون.

ومعروف أن النضال ليس بالضرورة أن يكون عنفا.. وقد يكون بعيدا كل البعد عن العنف.. ولكنه يسعى إلى بث الوعي في القبيلة ومحاولة تصحيح مسار القبيلة.. وليس الانقراض على القبيلة.

وفي أقطار الخليج العربية.. عربٌ لا يُطرحهم إطار القبيلة.. فهم يشعرون بانتمائهم إلى إطار أوسع وأقوى هو الإطار العربي.. وإن شعر كثير منهم أن العرب الآخرين يكادون لا يعترفون بحضورهم.. ويكادون لا يشعرون بالعت والشفاء الذي يلاقونه بحكم التزامهم بالإطار العربي.. وإن بدا أن مظلة الترف الفضفاضة.. في هذه الأقطار.. تسع الناس جميعا.. فهي لا تسع إلا قلة قليلة مترفة.. وقد ينال الآخرون منها شيئا.. أو لا ينالون شيئا.. ويظل كثير منهم منفيًا ومغتربا على ساحة هذه الأقطار. خصوصا أن مهمة بث الوعي أو تصحيح المسار أو الالتزام بالإطار العربي.. تبدو صعبة وعسيرة إلى أبعد الحدود تحت مظلة الترف النفطية زخرفة وزينته.. فهذا الترف بزخرفه وزينته.. يكاد يسبب الأضرار ويعمي القلوب.. ويشد القبيلة شداً إلى الانكفاء على نفسها أكثر من انكفاءها الطبيعي أصلا.. وهو انكفاء على الترف.. يصرف الأبواب والقلوب عن كل شيء غير الترف. ويبدو الوعي أو التصحيح أو الإطار العربي مغيباً.. أو بعيداً كل البعد عن أن يكون له أي حيز في هذا التيار الترفي.. بل يبدو مستغربا إن لم يكن مستكرا.. ويبدو عبثا ومضيعة للوقت وصرخة في واد.

وينظر في ساحة هذه الأقطار.. إلى هؤلاء المناضلين أو الصامدين أو الملتزمين أو العرب.. نظرة فيها كثير من الشك والريبة.. وخصوصا بعد كارثة الخليج العربية.. وينظر إليهم حتى في محيطهم الضيق نظرة قد تكون أفضل ولكنها تعتبرهم غير مدركين لمصالحهم ومصالح محيطهم.. وأنهم مبددون لفرص كان من الممكن أن تصل بهم إلى مواقع وتجلب لهم مغانم.. وأنهم ضيعوا أنفسهم وأضاعوا محيطهم. وقد تكون هناك نظرة أقسى تجاههم باعتبارهم خوارج على القبيلة.. ومن حق القبيلة أن تطمس حقوقهم.. وتسلب حرياتهم.. وأن تعاقبهم حتى شاءت.

خاتمة

ماذا بعد الماء والنفط

الماء والقبيلة:

إن العربي الذي كان يجوب الصحراء بحثاً عن الماء ووجد نفسه يتربع على بحيرة أو بحر من النفط دخل به إلى عالم الثروة النفطية.. ومن خلالها بدأ أنه دخل من علم القبيلة إلى عالم الدولة.. ومن عالم الفقر إلى عالم الغنى.. ومن ردهات الماضي البدائي إلى أكثر واجهات العصر حداثة.. ومع ذلك كله.. فقد شكل له الماء هاجساً حقيقياً. صحيح أن الأمن هاجس.. وصحيح أن الخلل السكاني مع طوفان العمالة الوافدة.. هاجس.. وصحيح أن الأطماع والتحديات الخارجية.. هاجس.. ولكن الماء هو الهاجس الأكبر للبشر عموماً وللعربي في الصحراء الذي ظل الماء الهاجس الأول له.. فقد تغنى به في مطالعه الشعرية الأولى.. وغازل الغمام.. وتمنى قطرة مزن حتى من سحابة صيف عابرة.

وإذا كان العالم اليوم يعتبر أن المياه مشكلة كبرى حتى في البلدان التي تجري فيها الأنهار.. وأن قضية الصراع حولها يمكن أن تكون قضية كبيرة.. وقد تثير حروباً لا تُعرف عواقبها.. فإن العربي في صورة مصغرة.. في صحرائه.. قد كان الماء يمثل قضية له يستخدم الصراع فيها ويصل إلى حرب منذ بداياته الأولى وفي حقب الماضي الغابر.

قد مكنت الثروة النفطية كثيراً من أقطار الخليج العربي.. أن تلجأ إلى أحدث منجزات العصر وتقنياته في تحلية المياه المالحة.. وقد أنفقت في سبيل ذلك مبالغ كبيرة. ويبدو أن بريق الترف النفطي.. قد جعل العربي في هذه المنطقة.. في حالة استرخاء ولا مبالاة نسي معها حتى هاجس الماء بعد أن بداله وكأن الثروة النفطية قد ألفت الهواجس وأولها الماء.. فبدأ مسرفاً غير ملتفت إلى هذا الإسراف المائي. وبدلاً من أنه بعد الترف النفطي.. يستطيع أن يخلد إلى الراحة والدعة.. ويتغلب على أي قضية بشيء من الترف النفطي.. ولكنه تبين منذ فترة ليست طويلة.. أن الماء برغم ما يسره الترف النفطي من كميات محللة.. فإنه مازال شحيحاً.. وأن الترف النفطي.. لن يكون في إمكانه حل القضية برمتها.. أو إلغاء هاجس الماء الذي عاش به العربي في صحرائه منذ حقب التاريخ الأولى.

ولعل من المعروف أنه كانت هناك مشاريع أو أفكار لمشاريع يتمثل بعضها في محاولة جر جبال من الجليد من مواطن الجليد إلى هذه المنطقة.. أو مد أنابيب مياه من دول أخرى كما هو الحال في المشروع التركي. ومعروف أن هذه ليست حلولاً حقيقية لهاجس الماء أو الأمن المائي.. فبعضها يبدو خيالاً إلى حد ما.. وبعضها يبدو واقعياً ولكنه يجعل العربي في هذه المنطقة رهن العلاقة بمصدر الماء ومزاجه السياسي.

ولقد أساء العربي في هذه الأقطار.. في استنزاف قدر كبير من الموارد المائية الشحيحة والمخزونة منذ

آلاف السنين.. تحت إغراء الترف النفطي الذي هيا الموارد لتمويل مشروعات كبيرة لزراعة القمح والحصول من ورائها على مردود إعلامي للقبيلة تبدو فيه وكأنها تجاوزت عقدة شح الماء.. وحققت نهضة زراعية ومردود يعود بصفة خاصة على كبار المترفين. وهذا الاستنزاف كان جريمة كبيرة في حق هذا المورد الحيوي وفي حق الأجيال.

ماذا بعد المورد الناضب؟

رغم الاحتياطات النفطية الكبيرة في أقطار الخليج العربية والتي يفترض أن تستمر في بعضها لعقود طويلة نسبياً.. إلا أن هناك الكثير من الآراء أو الدراسات التي تفترض أو تتوقع أن يكون الاعتماد على النفط محدوداً لعقود قليلة في ضوء التطور التقني الكبير الذي قد ييسر الاعتماد على بدائل متطورة.

وأياً كان الأمر.. وحتى لو استمر الاعتماد على النفط عقوداً طويلة نسبياً.. فإن القضية الأساسية.. أن هذا المورد آيل للنضوب بحكم نضوبه فعلاً أو بحكم تجاوزه إلى بدائل أخرى بفضل التقنية المتطورة.. وفي هذا الوضع قد يصبح في حكم الناضب.

ومعروف منذ أمد.. أن عدم الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية استفادة مثلى في تكوين قاعدة اقتصادية قادرة على العطاء الذاتي المستمر تمثل تنوعاً حقيقياً لمصادر الدخل.. بحيث يتقلص الاعتماد على النفط.. يعتبر تفريطاً مصيرياً قد لا يكون في الإمكان تدارك عواقبه بمرور الوقت.

وماذا تفعل المنطقة.. وهي لم تتدارك أمرها.. ولم تستفد الاستفادة المثلى من هذه الفرصة التاريخية؟.. لعلها لا تستطيع التأقلم مع شطف العيش وقسوته بعد حقبة الاسترخاء.. وهذا وجه واحد للصورة التي ربما تكون قائمة إلى حد كبير.

ففي وضع الإسترخاء.. كان النفط هو الممول لكل شيء.. فهو الممول للمرافق والخدمات بما في ذلك مرافق المياه.. وقد أقيمت في بعض هذه الأقطار.. محطات للتحلية كبيرة الكلفة وتحتاج صيانتها إلى مبالغ كبيرة.. وحين ينضب النفط وتلاشى الثروة المالية النفطية.. يصبح من غير الممكن إدارة هذه المرافق وصيانتها. والماء مثل واحد ولكنه يعبر أبلغ تعبير عن قنامة الصورة في وضع يعتبر فيه الماء شحيحاً. ولا يلي.. مع النمو السكاني.. الاحتياجات الضرورية.

ومع أن نضوب الماء.. أقسى من نضوب النفط.. فلقد تعودت المنطقة أن تعتمد على المال النفطي لتيسير الماء مهما كانت الكلفة.. ولكن نضوب النفط وتلاشي المورد المالي النفطي.. يعني أنه ليس هناك موارد لتيسير الماء وتلبية الاحتياجات الضرورية منه.. وليس هناك موارد لتيسير الغذاء وغيره من السلع الأساسية.. إذ من المعروف أن أقطار المنطقة.. تستورد جل احتياجاتها وكمالياتها من الخارج.. وتصدر سلعة واحدة تقريباً هي النفط. فإذا لم يتيسر الماء.. ولا الغذاء.. ولا غير ذلك من السلع الأساسية.. والخدمات

الأساسية.. فإن الصورة لا بد وأن تكون قائمة إلى أبعد الحدود. ولذلك فإن بعض وجهات النظر.. تذهب في تصويرها إلى المنطقة بعد نضوب النفط.. على إعتبار أنها ستكون أفقر من أفقر دول العالم. والمسألة ليست الفقر حتى لو اشتدت وطأته.. وإنما هي إمكانيات البقاء والوجود.. وهو أمر يبدو مهددا ومفتوحا على كافة الاحتمالات بما في ذلك الهجرة إلى خارج الحدود.

فهرس الكتاب

١	مقدمة:
٣	الفصل الأول: القبيلة والثروة
٣	صورة عامة
٤	الخليجيون و "الخلجنة"
٦	النفط الثروة
٧	النفط والأطماع
٨	القفزة السريعة
٩	وهج الثروة
١٠	الفصل الثاني: القبيلة الدولة
١٠	النمط القبلي
١١	الانتماء القبلي
١٤	القبيلة الدولة
١٦	مجلس القبائل.. الدول
١٧	تحالفات القبائل والاندماج
٢١	دولة المدينة
٢٣	حساسية السيادة والريادة
٢٦	الفصل الثالث: المؤسسات والإرث القبلي
٢٦	القبيلة والمؤسسات
٢٦	قبيلة العسكر الدولة
٢٨	القبيلة ومؤسسات المجتمع المدني
٢٩	الرعاية الأبوية
٣١	نقابات العمال

٣٢ جمعيات رجال الأعمال
٣٣ القطاع الخاص: رجال أعمال القبائل
٣٥ جمعيات نسائية
٣٦ عليه القوم
٣٧ حكيم القبيلة
٣٨ الواجهة الحضارية والإرث القبلي
٤١ الفصل الرابع: من إفرازات الترف النفطي
٤١ الترف الثقافي والرياضي والإعلامي
٤٢ الاستقطاب
٤٤ الفرقة
٤٦ طغيان الصور السلبية
٤٨ قوافل من الانتهازين
٥٠ أثرياء الطفرة
٥٢ الفقراء البعيدون عن الترف النفطي
٥٥ التذمر تحت مظلة الترف
٥٧ الفصل الخامس: العمالة الوافدة
٥٧ العمالة الوافدة
٥٨ ظاهرة الكفيل
٦٢ التمييز على أساس المكان والمكانة
٦٢ تأثير العمالة الوافدة على مجتمعات الخليج العربية
٦٤ تأثير مجتمعات الخليج العربية على العمالة الوافدة
٦٦ الفصل السادس: جيل النفط.. والمرأة النفطية
٦٦ جيل النفط

٦٩	المرأة النفطية.....
٧٥	الفصل السابع: التيارات المتصادمة.. والهوية الثقافية.....
٧٥	القبيلة.. والتيارات المتصادمة.....
٨١	التعليم والحراك الاجتماعي.....
٨٣	قوافل المدكرين.....
٨٥	تزييف الوعي.. وتسطيح الوعي.....
٨٧	الهوية الثقافية.....
٩٠	القبيلة والمحرمات.....
٩٣	الفصل الثامن: التنمية.. وثقافة الاستهلاك.....
٩٣	القبيلة.. والتنمية.....
٩٤	القبيلة.. والحريات.....
٩٤	القبيلة.. والإرادة المجتمعية.....
٩٥	القبيلة.. والديموقراطية.....
٩٦	التنمية.. لمن!.....
٩٨	الاعتماد المطلق على الإنفاق لحكومي.....
١٠٠	ثقافة الاستهلاك.. وثقافة الاستبداد.....
١٠٢	تعاضد الاستهلاك.. وضآلة الإنتاج.....
١٠٣	موجة النهمة الاستهلاكي.. وموجة التيار الأصولي.....
١٠٥	الفصل التاسع: القبيلة والعولمة.....
١٠٥	الدخول إلى العصر من باب النفط.....
١٠٨	القبيلة.. وثقافة العولمة.....
١١٦	الفصل العاشر: الظلم والكراهية.. نظرة إنصاف.....
١١٦	ظلم ذوي القربى.....

- ١١٧.....ظلم الآخرين
- ١١٨.....زلزال الخليج العربي
- ١٢١.....القبيلة والأمن: شراء الأمن
- ١٢٣.....كراهية المعاملة
- ١٢٤.....كراهية المعاناة
- ١٢٥.....النفط والعمالة
- ١٢٦.....نظرة إنصاف
- ١٢٧.....في الخليج العربي.. مفكرون ومناضلون.. ولكن!
- ١٢٩.....خاتمة: ماذا بعد الماء والنفط
- ١٢٩.....الماء والقبيلة:
- ١٣٠.....ماذا بعد المورد الناضب؟
- ١٣٢.....فهرس الكتاب